دولة الأسد بالمنظور الخلدوني

البقاء والزوال

ديسمبر / 2020





"مركز نما للأبحاث المعاصرة"

مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تُعنى بتقديم الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول القضية السورية، لإسناد صناع القرار والمجتمع بالمعلومات والتحليلات العلمية المساهمة في اتخاذ القرارات العقلانية، وزيادة الوعي وتحقيق التنمية السياسية للوصول إلى تمكين المجتمع.

تأسس المركز في أيلول 2019 في الشمال السورية كمؤسسة ريادة في تقديم الدراسات والأبحاث المعمقة لصناعة سياسات أكثر فاعلية من خلال استجلاب المعلومة الصحيحة وإخضاعها لعملية تحليلية علمية للوصول إلى النتائج المنطقية التي يمكن الاستناد إليها في عملية صناعة القرار الرشيد.

تاريخ النشر: كانون الأول-ديسمبر/2020

الموقع الإلكتروني

nmaresearch.com

البريد الإلكتروني

info@nmaresearch.com



جدول المحتويات



قائمة الأشكال:



ملخص تنفيذي:

سعت هذه الدراسة إلى الاستفادة من المنظور الذي قدمه ابن خلدون في تحديد أعمار الدول، لتطبيقه على نموذج دولة الأسد في سورية مستندة إلى عنصرين أساسيين في دورة حياة الدول:

الأول العصبة العصبية: وقد تم اعتماد المنظور الخلدوني لتفسير عوامل تماسك العصبة، مع توسعة هذه العوامل بإضافة عنصر الخوف الطائفي الذي طرحه باحثين معاصرين في تفسير استمرار العصبة العلوية في الوقوف خلف نظام الأسد، ومناقشة أثر الدور الروسي كعامل ضمان محتمل للعصبة العلوية بديلا عن عائلة الأسد

الثاني: العامل الاقتصادي: وقد تم أيضا توسعة مفهوم العنصر الاقتصادي الذي اقترحه ابن خلدون والمتمثل بعوامل عناصر اقتصادية داخلية ليشمل الأثر المحتمل للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها أمريكا من خلال قانون قيصر

وقد توصلت الدراسة إلى أن فرص رحيل بشار الأسد، وبالتالي نهاية دولة الأسد تزداد طردا مع زيادة الانهيار الاقتصادي وزيادة ترسخ الدور الروسي كضامن بديل لدى العصبية الحاكمة، وتبقى هذه النتيجة صحيحة نسبيا، حيث أنه هناك عوامل أخرى سيكون لها تأثيراتها، وهي:

أولا: أداور القوى الدولية الفاعلة في سورية.

ثانيا: ترسخ الوجود للعصبيات الأخرى في سورية مع وجود دول ضامنة لهذه العصبيات.

ثالثا: تشكل مراكز قوى جديدة داخل العصبية العلوية قادرة على قيادة العلويين للانفصال عن عائلة الأسد بحجة أهمية التحالف مع الروس وتجاوز عائلة الأسد كحل يحافظ على موقع العلويين في مستقبل سورية، ولتجاوز المعضلة الاقتصادية الحالية وتجاوز إرث العشر سنوات من الصراع.



تمهيد:

تعتبر نظرية ابن خلدون حول العصبة والعصبية التي أوردها فيما عرف بعلم العمران واحدة من النظريات المفسرة لدورة حياة المجتمعات ممثلة بدورة حياة التنظيم السياسي لهذه المجتمعات، وهي الدولة في العصور الوسطى والتي كانت مرتبطة بالنظام السياسي نفسه، وقد قدم ابن خلدون عناصر تحليلية تسهم في تحديد الامتداد الزماني والمكاني للدولة، وهو ما تسعى هذه الدراسة للاستفادة منه وتطبيقه حول النموذج السوري، وقد يجادل البعض - وبشكل خاطئ - بأن ابن خلدون طرح نظريته حول دورة حياة الدول، والدولة تختلف عن السلالة الحاكمة أو النظام السياسي الذي تمثله مجموعة أو عائلة أو عصبة معينة، ولكن الصحيح أن ابن خلدون حدد أطوار الدول التي تنتجها الأنظمة السياسية المنبثقة عن العصبيات الحاكمة؛ بمعنى أن الدول هي منتج النظام السياسي التي تمثله العصبة الحاكمة، وأطوار الدولة ترتبط بهذه العصبات الحاكمة. وعليه، تصبح نظرية ابن خلدون نظرية قابلة للتطبيق على الحالة السورية، ومطابقة علميا لما يراد منها.

إن الأسباب التي أدت إلى اعتبار ابن خلدون باحث سياسي مناسب لدراسة السياسة في الشرق الأوسط المعاصر قد ازدادت وضوحا مع ثورات الربيع العربي. فهناك مجال واسع لتطبيق طروحات ابن خلدون وتفسيراته في فهم الربيع العربي، فالأنظمة التي سقطت في تونس وليبيا ومصر، كانت تعتمد على ولاءات قبلية، أو تحالفات حزبية ذات شعور جماعي، "أو عصبية" ضعيفة نسبيا. ومن المهم ملاحظة أنه في كل هذه الحالات كان الحاكم ينتمي إلى الغالبية القومية أو المذهبية في تلك الدول. بينما في سورية والبحرين كان النظام الحاكم أكثر مقاومة. وفي هاتين الدولتين تنتمي العائلة الحاكمة إلى طائفة أقلية. إذ تنتمي عائلة الأسد إلى الطائفة العلوية التي تحكم أكثرية سنية، وتنتمي عائلة آل خليفة في البحرين إلى الطائفة السنية التي تحكم أكثرية شيعية. (غولدسميث، 2016)



الإشكالية:

رغم مرور عشر سنوات على عمر الثورة السورية وتوقع غالبية السوريين اقتراب نهاية النظام مع الأشهر الأولى للثورة، إلا أن نظام الأسد ما زال قائما رغم انهيار أنظمة ديكتاتورية أخرى في المنطقة مما يظهر حالة الافتقار لنموذج واضح يعطي تفسيرا عقلانيا لأسباب الاستمرار واحتمالية الانهيار المستقبلي، وهو ما تسعى هذه الدراسة لبحث إشكاليته من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- كيف يمكن تحديد عناصر بناء الدول – الأنظمة السياسية وفق النظرية الخلدونية؟
- كيف يمكن تقييم عناصر بناء الدولة الأسدية وفق المنظور الخلدوني منذ عام 1970 وحتى عام 2011؟
- كيف يمكن تقييم عناصر استمرار الدولة الأسدية بعد عام 2011؟

فرضية الدراسة:

أثبت ابن خلدون أن هناك علاقة طردية ما بين استمرار الدولة واستمرار عنصري "العصبة والعصبية" والعنصر الاقتصادي، ومن هذه الفرضية ستسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية:

تزداد فرص استبدال الأسد طردا مع زيادة الانهيار الاقتصادي وزيادة ترسخ الدور الروسي كضامن بديل عن عائلة الأسد لدى العصبة العلوية.



المبحث الأول: نظرية ابن خلدون حول نشوء وانهيار الدول

المطلب الأول: مفهوم الدولة لدى ابن خلدون



يرى ابن خلدون أن المجتمعات ليست متماثلة بصفة مطلقة، بل توجد بينها فروق يجب أن يلاحظها المؤرخ، ومن الأخطاء التي يقع بها بعض المؤرخين عدم إدراكهم لهذه الفروق، لذلك اهتم ابن خلدون بدارسة أحوال المجتمعات أو ما سماه: علم العمران، والعمران من العمارة والتعمير وهو "" التساكن والتنازل في مصرٍ أو حلةٍ للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات لما في طابعهم من التعاون على المعاش كما نبينه "". 1

إن ابن خلدون يهدف إلى دراسة الظواهر الاجتماعية بغية التعرف على القوانين التي تتحكم فيها، كما يقول بذلك بعض الباحثين، ولكن محمد عابد الجابري يرى أن ابن خلدون يرى أن الهدف من علم العمران هو بيان ما يحدث في العمران بمقتضى طبعه. 2

هناك مقولة عربية قديمة تقول: "كل الطرق تؤدي إلى مكة"، وبالنسبة لابن خلدون يمكن القول: كل شيء في العمران يؤدي إلى الدولة. إن أبحاث ابن خلدون في توزع العمران على الأرض، أو في تأثير العوامل الجغرافية في الأفراد والجماعات، أو في اختلاف أحوال الناس باختلاف نحلهم من المعاش، لم يكن المقصود منها دراسة هذه المسائل لذاتها، وإنما كانت الغاية منها إقرار بعض المقدمات وتقرير بعض النتائج التي ستمكنه من دراسة ما يشغل اهتمامه ويملك عليه تفكيره: كيف تنشأ الدول؟ وما هي عوامل ازدهارها وانحطاطها وسقوطها؟ 3 فلكل شيء في الوجود حسب المنطق القديم مادة وصورة، وكذلك العمران،

[1] ابن خلدون،" مقدمة ابن خلدون"، حقق نصوصه عبد الله الدرويش، دار يعرب، دمشق، 2004، ص 132

[2] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص105

[3] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق، ص 158



مادته الاجتماع البشري، وصورته الدولة. ولما كانت الصورة هي المقومة للشيء وبها يتعين وجوده، فكذلك الدولة بالنسبة للعمران هي المقومة له والحافظة لوجوده، ومن ثم فإن غاية العمران عند ابن خلدون تتجسد في الدولة، فالعمران يكثر ويزدهر بوجود الدولة. يقول ابن خلدون: ((كالماء يخضر ما يقرب منه فما قرب من الأرض إلى أن ينتهي إلى الجفاف على البعد)).

لقد تصور ابن خلدون إذن العمران البشري على أساس أن الدولة هي المحور الذي تدور حوله شؤون الاجتماع، والهيكل الذي يقوم عليه نسيج الحياة الاجتماعية، ولذلك كانت المسألة التي شغلت باله والتي تدور حولها أبحاثه ودراساته هي: كيف تنشأ الدول وما هي عوامل ازدهارها وأسباب هرمها؟ لذلك، فالدولة هي المحور الأساسي الذي تدور حوله أبحاث ابن خلدون وليست العصبة أو الصراع بين البدو والحضر كما يقول محمد عابد الجابري، فصحيح أن العصبة تحتل في نظرية ابن خلدون حول الدولة حجر الزاوية، ولكن مع ذلك فإن العصبة والعصبية ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة للوصول إلى الغاية وهي حكم الدولة.[1]

المطلب الثاني: الدولة ودور العامل العصبي لدى ابن خلدون

إذا كانت الدولة هي المحور الذي تدور عليه أبحاث ابن خلدون، فإن الأساس الذي يرتكز عليه هذا المحور، هو العصبة، ومن هنا، يمكن القول بصفة عامة، إن النقد الذي وجهه ابن خلدون إلى المؤرخين قبله، يدور بالمجمل حول عدم اعتبارهم لأهمية العصبة، منذ تأسيسها إلى حين اضمحلالها. وبالتالي، البحث في القوة التي تستند إليها الأسرة في استيلائها على السلطة، وهي العصبة. والعصبة تعني الجماعة، ولكن ليس مطلق الجماعة، بل بالضبط تلك التي تتكون من " أقارب الرجل الذين يلازمونه " وهذا يعني:

[1] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق ، ص 158



أولا: إن العصبة تقوم على أساس من القرابة.

وثانيا: إن جميع أقارب الرجل ليسوا بالضرورة عصبة له، بل فقط الذين يلازمونه منهم. 1

لذلك فالعصبة هي جماعة دائمة وليس جماعة مؤقتة، وهي ليست جماعة تعاقدية تقوم باتفاق أعضائها وفق نظام خاص، وهي توجد بوجود الأفراد الذين تتشكل منهم، وتبقى ما بقي أفرادها. والعصبة تخلق في داخل أفرادها شعورا دائما بأنهم جزء لا يتجزأ من العصبة التي ينتمون إليها، وهو ما يخلق التعصب للعصبة، وهو استعداد دائم في نفس الفرد بدفعه إلى تجسيم هذا الانتماء إلى العصبة بفنائه فيها فناء كليا. أي، إن الفرد في هذه الحالة يفقد شخصيته ويتقمص شخصية العصبة، ويظهر هذا الأمر في أجلى صوره في حالات الخطر الذي يمكن أن تتعرض له العصبة.

من المهم أن ندرك الفرق بين المعنى العام لاصطلاح "الشعور الجماعي"، والمعنى الخاص الذي قصده ابن خلدون باصطلاح "العصبية". وحسب مصادر الحديث النبوي الشريف، فقد سئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن العصبية.

"حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا زياد بن الربيع اليحمدي، عن عباد بن كثير الشامي، عن امرأة منهم يقال لها فسيلة، قالت: سمعت أبي يقول، سألت النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله أمن العصبية أن يحب الرجل قومه؟ قال: "لا، ولكن من العصبية أن يعين الرجل قومه على الظلم". سنن ابن ماجة، إسناده ضعيف. يوضح هذا التعريف أن مفهوم العصبية لا يعني الحب غير المشروط الذي تدل عليه جملة: "أن يحب الرجل قومه" بل هي تعبئة سياسية عملية لقبيلة أو فئة أو طائفة." 2

يتفق الدارسون لابن خلدون على أن العصبية هي فكرة ترتبط مباشرة بتنشيط وتعبئة التضامن القبلي أو رابطة الدم والقرب من أجل تحقيق أهداف سياسية، وهكذا تدل العصبية على حالة

---

[1] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق ، ص 167

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، ترجمة عامر شيخوني، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت 2016، ص 67



أكثر من مجرد الشعور النفسي لدى قبيلة أو فئة تجمعها رابطة القرابة. بل تدل العصبية على كيفية تأثير الشعور الجماعي في نشأة وصعود واستمرار الدول والسلالات الحاكمة. والجماعة التي تتمتع بعصبية قوية يمكن أن تنشأ منها دولة أو سلالة حاكمة. لذلك، فإن شأن العصبة عند ابن خلدون خطير للغاية، ولكنه على الرغم من اعتماده عليها في تفسير حوادث التاريخ الإسلامي كله فإنه لا يتناولها بالدارسة إلا من جانب واحد، وهو جانب "مفعولها السياسي". ومن هنا، كان ما يهم ابن خلدون في العصبية هو النتائج السياسية التي تترتب عليها في أعلى درجات وجودها، وأرقى مراحل تطورها. أي، تلك المرحلة التي تصبح فيها العصبية عبارة عن "اتفاق الاهواء على المطالبة"، أي أن العصبة حسب نظرية ابن خلدون هي الأداة لوجود الدولة واستمرارها من خلال تغلب عصبة على باقي العصبات، وإنشائها للدولة.1 ولما كان هذا الشعور العصبي، سواء في حالته الكامنة أو الحادة، يعم أفراد العصبة كلهم، وبالتساوي تقريبا، فإنه ذو صبغة جمعية أساسية. هو في حالة التوتر والحدة أشبه ما يكون بالوعي الجماعي المتيقظ، ولنقل على سبيل التمثيل فقط، إنه أشبه بالوعي الطبقي، في فترة من فترات الصراع الطبقي الحاد. إن هذا الوعي العصبي الذي يشد أفراد العصبة بعضهم ببعض ويجعل منهم كائنا واحد تفنى فيه ذوات الأفراد، هو العصبية بالذات، فالعصبية إذن " رابطة اجتماعية سيكولوجية، شعورية ولا شعورية معا، تربط أفراد جماعة ما، قائمة على القرابة، ربطا مستمراً ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة".2 ولعل أوضح مميزات هذه الرابطة العصبية هي أنها ليست فقط بين فرد وآخر داخل العصبة، بل هي في الدرجة الأولى رابطة بين الفرد والمجموعة. إن الفرد هنا يذوب في العصبة عندما تتعرض لخطر ما. كما أن العصبة نفسها تتقمص الفرد عندما يصاب بأذى أو يلحقه مكروه. وهكذا فالفرد عندما يتعصب لعصبته إنما يتعصب لنفسه باعتبارها هي إياه. وبالمثل، فإن العصبة عندما تهب لمناصرة أحد أفرادها والتعصب له، إنما تتعصب في الحقيقة لنفسها، وذلك باعتبار أن هذا الفرد هو هي.

[1] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق، ص 166

[2] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق، ص 168



كما أن تضامن العصبة مع الفرد مشروط باحترامه مصلحة العصبية والعمل على جلب المنافع لها، أو على الأقل عدم التسبب لها في متاعب تعرض كيانها للخطر. أما إذا حاول الشخص استغلال هذا التضامن لحسابه الخاص، فإن النتيجة في النهاية ستكون، إما نبذه إن استطاعت العصبة ذلك، وإما تفكك عرى العصبة نفسها، وبالمثل فإن الشخص الذي يسبب للعصبية متاعب هي في غنى عنها، كتلك التي تنتج من عدم احترام العادات والتقاليد السائدة، لا بد أن يلقى عقابا ما، وغالبا ما يكون النبذ والطرد.1 ولكن من أين تستمد هذه الرابطة العصبية قوتها؟

إن أساس الرابطة العصبية هو ذلك الاستعداد الطبيعي الفطري، الذي يدفع الفرد إلى نصرة قريبه في الدم، والدفاع عنه، فالمسألة هنا إذن مسألة «طبع» أو «طبيعة بشرية». والعصبية بهذا الاعتبار ظاهرة اجتماعية «طبيعية» بمعنى أنها تلازم الاجتماع البشري ملازمة «الطبع» للشيء فهي إذن إحدى العوارض الذاتية للاجتماع البشري. هذا من حيث المبدأ. أما من حيث التطبيق -تطبيق نظرية العصبية في الواقع الاجتماعي -فإن ابن خلدون يوسع مفهوم النسب إلى درجة أنه يدخل في إطاره كل رابطة تنشأ بين الأفراد بسبب طول المعاشرة. وهذه مسألة مهمة بالنسبة إلى نظرية العصبية عند ابن خلدون. إن صاحب النظرية لا يربط العصبية بالنسب، بمعنى القرابة الدموية، ربطاً مطلقا، بل إنه لا يجعل العصبية ملازمة للقرابة الدموية بشكل مباشر، فهو يرى أن العصبية هي نتيجة ما يسميه ب «ثمرة النسب» وليست نتيجة النسب نفسه. «وإذا وجدت ثمرات النسب فكأنه وجد» وهو يعني بثمرة النسب، أو فائدته: «هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة» ولهذا نجد ابن خلدون لا يقيد العصبية بالنسب، بل بالالتحام الحاصل بسببه، أو الحاصل بما يدخل في معنى النسب. يقول الجابري يمكن القول إن الأساس الحقيقي والفعلي الذي تقوم عليه العصبية هو شيء آخر غير النسب، إنه بعبارة واضحة: المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة. وهذا ما يفسر ربط ابن خلدون، ربطا مستمرا بين العصبية والعدوان، فالعصبية عند صاحب المقدمة هي -كما

[1] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق، ص 169



قلنا سابقا -قوة للمواجهة، لا تبرز ولا تشتد إلا عندما يكون هناك خطر يهدد العصبة في مصلحتها المشتركة، وهي المصلحة المرتبطة دوما بأمور العيش، كما تلعب القيادة دورا هاما في تنشيط العصبية. وحسب ابن خلدون هناك فرق بين قبيلة لا يمتلك زعيمها سوى قيادة رمزية، وقبيلة يتمتع زعيمها بهيمنة قوية، لأن القبيلة الثانية تستطيع أن تزيد من عصبتيها.1 ويذكر ابن خلدون سببا آخر يتعلق بالمحافظة على السلالة الحاكمة هو قدرتها على توجيه الخطاب الديني. ويقدم ذلك في البداية قوة أخرى للسلالة الحاكمة بالإضافة إلى قوة الشعور الجماعي لدى مؤيديها، وبعبارة عصرية يمكن تشبيه تبني الخطاب الديني بالإيديولوجية السياسية.2 ويتفق الدارسون لابن خلدون على أن العصبية هي فكرة ترتبط مباشرة بتنشيط وتعبئة التضامن القبلي أو رابطة الدم والقرب من أجل تحقيق أهداف سياسية،

وهكذا تدل العصبية على حالة أكثر من مجرد الشعور النفسي لدى قبيلة أو فئة تجمعها رابطة القرابة، بل تدل العصبية على كيفية تأثير الشعور الجماعي في نشأة وصعود واستمرار الدول والسلالات الحاكمة.3 ومن هنا كانت العصبية تقوم في مظهرها على النسب حقيقيا كان أو وهميا، في حين أنها في العمق تقوم على تنازع البقاء والكفاح من أجل العيش في إطار وحدة العصبة وتضامن أفرادها، وحدة وتضامنا تندمج فيها سواء بسواء، المصالح المادية للعصبة والاعتبارات المعنوية التي بها تقوم شخصيتها ويتأكد كيانها. وهكذا يبدو واضحا أن الصراع العصبي ذو صبغة مصلحية واضحة على الرغم مما يتقنع به من اعتبارات معنوية ومظاهر سيكولوجية واجتماعية.4 وعليه يمكن إدخال عناصر أخرى في تشكيل العصبية كالتوافق الأيديولوجي والمصلحة الاقتصادية والعامل الاثني والطائفي.

[1] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق، ص 172

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، ترجمة عامر شيخوني، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت 2016، ص 71

[3] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص 67

[4] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق، ص 176



المطلب الثالث: الدولة ودور العامل الاقتصادي لدى ابن خلدون

إن استحضار الصبغة الاقتصادية عند دراسة آراء ابن خلدون، هو وحده الكفيل بتبديد كثير من الغموض والالتباس اللذين يكتنفان نظريته في العصبية، خاصة الدور الذي يعزوه لها في قيام الدول وسقوطها. وإلا فكيف يمكن أن نفهم مثلا، أن الدولة تقوم بقوة العصبية وتهرم بفسادها؟ فلماذا تفسد العصبية - كما يقول ابن خلدون، ويكرر القول مرارا - بالانفراد بالمجد وحصول الترف والنعيم؟ إن الجواب الوحيد والمعقول، هو أن قوة العصبية ليست في النسب، مهما كان المعنى الذي نعطيه لهذه الكلمة، بل إن قوة العصبية مستمدة من الظروف المادية القاسية، والتي تفرض على تلك الجماعة نوعا من التضامن قويا، من أجل مصلحتها المشتركة التي تتمثل دوما في الكفاح من أجل ظروف معيشية أحسن. ولذلك فإن فساد العصبية بالانفراد بالمجد، أي باستئثار رئيس العصبة بالملك وما يتبعه من مصالح مادية، ومنعه لأفراد عصبته من «التطاول للمساهمة والمشاركة» لا يعني مطلقا، فساد النسب، فهو يظل قائما كما كان أول الأمر، وإنما يعني في الحقيقة فساد الأساس الحقيقي الموضوعي الذي قامت عليه العصبية وهو المساهمة والمشاركة في الفوائد المادية والمعنوية التي يحققها الملك لأصحابه. وهكذا فما دامت القوة المحركة للعصبة هي المصلحة المشتركة، كانت متماسكة متضامنة، وعصبيتها قوية صامدة. أما إذا تحولت المصلحة المشتركة للعصبة إلى مصالح شخصية أو طغت هذه على تلك، فإن التضامن الذي كان بالأمس، ينقلب حينئذ إلى فرقة ونزاع، فيطغى الأنا الشخصي على الأنا العصبي، وتفسد العصبية. وعليه، ففهم نظرية العصبية عند ابن خلدون، يتطلب استحضار العامل الاقتصادي الذي قلنا عنه إنه بمثابة المحرك لقوة العصبية. إن هذا العامل "الخفي"، الذي يدخله ابن خلدون في حسابه، ولكن دون أن يشرح أهميته القصوى، ستتضح لنا فاعليته بشكل أكثر جلاء في مسألة تطور الدولة زمانيا ومكانيا، حيث يعتبر العامل الاقتصادي عاملا أساسيا في انتقال الدولة من طور التأسيس إلى طور العظمة إلى طور الهرم، وهو ما سنفصل فيه أكثر في الفقرة القادمة، ولتبيان أثر العامل الاقتصادي يمكن تسليط الضوء على أثر العامل الاقتصادي على الدولة في طور الهرم حيث يجد الحاكم في هذه المرحلة خزائن الدولة فارغة أو تكاد،



فتقع الدولة في ضائقة مالية، وأمام هذه الضائقة المالية الخانقة يضطر صاحب الدولة وحاشيته وجنوده إلى البحث عن مصادر أخرى، مصادر «غير طبيعية»، للحصول على المال. ويعدد ابن خلدون الطرق التي تلجأ إليها الدولة في هذه المرحلة من تطورها، قصد الحصول على المال كما يلي: 1

1- الإكثار من الضرائب والمغارم
2- المصادرات: والمصادرة أنواع وأشكال:
أ- منها مصادرة أصحاب الجاه لمن دونهم ممن نمت ثروتهم بالتجارة أو الأمارة أو غيرهما.
ب-ومنها مصادرة صاحب الدولة للأموال الموظفين الذين أثروا بسبب وظائفهم، لأنه يعتبر نفسه أحق بتلك الأموال.
3- احتكار التجارة وأنواع من التحايلات: ومن الأساليب التي تلجأ إليها الدولة في هذا الطور، من أجل جمع المال، مضايقة التجار في تجارتهم، مضايقة تؤدي إلى إفلاسهم حتما.
4- الخدمة ومصادرة الأعمال: يضاف إلى ذلك كله ما يعمد إليه صاحب الدولة وغيره من أصحاب الجاه من فرض الخدمة المجانية.

المطلب الرابع: تطور الدولة وفق النظرية الخلدونية

وتجنبا لكل غموض أو التباس، يمكن أن ننطلق في دراستنا هذه، من هذا التعريف الذي نقترحه للدولة، ومن وجهة نظر ابن خلدون، فالدولة عند ابن خلدون هي الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما. ومن هنا يمكن تصنيف آرائه فيها إلى قسمين: ما يتناول امتداد الدولة في المكان، أي مدى نفوذها واتساع رقعتها، وما يتناول استمرارها في الزمان، أي مختلف المراحل التي يجتازها حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها. ويرى ابن خلدون أن تطور الدولة مكانيا وزمانيا يرتبط ب عنصري العصبة

والعصبية والصراع العصبي من جهة، والعنصر الاقتصادي من جهة أخرى، ويشمل امتدادا مكانيا وامتدادا زمانيا وفق ما يلي.

[1] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق ، ص 237



تطور الدولة في المكان:

فمن حيث الامتداد في المكان ، يتوقف مدى نفوذ الدولة واتساع رقعتها على حال عصبيتها من جهة، وحال العصبية في المناطق التي تحكمها، أو التي تريد بسط نفوذها عليها من جهة ثانية، فإذا كانت عصبية الدولة شديدة الالتحام والقائمون بها كثيرو العدد ، وكانت العصبيات التي يريدون استتباعها أو إخضاعها ضعيفة؛ إما لقلة عددها، أو لعدم التحامها، فإن ملكهم سيكون أكثر اتساعا وسلطتهم أقوى نفوذا، أما اذا حصل العكس بأن كانت عصبية الدولة ضعيفة، والعصبيات الأخرى المناوئة لها قوية، فإن رقعة الدولة حينئذ ستبقي ضيقة ونفوذها سينحصر في الغالب في مركزها. أي، في المدينة التي تتخذ منها عاصمة لها.1 فمن وجهة نظر ابن خلدون؛ إذا كان لدى السلالة الحاكمة نسبة قليلة العدد من المؤيدين، وكانت تحكم دولة كثيرة الفئات والطوائف، فسيكون مستقبل هذه السلالة قاتما، كحالة بعض الأقليات التي تتحكم ببعض الأنظمة السياسية، فمثلا يشكل العلويون نسبة تبلغ حوالي ١١% من عدد السكان في سورية، ورغم أن هذه النسبة ليست قليلة، إلا أنها صغيرة إلى درجة لا يستطيع معها نظام الأسد أن يتحمل أي ضعف في عصبية العلويين. 2

تطور الدولة في الزمان:

يتبنى ابن خلدون النظرية الإغريقية القديمة في حتمية دورة التاريخ بطريقة مشابهة لدورة حياة الإنسان،3 حيث يقول ابن خلدون "إن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص" 4 وقد قدر ابن خلدون عمر الدولة بحوالي ١٢٠ سنة، والمقصود بالأعمار هنا: المراحل التي يجتازها الشخص في حياته من طفولة وشباب وشيخوخة، والدولة مثل الشخص تنتقل من الطفولة " طور

التأسيس " الى الشباب " طور العظمة " إلى الشيخوخة " طور الهرم ". وهكذا فالدولة ككل، تجتاز ثلاثة أطوار رئيسية وهي:

[1] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق، ص 212

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص73

[3] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص66

[4] ابن خلدون،" مقدمة ابن خلدون"، حقق نصوصه عبد الله الدرويش، دار يعرب، دمشق، 2004، ص335



أولا: طور التأسيس والبناء

يتميز الطور الأول من أطوار الدولة بخصائص ومميزات معينة أهمها ما يلي:

١- استمرار العصبية، أي سيطرة الأنا العصبية على الأنا الفردية داخل العصبية.

2- إن علاقات الدولة برعيتها من جنس علاقات أفرادها بعضهم مع بعض وهي علاقات تتسم بالرفق والتسامح.

3- الاقتصاد في النفقات وعدم الغلو في فرض الضرائب والجبايات، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى خلق جو من الاطمئنان والازدهار، فيزداد ولاء الرعية للدولة وتمسكهم بعصابتها.

والنتيجة المحتومة من مثل هذه السياسة هي ظهور بوادر الرخاء والرفاهية في صفوف مختلف الفئات الحاكمة منها والمحكومة على السواء، وبذلك تدخل الدولة في الطور الثاني، طور العظمة والمجد.

ثانيا: طور العظمة والمجد

يتميز هذا الطور بخصائص ثلاث تكاد تناقض مميزات الطور الأول وهي:

١- البدء في الانتقال من البداوة إلى الحضارة. أي، الانتقال من حياة البساطة إلى حياة الرفاهية

2- البدء بظهور المصالح الخاصة، فالعصبية الحاكمة التي كانت بالأمس تقوم على أساس المشاركة والعمل للصالح العام، تنقلب اليوم إلى أرستقراطية حاكمة متنافسة ومتصارعة، كما يبدأ الملك بالنزوع نحو الاستبداد والانفراد بالمجد. 1

3- تغيير السياسية المالية حيث تزداد الضرائب والجبايات ويزداد العبء المفروض على الأفراد حتى تتمكن العصبة من تغطية متطلبات ترفها.

[1] ساطع الحصري،" دراسات عن مقدمة ابن خلدون" مكتبة الخانجي دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967، ص367



والنتيجة الطبيعية لكل ذلك هي دخول الدولة في الطور الثالث، وهو طور الهرم والاضمحلال.

ثالثا: طور الهرم والاضمحلال

من خلال دراسة الطور الأول والثاني يظهر جليا أن العصبية والمال هما الدعامتان الرئيسيتان اللتان عليهما يقوم كيان الدولة، والهرم إنما يصيب الدولة إذا أصاب إحدى هاتين الداعمتين أو كلتاهما، ضعف أو خلل، فعندما ينتشر الاستبداد وتكثر الضرائب تتفكك عرى العصبية وتضعف لحمتها ويضجر السكان ويتقاعسون عن العمل وتكون النتيجة ضعف الدولة بفساد عصبيتها ودخولها في طور الهرم نتيجة الأزمة الاقتصادية المحتومة التي يتسبب فيها تجاوز النفقات للمداخيل، وعدم إيفاء الدخل بالخرج. ولعل وصول الدولة إلى هذه المرحلة حسب ابن خلدون يكون نتيجة الترف، والذي يتجلى في النواحي التالية: 1

من الناحية السياسية التنظيمية حيث يغلب التنافس والتصارع على أفراد العصبة بين بعضهم، وارتفاع الأنا الفردي على الأنا الجماعي.

من الناحية الاجتماعية، حيث تتجلي آثار صراع المصالح الشخصية في كثرة الخارجين عن الدولة، فعندما يدخل الشقاق البيت الحاكم يكون الولاة أول من يستقل بالأمر ويخرج عن حكم السلطة المركزية فتنشأ دول خاصة مستقلة عن الدولة العامة2.

من الناحية الاقتصادية، حيث تنتشر حياة البذخ والترف وتكثر مصادرة الدولة للأموال وفرض الضرائب.

إن دخول الدولة في مرحلة الهرم لا يعني ضرورة اضمحلالها وزوالها نهائيا. فكما أنه لا بد لنجاح العصبية المطالبة من وجود حالة الهرم هذه، فإنه من الضروري كذلك أن تكون هذه

[1] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق، ص 226



العصبية المطالبة من القوة بحيث تستطيع الإجهاز على الدولة إجهازا قاضيا، وإلا بقيت الدولة تدافع عن نفسها بهذا الشكل أو ذاك، ويورد ابن خلدون ثلاث حالات للدولة في مرحلة الهرم.

إن تفكك عصبية الأسرة الحاكمة لا يستلزم حتى انهيار الدولة. ذلك لأنه قد يحدث أن يكون صاحب الدولة في وضع يستغني فيه عن العصبية بشكل كامل.

عندما تصادف مرحلة هرم الدولة وجود مطالبين أو منازعين، أي عصبيات قوية تروم الاستيلاء على السلطة، تنشب «حرب أهلية» والنتيجة التي تفضي إليها هذه الحرب تتوقف على مدى اتساع نطاق الدولة الهرمة. فإن كانت عظيمة الاستيلاء واسعة الملك استقل الثوار بالمناطق البعيدة عن مركزها، فتنقسم الدولة هكذا إلى دولتين أو عدة دول، ثم يأخذ ملك صاحب الدولة في التقلص شيئا فشيئا إلى أن ينتهي إلى المركز، وتضمحل وتضعف الدولة المنقسمة كلها، وحينئذ يتمكن المطالبون من الإجهاز عليها بضربها الضربة القاضية. 1

هناك حالة أخرى تصير إليها الدولة في أواخر أمرها، وهي حالة انتقال السلطة الفعلية إلى بطانة صاحب الدولة من الموالي والمصطنعين، واحتفاظه هو بالسلطة الاسمية فقط.

يذكر ابن خلدون سببا آخر يتعلق بالمحافظة على السلالة الحاكمة هو قدرتها على توجيه الخطاب الديني. يقدم ذلك في البداية قوة أخرى للسلالة الحاكمة بالإضافة إلى قوة الشعور الجماعي لدى مؤيديها؛ قصد ابن خلدون بذلك قدرة السلالة الحاكمة على تقديم نفسها بأن لديها رسالة مقدسة لدعم الإسلام، وبعبارة عصرية يمكن تشبيه توجيه الخطاب الديني بالأيديولوجية السياسية، فالزعيم الذي يرفع شعارات أيديولوجية شعبوية جماهيرية، بينما يحتفظ في الوقت نفسه بالسلطة والزعامة في جماعة تتمتع بعصبية قوية، يكون في وضع مناسب لتأسيس حكمه مع الاحتفاظ بعصبيته. وفي هذا المجال قدمت الأيديولوجية

الاشتراكية لحزب البعث في نظام الأسد، خاصة تحت حكم حافظ الأسد، المبرر الشرعي لسلطته، وساعدته على الاحتفاظ بعصبية وتأييد العلويين.

[1] محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مرجع سابق، ص 228





ويطرح ابن خلدون ملاحظة أخرى هامة يمكن أن تكون بمثابة عنصر أساسي للاستشراف، وهي أنه في مرحلة انهيار الدولة يزداد عدد السكان وتحدث المجاعات بشكل متكرر،1 وبلغة عصرنا تزداد الأزمات الاقتصادية وطوابير الانتظار للحصول على الخبز والغاز والمازوت.

النتيجة:

يمكن القول إن ابن خلدون حاول تشبيه استمرار الدولة بالضياء الصادر عن " السراج" فمقدار إشعاعه يرتبط بطبيعة الفتيلة وتماسكها وما يحتويه الفانوس من كمية الزيت. وعليه، كلما كانت الفتيلة أسمك ونسبة الزيت أعلى كلما كانت إضاءة الفانوس أقوى، وكلما تلفت الفتيلة وانخفض مستوى الزيت كلما قل ضياء الفانوس. وفي مثالنا هذا تجسد الفتيلة العصبة والعصبية الحاكمة، والزيت هو المال عصب العامل الاقتصادي.

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص76



المبحث الثاني: دولة الأسد وفق المنظور الخلدوني ما قبل عام 2011

مقدمة:

شكل وصول حافظ الأسد للسلطة عام 1970 حالة استثنائية في تاريخ سورية المعاصر من جهتين، الجهة الأولى أنه أتى بانقلاب عسكري كما كان سبيل أغلب الذين تولوا السلطة في سورية منذ جلاء الفرنسيين عن سورية عام 1946، ولكن انقلاب حافظ الأسد امتاز عن غيره من انقلابات باعتباره آخر انقلاب عسكري حيث استطاع حافظ الأسد وقف سلسلة الانقلابات والاستئثار بالسلطة وبناء نظام ديكتاتوري سمح له بالحكم لمدة ثلاثين سنة، وضمان التوريث السلس للسلطة لابنه بشار والذي مازال موجودا على رأس هرم السلطة في هذا النظام حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة. أي، أكثر من خمسين عاما، ومن جهة أخرى، كان انقلاب الأسد أول انقلاب يفسح المجال لأن يتحكم فرد ينتسب لأحدى الأقليات الدينية وهم العلويون بالسلطة.

يمكن القول إن استمرار سلطة نظام الأسد مرتبطا بجملة عناصر، وهي:

1- التحكم بالجيش والمؤسسة الأمنية وتطييقهما.
2- التأييد العلوي الكبير للنظام والوقوف معه.
3- فشل باقي القوى السياسية في تغيير النظام.
4- زيادة فئة الشرائح المجتمعية المرتبطة بالنظام. وخاصة من الفئات الفقيرة في المجتمع، مثل: الفلاحين، والعمال، والموظفين ممن عمل النظام على استقطابهم من خلال توجهاته اليسارية.
5- احتكار النظام لمؤسسات الدولة كافة وتسخيرها في سبيل تمتين النظام.
6- تبني النظام لأيدولوجية قومية ساعدته على ضمان شرعية إقليمية، وقبول لدى بعض شرائح المجتمع السوري.
7- دور التنظيم السياسي للنظام ممثلا بحزب البعث، والذي ساعد على زيادة قوة النظام داخليا.



8- طبيعية النظام الاقتصادي الذي بناه نظام الأسد، والذي وإن كان نظاما يعاني من مشاكل بنيوية، لكنه نظام صنع بطريقة تساعد على الاستمرار في السلطة.

9- تحالفات النظام السياسية مع قوى دولية مثل الاتحاد السوفيتي سابقا والاتحاد الروسي لاحقا والقوى الإقليمية مثل إيران.

كل هذه العناصر وربما عناصر أخرى تفاعلت مع بعضها لتنتج معادلة بقاء النظام، ولكننا في هذه الدراسة سنحصر اهتمامنا البحثي في عنصري العصبية العلوية والعنصر الاقتصادي باعتبارهما العنصرين اللذين حددهما ابن خلدون كعاملين حاسمين في تحديد أطوار الدولة، وهو ما سيتم توضيحه في هذه الدراسة.

المطلب الأول: العصبية العلوية في ظل نظام الأسد حتى عام 2011

إن مما لا يمكن إنكاره أن الولاءات الطائفية والإقليمية والعشائرية قد لعبت دورًا في تاريخ سوريا السياسي والاجتماعي والاقتصادي في القرن العشرين،1 وفي سورية لعبت الطائفة العلوية دورا محوريا مقارنة بباقي الأقليات الدينية خاصة بعد عام 1970، وتتوزع الطائفة العلوية إلى أربع عشائر أو اتحادات عشائرية رئيسية هي: الخياطين، والمتاورة، والحدادين، والكلبية.2 وتنتمي عائلة الأسد إلى عشائر الكلبية، والعلويون بشكل عام أكثر انفتاحا فيما يتعلق بدور الدين في حياتهم اليومية، فمثلا يسمح للنساء العلويات بعدم ارتداء الحجاب وبالاختلاط الحر في المجتمع.3

وقد شكلت الطائفة العلوية السورية قاعدة شعبية أساسية اعتمد عليها حافظ الأسد في دعم الحكم الذي ورثه ابنه بشار من بعده سنة 2000. وبسبب هذا الدعم أُطلقت على العلويين صفة الطائفة المسيطرة" أو "الحاكمة في سورية. رغم أن هذه الصفات لا تنطبق على ظروف حياة كثير من العلويين السوريين، التي ظلت متخلفة اجتماعيا واقتصاديا، بل

[1] نيقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص7

[2] نيقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، ص27

[3] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص33



وخضعوا لكثير من الضغط لكبت معتقداتهم الدينية خلال حكم الأسد. فلماذا استمر العلويون في دعم حكم عائلة الأسد؟

يقول لوين غولد سميث إن توسيع نظرية ابن خلدون السياسية، بحيث تشمل الهوية الطائفية، يمكن أن يفسر صعود حكم عائلة الأسد بالاعتماد على قوة العصبية والشعور بالانتماء الجماعي في الطائفة العلوية. ولكن ابن خلدون لا يستطيع أن يقدم تفسيرا كاملا لأسباب استمرار العلويين في تقديم الدعم القوي لحكم عائلة الأسد. يمكن تصحيح هذا النقص في نظريات ابن خلدون بإضافة: "سياسة الخوف الطائفي". [1] فما هي الأسباب التي تدفع الأقليات إلى التحالف والتلاحم مع الأنظمة الاستبدادية؟، وكيف يمكن أن تنحل هذه الروابط السياسية؟ ولماذا لا تنفصم في بعض الحالات؟

ينشأ شعور الخوف وعدم الأمان لدى الطائفة عادة نتيجة الذكرى الجماعية للاضطهاد والتمييز،[2] والخوف من الأحكام المسبقة التي تطلق غالبا بسبب الجهل بالأفكار والصفات الحقيقية للطوائف والفئات المختلفة. ومن النتائج الشائعة لسياسة الخوف الطائفي صعوبة التوصل إلى التعددية السياسية الحقيقية في الدولة، والميل إلى تركيز السلطة في فئة مستبدة، وحدوث الصراع في المجتمع. وقد تشكل المستقبل السياسي للعلويين بشكل رئيسي تحت ضغط الشعور بالخوف وعدم الاطمئنان بسبب سرديات الاضطهاد المتكرر على يد السلطات المسلمة السنية على مر تاريخهم، ولذا فقد كان الخوف وعدم الاطمئنان هو العامل الأساسي الذي حدد السياسة العلوية وتزايُد قوة الشعور الجماعي لديهم. أدت هذه العصبية العلوية إلى دعم وصمود حكم عائلة الأسد، والدعم والتأييد السياسي المبني على الخوف الطائفي هو أقوى وأكثر ثباتا من الدعم والتأييد الذي ينتج عن الرعاية والامتيازات الاجتماعية.[3]

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص27

[2] لعبت فتاوي ابن تيمية بحق النصيرية دورا أساسيا في تعرضهم لاضطهاد

[3] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص28



يقول تورشتين شيوتز وورن إن المصادر حول العلويين محدودة وهي منسوخة ومعاد نسخها من مصادر أخرى، وأن القليل جدا منها أصيل ويستند إلى معلومات مباشرة،[1] وقد شكل الغموض الذي يحيط بمعتقدات العلويين مشكلتهم الرئيسية على مر التاريخ، فقد أدى غموض معتقداتهم إلى إثارة الشكوك حولهم لدى السلطات السياسية على مر القرون، كما تأثرت البنية الاجتماعية للعلويين بشكل عميق بسبب تهميشهم السياسي والديني في العالم الإسلامي الذي أبعدهم عن مناطق المدن، فمنذ بداية القرن الحادي عشر تجمعت الطائفة العلوية في الأرياف الفقيرة. حتى القرن العشرين عاش العلويون في فئتين رئيسيتين: فئة الفلاحين في السهول الساحلية والداخلية وفئة الجبليين في الجبال الساحلية.[2] وكانت جبال العلويين من أكثر المناطق السورية حرمانًا وتأخرًا، بل كانت متخلفة عن بقية مناطق الدولة في كثير من المجالات،[3] وقد أدت معيشة الطائفة العلوية في الريف الفقير والمساواة العامة في تركيبتها الاجتماعية، وتاريخها الطويل من الاضطهاد، إلى اتجاه العلويين نحو حزب البعث منذ منتصف الخمسينيات، فقد أراد الحزب مجتمعًا عربيًا علمانيًا موحدًا ذا نظام اشتراكي.[4] وباستثناء رفعت الأسد، الذي فضل سياسات اقتصادية يمينية، فإن الغالبية العظمى من الطائفة العلوية ونخبتها ظلت ملتزمة بالاتجاه الاشتراكي. وقد تسارع تحضر العلويين في السبعينيات بشكل كبير، رغم أن أغلبهم فضل المحافظة على وجود مزدوج بين المدينة والريف. ولذا فإن أي تأثير اجتماعي وفكري لحياة المدينة عارضته الانتماءات الريفية القوية.

في التسعينيات، وخاصة بعد سنة 2000 مع تنصيب بشار الأسد، بدأت الطائفة العلوية بالانقسام طبقيا وفكريا بشكل واضح، فقد نشأ أولاد النخبة السياسية العلوية في ظروف

[1] تورشتين شيوتز وورن،" العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية في سورية؟" ترجمة ماهر الجنيدي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، غازي عينتاب، 2018، ص30

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص34

[3] نيقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، ص28

[4] نيقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، ص40



حضرية متميزة، ودرسوا في الخارج وفقدوا اتصالهم بالصفات الريفية والاجتماعية والمساواة مع بقية الطائفة". ويمثل بشار الأسد نفسه هذا الجيل الجديد من النخبة العلوية، حيث بدأ

بتطبيق إصلاحات اقتصادية ليبرالية أدت إلى توسع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في الطائفة العلوية، ولكن رغم ظهور الفروق الواضحة في الفكر والثروة والمستوى الاجتماعي في الطائفة العلوية، فقد ظل نظام الأسد العلوي مرتبطا بقوة مع طائفته التي تطلعت إلى النظام لضمان أمنها وسلامتها. 1

لاحظ إيريك ميلاندر سمة غريبة في المناطق المتعددة الطوائف والأعراق وهي أن: التنوع العرقي يقلل احتمال حدوث الصراع في البداية، ويخلق دافعا قويا لتجنب اللجوء إلى العنف. ولكنه يزيد العنف إذا حدث الصراع"، يمكن تفسير هذه الازدواجية بالاستناد إلى سياسة الخوف الطائفي. ففي البداية تدرك الطوائف والجماعات المتواجهة مدى خطورة الفوضى التي يمكن أن ينزلق إليها المجتمع إذا حدث الصراع، مما يخلق لديها دافعا قويا لتجنب الصراع. كان هذا واضحا في دولة متعددة الطوائف مثل لبنان، خاصة بعد الصراع الطائفي الذي حدث فيها في الفترة (1975 – 1990). وعلى العكس فمن الممكن استغلال التنوع العرقي والطائفي لدعم حكم استبدادي، حيث يستطيع النظام الحاكم أن يستخدم التهديد بخطر فوضى الصراع العرقي -الطائفي في الدعاية لنفسه كعامل هام في تحقيق الاستقرار. بل ويمكن أن يشعل الصراع بين الطوائف والأعراق إذا أحس بوجود خطر يهدد موقفه، وذلك لكي يثبت ويؤكد رسالته ودوره الهام في حفظ التعايش السلمي بين الطوائف والأعراق.2

ظل العلويون فترة طالت سبعة قرون في حالة صعبة من الحياة في ملاذهم الجبلي القاسي، حيث تشكلت خلالها لديهم هوية اجتماعية ودينية فريدة ومتميزة، ومن المفارقة أن اضطهادهم وانعزالهم وضعفهم السياسي كان من أهم عوامل بقائهم. ولكن تحولهم التام إلى أقلية ريفية متراصة، واستمرار اضطهادهم، هو الذي أدى إلى نشوء عصبية

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص35

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص78



طائفية، كان ملجأ العلويين الجبلي، رغم فقره بالمصادر والإمكانات الاقتصادية، ذا موقع استراتيجي جيد،

وقد منحهم القدرة على الدفاع ضد محوهم أو إخضاعهم، كما أن ضآلة الأهمية النسبية للعلويين في الأحداث السياسية الرئيسية في تلك الفترة عملت في نهاية الأمر لصالحهم. 1 تلك كانت فترة حرجة في تاريخ العلويين لأنها رسخت انفصالهم الديني وعصبيتهم الطائفية. ولو تصورنا تأثيرها في مستقبلهم لتوصلنا إلى رؤية تناقضها.

في الفترة بين 1830 - 1970 تطورت الطائفة العلوية تدريجيا نحو الاندماج في المجتمع السوري العام، فقد كان سير التطور العام في تلك الفترة يشير إلى أن تاريخ عزلة العلويين الطويلة في الجبال الساحلية قد اقترب من نهايته. ويمكن تقسيم مسار العلويين نحو الاندماج إلى أربع مراحل: 2

أولا: شهدت الفترة 1830-1918 انهيار السلطة العثمانية السنية وظهور فرص جديدة أمام العلويين لإظهار وجودهم السياسي والاجتماعي بشكل أوضح مما كان متاحا لهم من قبل. كان العلويون في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بشكل عام مجتمع قبلي يلتزمون بالولاء لزعمائهم المقدمين، ولعشائرهم وعائلاتهم. كما أن خوف العلويين وعدم اطمئنانهم جعلهم لا يثقون بأحد ليس من طائفتهم، وبعد دخول محمد علي بلاد الشام اندلع الصراع بين العثمانيين والبريطانيين من جهة وقوات محمد علي من جهة أخرى، ونتيجة الصراع كانت انتصار العثمانيين في حربهم، ولكنهم عادوا للسيطرة من منطلق الضعف وليس القوة، وحدثت فوضى في الجبال الساحلية حيث تصارعت العشائر العلوية على السلطة. وفي تلك الظروف ظهر إسماعيل خير بك كأول زعيم علوي يمكن أن يحرك عصبية الطائفة كان إسماعيل مصدر إلهام للعلويين، ونجح في توحيد عشائر عديدة تحت إمرته لفترة من الوقت. ولكنه استغل ذلك في أغلب الأحوال لزيادة ثروته الشخصية وثروة أتباعه باقتطاع ضرائب من السكان تحت سلطته. كما ورد أن إسماعيل خير بك قد طبق عقوبات قاسية في الأشهر الأخيرة من

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص83

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص127



حكمه، ومع زيادة سيطرته اندلعت معارك بين محاربي إسماعيل خير بك والعثمانيين، ولكن، انتصر العثمانيون في النهاية باستغلال الخلافات بين العلويين. بدأت بعض العشائر العلوية التي لم يثق بها إسماعيل بالتخلي عنه. وكانت نهاية إسماعيل على يد خاله علي الشللي الذي أطلق النار على إسماعيل وابنه في قرية عين كروم، وسلم رأسه إلى العثمانيين. تظهر هذه الحالة بأن العصبية عندما تشعر بأن شخصا منها ولو كان قائدها يسير بها نحو معركة خاسرة فأنها تقوم بالانفكاك عنه ونبذه من العصبة، كما يمكن أن تظهر أيضا بأن العلويين لم يكونوا مقتنعين بأن إسماعيل خير بك قادر على توفير عنصر الأمن لهم.[1] وبكلمة أخرى، ففي نهاية القرن التاسع عشر أظهر العلويون سوية مرتفعة من العصبية الطائفية، ولكنها لم تكن متماسكة، وقدمت أعمال إسماعيل خير بك لمحة سريعة عما يمكن أن يحدث إذا اتحد العلويون كطائفة.

ثانيا: شهدت الفترة 1919-1945 استقلالا سياسيا ظاهريا للعلويين بشكل دولة العلويين المستقلة التي منحهم إياها الفرنسيون، فمع نهاية الحكم الإمبراطوري العثماني السني فتح آفاق جديدة للعلويين، وتغيرت المعادلة السياسية بشكل جذري فيما يتعلق بأحوال الطوائف والفئات المختلفة والخلافات في الأوضاع السياسية. ظل العرب السنة في المنطقة هم المستفيدون من الدعم السياسي والعسكري للإمبراطوريات المسلمة السنية من القاهرة إلى الآستانة. بعد العثمانيين ظل العرب السنة في سورية أكثرية عظمى، ولكنهم اضطروا الآن إلى التفاوض حول مصالحهم من موقف أضعف بكثير.

في الفترة 1919 حين 1921 قاوم الشيخ العلوي صالح العلي (توفي 1950) عمليات الاقتحام الفرنسية في الجبال الساحلية انطلاقا من مواقعهم في الساحل. بينما رحب وجهاء علويين بارزين بقوى الحلفاء المحتلة وعبروا بوضوح عن انحيازهم إلى نظام الحماية الفرنسي أمام لجنة كينغ كراين الأميركية،[2] هناك خلاف بشأن دوافع صالح العلي،[3]

---

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص133

[2] ستيفان وينتر، تاريخ العلويين من حلب القرون الوسطى الى الجمهورية التركية"، ترجمة أحمد نظير الأتاسي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، 2018، ص383

[3] في كتاب ستيفان وينتر الصفحة 388 أورد الكاتب وثيقة مرسلة من قبل صالح الى كمال اتاتورك مزيلة بتوقيع واسم صالح العلوي وليس العلي في محاولة منه لطرح نفسه ممثلا لطائفة إسلامية أكبر تسهم في المشروع المشترك المناهض للفرنسيين في المرحلة ما بعد العثمانية.



إذ يقترح بعض الباحثين أنه كان وطنيا يعمل بالتنسيق مع القوميين العرب في دمشق، في حين قدم آخرون فرضية أن هدفه الأساسي كان ضمان الحكم الذاتي للعلويين، 1 واستمرت المقاومة العلوية 15 شهرا حتى استسلم صالح العلي في تشرين الأول، 2 بينما يذكر ستيفان وينتر أنه عرض استسلامه في 2حزيران 1922، 3 ولم يعد لصالح بعد ذلك أي دور سياسي. وفى عهد الانتداب الفرنسي تم تحريض الولاءات الطائفية وجرى تشجيع ظاهرة الانفصالية والتخصصية بين الأقليات الدينية والقومية عن طريق منحهم حكمًا ذاتياً في المناطق التي كانت تشكل فيها تلك الأقليات الغالبية المحلية،4 فالفرنسيون شجعوا تمكين الأقليات لإضعاف قوة النخب السنية،5 ووصف العلويون هذا التحول في التاريخ، بأنه استعادة حقوق مسلوبة منذ زمن،6 وقد عمل الفرنسيون على إنشاء دولة علوية مصطنعة لم تتوفر فيها العناصر الضرورية لدولة مستقلة، بل ستعتمد بشكل كبير على الدعم الفرنسي، وفي 12 تموز 1922 أعلن عن الدولة العلوية، لتدخل ضمن فدرالية الدول السورية التي تتضمن دولتي دمشق وحلب، ولكن بعد ثمانية عشر شهرا، انسحب الممثلون العلويون من المجلس الفيدرالي، وفي 5 كانون الأول 1924 ألغى الجنرال ويغان الفيدرالية وأقام "الدولة المستقلة للعلويين".7

حصل الفرنسيون على تفويض رسمي من عصبة الأمم في يوليو 1922 لكي يشرفوا على التعليم والتطوير السياسي للولايات العثمانية السابقة في سورية. نظريا، يبدو أن موضوع الانتداب مفيد للعلويين، ففي البند الثامن من صك الانتداب ذكر خاص لوضع العلويين

[1] ليون ت غولد سميث ،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق ، ص143

[2] دانيل لوكا،" سورية الجنرال الأسد"، ترجمة فايز القنطار، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، غازي عينتاب، ص62

[3] ستيفان وينتر، تاريخ العلويين من حلب القرون الوسطى الى الجمهورية التركية"، ترجمة أحمد نظير الأتاسي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، 2018، ص389

[4] نيقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا - الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"،مرجع سابق 21

[5] تورشتين شيوتز وورن،" العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية في سورية؟" مرجع سابق ، ص83

[6] تورشتين شيوتز وورن،" العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية في سورية؟" مرجع سابق ، ص111

[7] دانيل لوكا،" سورية الجنرال الأسد"، مرجع سابق ص 63

السياسي وخوفهم الطائفي: " يضمن المنتدب للجميع حرية المعتقد وممارسة كل أشكال العبادات التي تتوافق مع النظام العام والأخلاق. يجب عدم وضع أي تمييز من أي نوع بين سكان سورية ولبنان على أساس الاختلاف في العرق أو الدين أو اللغة وسوف يصدر المنتدب التعليمات العامة باللغات المحلية لتطبق في سورية ولبنان".

"خريطة رقم 1 الدولة العلوية في فترة الانتداب الفرنسي"

كانت الدولة العلوية التي أنشأها الفرنسيون صورة مكبرة من الولاية التي حكمها إسماعيل خير بك، فشملت كامل الجبال الساحلية، بل وامتدت لتضم السهول الساحلية والمدن الرئيسية: اللاذقية وطرطوس وبانياس وجبلة، وبلغت مساحتها حوالي 6500 كيلومتر مربع. في نهاية 1933 بلغ عدد سكان هذه الدولة 334 , 173 نسمة، منهم 64% من العلويين. وكانت أكبر فئة تالية لهم هم السنة الذين شكلوا 18% وتركز وجودهم في اللاذقية. كما ضمت أقلية



مسيحية هامة حول قلعة الحصن قرب حمص وشمال طرطوس. بالإضافة إلى ذلك كان فيها مجموعات صغيرة من الإسماعيليين في منطقة القاموس ومصياف.1

حكم الدولة العلوية بدءا من 1923 مجلس منتدب مركزه في اللاذقية، مع حاكم فرنسي يشرف على سير الأمور تألف المجلس من سبعة عشر عضوا: عشرة علويين، ثلاثة سنة، ثلاثة مسيحيين، وواحد إسماعيلي2. وقد عكست عضوية المجلس بشكل عام التركيبة الطائفية للدولة الجديدة، إلا أن خوف الطائفة العلوية ظل مستمرة، وبدا ذلك واضحا في عدم هجرة العلويين من الجبال الساحلية إلى اللاذقية. وفي الواقع لاحظ باتريك سيل أن العلويين ظلوا مترددين في السفر إلى مدينة اللاذقية السنية حتى في أربعينيات القرن العشرين. 2

رغم قصر عمر دولة العلويين، إلا أن تلك التجربة فتحت الآفاق واسعة أمام العلويين. كما أن التعليم الذي تلقاه الجيل الشاب وفق توصيات البند الثامن، خلق جيلا جديدا من العلويين الذين ينظرون إلى الحياة فيما وراء منطقتهم المحدودة وهويتهم الدينية. وهكذا كان دور الفرنسيين مساعدا للعلويين، ولا شك بأن الفرنسيين قد اعتقدوا أن ذلك صحيح أيضا. وعليه، لعبت فترة الانتداب دورا متناقضا؛ أخرجت العلويين من عزلتهم، ومنحتهم التعليم والفرص السياسية التي كانت غير متاحة لهم قبل ذلك، وعلى العكس من تردد العلويين في قبول التجنيد في جيش إبراهيم باشا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، دفعهم الفقر في عشرينيات القرن العشرين للانضمام إلى وحدات الجيش الفرنسي أملا في الحصول على دخل ثابت، كما أن الفرنسيين شجعوا تجنيد مختلف الأقليات الدينية والعرقية كالدروز والإسماعيليين والمسيحيين والأكراد والشراكسة فيما يسمى بالقوات الخاصة للشرق الأدنى والتي تطورت فيما بعد لتصبح القوات المسلحة السورية واللبنانية.3 ومن المهم أن نلاحظ أن العلويين شغلوا أغلب الرتب المنخفضة في القوات الخاصة بشكل عام، وفي الفترة بين 1921 إلى 1946 لم يتخرج من المدارس العسكرية إلا 16 علويا بالمقارنة مع 128 سنيا.

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص146

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص147

[3] نيقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق ص 51



ثالثا: سعى قسم من العلويين في الفترة 1936-1946 بنشاط وحماس للدخول في جميع جوانب النشاط في سورية المستقلة بما فيها القوات المسلحة الوطنية والتعليم، وقد أعطت فرص التعليم، التي لم تكن متاحة للعلويين من قبل، مجالا لهم للمشاركة في الحراك السياسي الذي ظهر في سورية بعد استقلالها سنة 1946، وهكذا تمكن علويون مثل زكي الأرسوزي من لعب دور هام في نشوء وتطور أفكار سياسية تناسب دولة متعددة الديانات.1

تعرض الفرنسيون في ثلاثينيات القرن العشرين لضغط متزايد من المجتمع الدولي ومن الوطنيين السوريين في دمشق لإنهاء الانتداب. ووافقوا في 1936 على توحيد دولة سورية بحيث تضم مناطق الحكم الذاتي في اللاذقية وجبل الدروز. يوضح رد فعل العلويين القوي ضد هذا الإعلان وعيهم السياسي الجديد، واستمرار خوفهم وعدم اطمئنانهم، واستمرار انقساماتهم أيضا. وحسب بافي-شاتزمان فبعد صدور الاقتراحات الفرنسية لضم المنطقة العلوية في فبراير 1936 "وقفت صفوف طويلة من المعارضين أمام مركز بريد اللاذقية لكي يرسلوا برقيات إلى بيروت وباريس وجنيف تأييدا أو رفضا لفكرة الاتحاد". وصلت 98 عريضة إلى عصبة الأمم، عبر أكثرها عن قلق الأقليات بشأن توحيد سورية. 2

اتضح خوف العلويين من ضمهم إلى الدولة السورية ذات الأغلبية السنية الساحقة في طلب بعض العلويين سنة 1936أن تنضم منطقتهم إلى لبنان وليس سورية، وعقد مؤتمر تاريخي هام في طرطوس في 25 فبراير 1936 حضره جميع الزعماء العلويين المهمين للاستفتاء على موقف العلوين في قضية الوحدة السورية. ورغم محاولات المخابرات الفرنسية لإظهار انتصار الانفصاليين، إلا أن النقاش كان حادا، ولم تكن النتيجة حاسمة. دافع زعيم الحدادين إبراهيم الكنج عن فكرة الانفصال تحت حماية الفرنسيين، بينما أيد الوحدة منير العباس من تحالف عشائر الخياطين، وكان هناك بعض العلويين ممن استعدوا للقتال دفاعا عن استقلالهم، مع

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص78

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص153



أو بدون الحماية الفرنسية. وبشكل عام فقد أثار الخوف الطائفي تردد العلويين في اتخاذ قرار عودتهم للخضوع في دولة يسيطر عليها أعداؤهم التاريخيون من المسلمين السنة، 1 يقول تورشتين شيوتز وورن" هناك إجماع واسع في الخطاب التاريخي للعلويين يقول إن التشكيل النهائي لهويتهم تمت من خلال الصراع مع السنة الذين يمثلون الآخر بالنسبة للعلويين".2

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص154

[2] تورشتين شيوتز وورن،" العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية في سورية؟" مرجع سابق، ص99



وفي 15-6- 1936 أرسل قادة العلويون الرسالة التالية إلى الفرنسيين 1 ، وقد أظهرت الوثيقة دون مواربة بأن قادة العلويين كانوا لا يريدون الانضمام إلى الدولة السورية الموحدة بسبب

[1] ((نص الوثيقة رقم 3547 بتاريخ 1936/6/15)) دولة ليون بلوم ...رئيس الحكومة الفرنسية بمناسبة المفاوضات الجارية بين فرنسا وسوريا، نتشرف نحن زعماء ووجهاء الطائفة العلوية في سورية أن نلفت نظركم ونظر حزبكم إلى النقاط التالية :إن الشعب العلوي الذي حافظ على استقلاله سنة فسنة، بكثير من الغيرة والتضحيات الكبيرة في النفوس، هو شعب يختلف بمعتقداته الدينية وعاداته وتاريخه عن الشعب المسلم السني. ولم يحدث في يوم من الأيام أن خضع لسلطة مدن الداخل.

-1إن الشعب العلوي يرفض أن يلحق بسوريا المسلمة، لأن الدين الإسلامي يعتبر دين الدولة الرسمي، والشعب العلوي، بالنسبة إلى الدين الإسلامي، يُعتبر كافرا. لذا نلفت نظركم إلى ما ينتظر العلويين من مصير مخيف وفظيع في حالة إرغامهم على الالتحاق بسوريا عندما تتخلص من مراقبة الانتداب ويصبح بإمكانها أن تطبق القوانين والأنظمة المستمدة من دينها.

-2إن منح سوريا استقلالها وإلغاء الانتداب يؤلفان مثلاً طيباً للمبادئ الاشتراكية في سوريا، إلاّ أن الاستقلال المطلق يعني سيطرة بعض العائلات المسلمة على الشعب العلوي في كيليكيا واسكندرون وجبال النصيرية. أما وجود برلمان وحكومة دستورية فلا يظهر الحرية الفردية. إن هذا الحكم البرلماني عبارة عن مظاهر كاذبة ليس لها أية قيمة، بل يخفي في الحقيقة نظاماً يسوده التعصب الديني على الأقليات. فهل يريد القادة الفرنسيين أن يسلطوا المسلمين على الشعب العلوي ليلقوه في أحضان البؤس؟

-3إن روح الحقد والتعصب التي غرزت جذورها في صدر المسلمين العرب نحو كل ما هو غير مسلم هي روح يغذيها الدين الإسلامي على الدوام. فليس هناك أمل في أن تتبدل الوضعية. لذلك فان الأقليات في سوريا تصبح في حالة إلغاء الانتداب معرضة لخطر الموت والفناء، بغض النظر عن كون هذا الإلغاء يقضي على حرية الفكر والمعتقد، وها إننا نلمس اليوم كيف أن مواطني دمشق المسلمين يرغمون اليهود القاطنين بين ظهرانيهم على توقيع وثيقة يتعهدون بها بعدم إرسال المواد الغذائية إلى إخوانهم اليهود المنكوبين في فلسطين.

وحالة اليهود في فلسطين هي أقوى الأدلة الواضحة الملموسة على عنف القضية الدينية التي عند العرب المسلمين لكل من لا ينتمي إلى الإسلام. فإن أولئك اليهود الطيبين الذين جاءوا إلى العرب المسلمين بالحضارة والسلام، ونشروا فوق أرض فلسطين الذهب والرفاه ولم يوقعوا الأذى بأحد ولم يأخذوا شيئاً بالقوة، ومع ذلك أعلن المسلمون ضدهم الحرب المقدسة، ولم يترددوا في أن يذبحوا أطفالهم ونساءهم بالرغم من وجود إنكلترا في فلسطين وفرنسا في سوريا. لذلك فان مصيراً اسود ينتظر اليهود والاقليات الأخرى في حال إلغاء الانتداب وتوحيد سوريا المسلمة مع فلسطين المسلمة. هذا التوحيد هو الهدف الأعلى للعربي المسلم!

-4إننا نقدر نبل الشعور الذي يحملكم على الدفاع عن الشعب السوري وعلى الرغبة في تحقيق الاستقلال، لكن سوريا لا تزال في الوقت الحاضر بعيدة عن الهدف الشريف الذي تسعون إليه لأنها لا تزال خاضعة لروح الاقطاعية الدينية. ولا نظن أن الحكومة الفرنسية والحزب الاشتراكي الفرنسي يقبلون أن يمنح السوريون استقلالاً يكون معناه، عند تطبيقه، استعباد الشعب العلوي وتعريض الأقليات لخطر الموت والفناء. أما طلب السوريين بضم الشعب العلوي إلى سوريا فمن المستحيل أن تقبلوا به أو توافقوا إليه، لان مبادئكم النبيلة، إذ كانت تؤيد فكرة الحرية، فلا يمكنها أن تقبل أن يسعى شعب إلى خنق حرية شعب آخر لإرغامه على الانضمام إليه.

-5قد ترون أن من الممكن تأمين حقوق العلويين والأقليات بنصوص المعاهدة، أما نحن فنؤكد لكم أن ليس للمعاهدات أية قيمة إزاء العقلية الإسلامية في سوريا. وهكذا استطعنا أن نلمس قبلاً في المعاهدة التي عقدتها إنكلترا مع العراق التي تمنع من ذبح الأشوريين واليزيديين. !! فالشعب العلوي، الذي نمثله، نحن المجتمعين والموقعين على هذه المذكرة، يستصرخ الحكومة الفرنسية والحزب الاشتراكي الفرنسي ويسألهما، ضماناً لحريته واستقلاله ضمن نطاق محيطه الصغير، ويضع بين أيدي الزعماء الفرنسيين الاشتراكيين، وهو واثق من أنه واجد لديهم سنداً قوياً أميناً لشعب مخلص صديق، قدم لفرنسا خدمات عظيمة مهدد بالموت والفناء الموقعون :عـزيز آغـا الهوّاش، ومحمد بك جنيـد، وسـليمان المرشـد، ومحمود آغـا جديـد، وسـليمان الأسـد، ومحمد سليمان الأحمد

هاجس الخوف الطائفي، ومن اللافت للنظر أن جد حافظ الأسد كان من الموقعين على هذه الوثيقة.1 وتظهر هذه الوثيقة أن العلويين كانوا يبحثون عن ضامن خارجي لدولتهم، لقناعتهم بعدم قدرتهم على بناء دولة في ظل وجودهم كأقلية في سورية. وفي تموز 1936 تورد وثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية وثيقة تتضمن هجوما لاذعا على الانفصاليين كتبت في تموز 1936 ومذيلة بتوقيع علي سليمان الأسد أي والد حافظ، الى جانب توقيعات ستة وثمانين من الوجهاء العلويين.2



في يوليو 1936، أصدر القومي العربي والمفتي العام للقدس الشيخ محمد أمين الحسيني (1895-1974) فتوى كانت مدهشة بالنسبة لهم، حيث اعتبرهم من جماعة المؤمنين 3 كان ذلك تحولا جذريا عن القرارات السابقة لشيوخ السنة مثل ابن تيمية. : الفارق أن فتوى الحسيني جاءت في سياق جغرافي- سياسي مشابه لفتوى ابن تيمية في 1305، فقد كانت القوى الأوروبية تخترق وتقسم العالم الإسلامي، وكان العلويون ومنطقتهم يحتلون مركزا هاما في مصالح المسلمين الاستراتيجية. ولكن بدلا من استعداء العلويين وقيامهم بالتعاون مع أعداء الإسلام، اتخذ الشيخ أمين الحسيني موقفا مغايرا، وحاول ضم العلويين تحت جناح الإسلام. كان توقيت وتأثير فتوى الحسيني فعالا، وساعدت على إقناع العلويين بأن مستقبلهم سيكون آمنا ضمن وحدة سورية أو عربية. وهكذا ففي عام 1937 انضمت حكومة اللاذقية رسميا إلى بقية سورية دون أي مقاومة علوية، كانت تلك لحظة حاسمة في تاريخ العلويين، إذ أوضحت أنه رغم قرون عديدة من الاضطهاد والتمييز على يد المسلمين السنة، فقد كان العلويون مستعدين لمحاولة

[1] دانيل لوكا،" سورية الجنرال الأسد "، مرجع سابق، ص 64

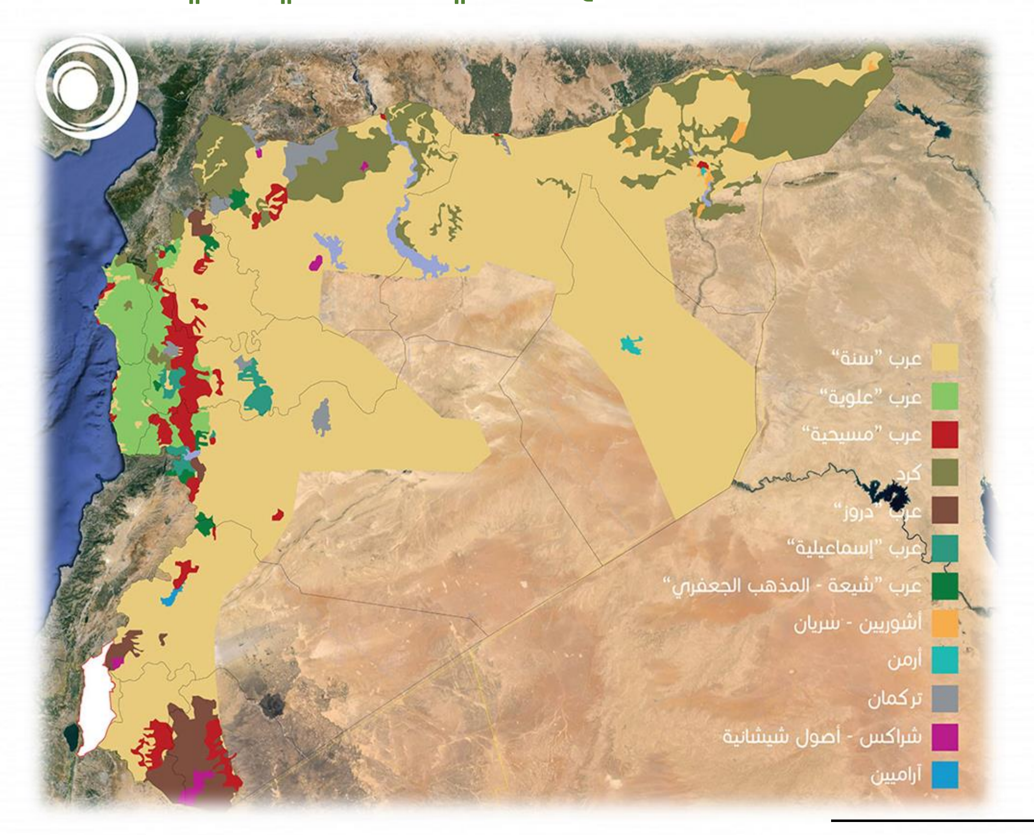
[2] ستيفان وينتر، تاريخ العلويين من حلب القرون الوسطى الى الجمهورية التركية"، ترجمة أحمد نظير الأتاسي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، 2018، ص397

[3] بيدهم 80% من الوظائف. العلويون بسوريا آخر طائفة بالمنطقة تتحكم في بلد هي فيه أقلية – موقع الجزيرة-17-6-2020 https://2u.pw/xMm3h

الاندماج في المجتمع السوري الواسع الذي يسيطر عليه السنة، ولكن ذلك لا ينفي بأن الخيارات المتاحة أمامهم في حال الانسحاب الفرنسي والذي كان واقعا لا محالة كانت محدودة جدا، وخاصة أنهم كانوا لا يملكون القوة المادية القادرة على مواجهة القوة العسكرية المركزية للدولة السورية المستقلة. 1

رابعا: الفترة ال رابعة من 1946 ولغاية 1970: أخذت التركيبة السياسية السكانية في سورية 1946 شكلها العام الذي ظلت محتفظة به حتى 2011. حسب الإحصاء السكاني سنة 1947 شكل السنة أغلبية 70% من السكان، بينما كان عدد العلويين 11.2 من السكان، وكان المسيحيون حوالي 10%، والدروز والاسماعيليون أقل من 5%، ويشكل السنة الغالبية في ثلاث عشرة محافظة بينما يشكل العلويون الغالبية في كل من اللاذقية وطرطوس، ويشكل الدروز الغالبية في السويداء. 2

1 خريطة رقم 2 التوزع الاثني والديني في سورية



[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص155

[2] إبراهيم حمامي،" الدولة العلوية خيار الأسد الأخير" مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015، ص23

كان الجيش هو المصدر الأهم للحصول على دخل ثابت بالنسبة للعلويين الفقراء. وبهدف تحسين موقعهم انضم كثير من العلويين إلى القوات الخاصة خلال الانتداب الفرنسي، وهي وحدة عسكرية استعمارية لعبت الدور الرئيسي في إخماد الثورة الوطنية، ولذا فقد ظلت صبغة التآمر ملتصقة بالطائفة العلوية.

صورة ضابط سوري وجنود في جيش الشرق الفرنسي الموجود في سورية خلال فترة الانتداب - دمشق 1925



وقد تم تخفيض عدد القوات الخاصة من 7000 جندي سنة 1947 إلى 2500 جندي سنة 1948. وألغيت الوحدات العلوية مثل كتيبة الساحل، وعندما تم جلاء الفرنسيين عن سورية سنة 1946، غادر معهم 500 علوي من كتيبة الساحل بصفة مرتزقة، لا شك بأن العلويين لم يستفيدوا بعد استقلال سورية من وجودهم في القوات الخاصة، بل ربما تضرروا من ذلك، وضمت بقية القوات الخاصة إلى الجيوش الوطنية الجديدة في سورية ولبنان. وبقي لهم تواجد هام في الرتب الدنيا للجيش السوري، والكليات العسكرية السورية التي كانت مغلقة أمام العلويين، و من خلال الانتداب، أصبحت من الأبواب القليلة المفتوحة أمام العلوي للصعود والتقدم،1 فانتسبوا إليها بأعداد كبيرة، فقد قدم السلك العسكري فرصة جيدة لتسلق السلم الاجتماعي والتمتع بحياة أكثر رفاهية عن تلك التي يوفرها القطاع الزراعي،2 اما بالنسبة لسكان المدن والذين كان السنة يشكلون غالبيتهم، فقد اعتبروا العمل في الجيش من المهن الدنيا مما أبعد الكثير من أبناء المدن السنية وحتى المسيحيين عن المشاركة الوازنة في الجيش.

وفي النهاية فقد كان للتواجد العلوي المكثف في الجيش السوري المسيس دور هام في خلق الظروف المواتية للعصبية الطائفية العلوية، فبفضل التجنيد غير المتكافئ بات العلويون أفضل المرشحين للنجاح في احتكار السلطة،3 كما كان لظهور الأحزاب السياسية اليسارية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي دورا رئيسيا في تحقيق الأهداف السياسية لطبقة الفلاحين من كافة الطوائف، وأصبح نقطة تركيز في سعي العلويين لتحقيق أهدافهم الاجتماعية والسياسية.

كانت خمسينيات القرن العشرين فترة مضطربة في السياسة السورية كانت الفئات والطوائف والأفراد يسعون لتحقيق مصالحهم. وبعد الانقلاب العسكري سنة 1949، حاول العرب السنة استعادة دورهم في الجيش بعد أن بدا واضحا أن الجيش هو الطريق الوحيد الناجح للوصول

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص159
[2] نيقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص53
[3] رايموند هينبوش،" سورية ثورة من فوق" رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2011، ص 44



إلى السلطة السياسية. ولكن ضعف العصبية لدى العرب السنة قيد حركتهم نحو تشكيل جبهة موحدة. وأدت التسريحات القاتلة المتكررة لكبار الضباط السنيين إلى استنزاف وجودهم في الرتب العسكرية العليا، وبدأ أفراد من الأقليات بالدخول إلى الرتب المتوسطة في الجيش. وفي 1963 شكل العلويون 65% من ضباط الصف، ونسبة أكبر من الجنود، كان ذلك أقصى ما يمكن أن يصل إليه أفراد من غير السنة في الظروف الاجتماعية السائدة. في أواخر الخمسينيات بدأ بعض ضباط الأقليات من الرتب المتوسطة بالشك في الوضع السياسي السوري الراكد، وأخذوا يتعاونون معا في السر وراء الكواليس. 1 وخلال فترة الجمهورية العربية المتحدة انتقل عدد كبير من العسكريين السوريين إلى مصر. وبدأت مجموعة من هؤلاء الضباط، وكان جميعهم من الأقليات السورية، بعقد اجتماعات سرية للتباحث في الشأن السياسي السوري، عرفت هذه المجموعة فيما بعد باسم اللجنة العسكرية، وهي التي ستلعب دورا هاما في أحداث السنين التالية. كان أغلب أعضاء اللجنة من العلويين، بمن فيهم أكثر الأعضاء نفوذا: صلاح جدىد، وحافظ الأسد، ومحمد عمران، بينما كان العضوان الآخران من الإسماعيليين وهما: أحمد المير، وعبد الكريم الجندي، كانوا جميعا لديهم أهداف مشتركة تتعلق بأوضاع طوائفهم السياسية. بالنسبة لأعضاء اللجنة العسكرية فإن انقلاب المراتب السياسية يمكن أن يزيل العقبات عن طريق سيرهم نحو تحقيق طموحاتهم السياسية. كانت الأقليات الدينية بشكل عام ضمن أكثر الفئات فقرا في المجتمع، ولذا كانت أهداف اللجنة العسكرية تشمل سعيهم نحو تحقيق ثورة اجتماعية في سورية يمكن أن يستفيدوا منها هم وطوائفهم. 2

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص166

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص168



صورة لضباط اللجنة العسكرية من اليمين محمد عمران–أحمد المير – حافظ الأسد – عبد الكريم الجندي – صلاح جديد.



حدث انقلاب حزب البعث في 8 مارس 1963، وفي الساعات الأولى من الانقلاب صدر البيان التاسع وأعيد بموجبه أعضاء اللجنة العسكرية الخمسة إلى القوات المسلحة مع حوالي ثلاثين ضابطا آخرين ورُفّع النقيب حافظ الأسد إلى رتبة مقدم دون أن يمر على رتبة رائد وعُيّن آمراً لقاعدة الضمير الجوية أهم قواعد الطيران في سورية، وتسلم صلاح جديد مسؤولية شؤون الضباط وهو المكتب الهام والحساس في مصير الجيش وتنظيمه1.وفتح الانقلاب المجال لتحقيق الثورة الاجتماعية التي ستحسن وضع العلويين. عزلت العائلات الأرستقراطية السنية المدنية عن السلطة، وأصبحت طبقة الفلاحين، بما فيهم العلويين، مدعومة سياسيا. في البداية وضع في واجهة الثورة البعثية بعض المفكرين البعثيين السنة وضابط سني هو أمين الحافظ. ولكن الضباط العلويين، مثل صلاح جديد وحافظ الأسد، تمكنوا من السيطرة على زمام الأمور تدريجيا من خلال سيطرتهم على القوة العسكرية التي ضمت أكثرية علوية. 2

[1] عدنان سعد الدين،" الاخوان المسلمون في سورية مذكرات وذكريات الحكم البعثي العلوي من عام 1963 حتى عام 1977"، مكتبة مدبولي، القاهرة 2010 ص57

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص170



"صورة دمشق صبيحة الثامن من أذار"



يقول منيف الرزاز الأمين العام السابق لحزب البعث " حين قامت ثورة 8 آذار كان عدد الحزبين في الجيش ضئيلا، فاستدعى جميع ضباط الاحتياط من البعثيين للخدمة في الجيش، كما استدعى بعض الضباط المرتبطين عائليا وعشائريا بقادة الانقلاب، وكما في الحزب، كذلك في الجيش، فقد كانت نسبة المنتسبين إلى الريف في هذا الاحتياط المستدعى نسبة عالية، وبالتالي فإن نسبة الأقليات بينهم كانت أيضا عالية. 1



"منيف الرزاز"

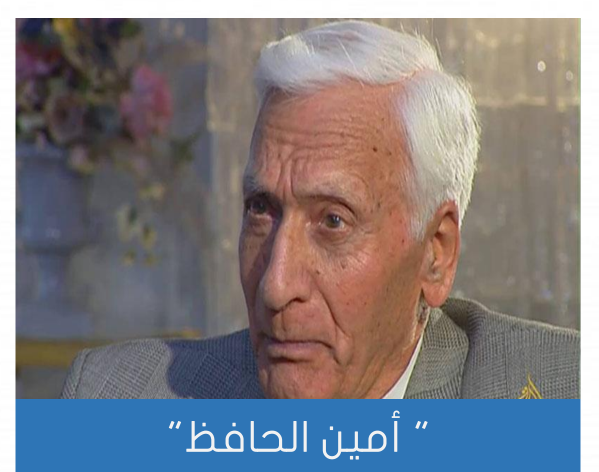
[1] منيف الرزاز،" التجربة المرة" مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، 1986، ص158



كانت روائح التكتل الطائفي المقصود بدأت تفوح، وبدأ الحديث عنها، أول الأمر همساً ثم بدأت الأصوات في الارتفاع حين ظهرت بوادر مادية تسند الاتهام، فقد ظهر أن هناك تمييزاً في تسريح ضباط الاحتياط الذين دعوا إلى الخدمة أول الثورة، وتمييزا في قبول طلبة الكلية الحربية، وتمييزا في قبول الضباط وصف الضباط في صفوف الحزب، ثم ظهرت بوادر جديدة في تنقلات الضباط الموثوقين بحيث يتم تجميعهم في القطعات القريبة من دمشق، بينما يستبعد "غير الموثوقين" إلى الجبهة أو إلى حلب أو اللاذقية، وكذلك في الأسلحة المدرعة. 1

ينبغي القول إن بروز أي جماعة عضوية، أي، الذين ينتمون لمذهب أو طائفة كجماعة سياسية، هو من مؤشرات ضعف المواطنة في البلد، وبطبيعة الحال لن يؤدي تجاهل الواقع الطائفي إلى ازدهار فكرة المواطنة .2 يقول فان دام: يبدو أن المعايير الطائفية قدُ طبقت

في تسريح الضباط وضباط الصف الذين دعوا إلى الخدمة في أوائل انقلاب 8 مارس (آذار) فقد تأثر العسكريون السنيون بالذات من جراء هذه التسريحات. 3



" أمين الحافظ"

في سنة 1966 تم التخلص من سيطرة السنة والمدنيين على حزب البعث بانقلاب آخر. وأسفر الانقلاب الجديد عن تصفية بعض جماعات الضباط السنيين البارزة،4 وتم عزل أمين الحافظ، وهرب ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار الى خارج سورية، بقي الضابطان صلاح جديد وحافظ الأسد وحدهما على قمة السلطة ودعم موقفهما عناصر العلويين الموجودين في الرتب الأدنى. في البداية استلم صلاح جديد الدور القيادي، أما حافظ الأسد، الأكثر حذرا، استمر بنشاطه في الأمور العسكرية، وحاول سليم حاطوم القيام بانقلاب على جديد والأسد في

[1] منيف الرزاز،" التجربة المرة "مرجع سابق، ص159

[2] راتب شعبو،" العلويون والثورة السورية" مرجع سابق ص8

[3] نيقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص64

[4] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص80



بداية أيلول 1966 ولكن انقلابه فشل وفر حاطوم إلى الأردن، وفي 14 أيلول صرح لصحيفة النهار بما يلي: " إذا ما سئل عسكري سوري عن ضباطه الأحرار سيكون جوابه: إنهم سرحوا وشردوا ولم يبق سوى الضباط العلويين إن الضباط العلويين متمسكين بعشيرتهم وليس بعسكريتهم، وهمهم حماية صلاح جديد وحافظ أسد. إن الاعتقالات الاخيرة شملت مئات الضباط من جميع الفئات إلا العلويين" .1 وقد تم اجراء تصفيات واسعة النطاق في الجيش السوري وحزب البعث إثر انقلاب سليم حاطوم الفاشل، وشملت التصفيات العديد من الضباط الدروز.

لم يستلم صلاح جديد الرئاسة المباشرة للدولة، بل استمر في التحكم بالسلطة من وراء الأحداث، بينما نصب نور الدىن الأتاسي رئيسا رسميا للدولة 2 ، وتجمع معظم الضباط البعثيين وأعضاء الحزب المدنيين، إما حول صلاح جديد أو حافظ الأسد، وتنافس كل من جديد والأسد للاستئثار بالسلطة، وكان الأسد مدعوما من الجيش حيث كان يشغل منصب وزير الدفاع بينما جديد كان مدعوما من الجهاز الحزبي.3

في سبتمبر 1970 تمت الإطاحة بصلاح جديد بعد تحركه العسكري غير الناجح في الأردن لمساعدة الفلسطينيين وأصبح حافظ الأسد الآن القائد الأوحد للطائفة العلوية، واستئثر بالدعم الكامل من الجيش السوري الذي سيطر العلويون على أغلب مراتبه الهامة في ذلك الوقت، وأصبحت الأمور جاهزة لتأسيس سلالة حاكمة علوية.4

ظهر واضحا في سورية المستقلة أن العصبية الطائفية عند العلويين كانت أقوى مما كانت عند العرب السنة، وثبت أن ذلك كان حاسما. وهكذا، في بداية السبعينيات، وبعد مرور حوالي 900 سنة منذ أن لجأ آخر العلويين إلى الجبال، وصل أحد العلويين إلى قمة الدولة السورية الجديدة. حيث أصبح حافظ الاسد أول رئيس علوي سوري في فبراير (شباط) 1971، وبهذا تم

[1] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص94
[2] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص101
[3] باتريك سيل،" الأسد والصراع على الشرق الأوسط"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2007، ط10، ص 266
[4] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص175



وضع حد للتقليد السوري بأن يكون الرئيس سنيًا،1 والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا تجرأ العلويون هذه المرة على تشكيل دولتهم، وتراجعوا عن ذلك عند خروج الفرنسيين من سورية؛ لعل الجواب مرتبط بالتواجد العسكري القوي هذه المرة للعلويين في الجيش مقابل باقي الطوائف مما زاد في ثقة العلويين بأنفسهم. ولكن هل وصل العلويون أخيرا إلى وضع يستطيعون فيه توجيه المسار السياسي للدولة لتحقيق أمنهم ومصالحهم؟ هل سيستطيع النظام الذي أسسه حافظ الأسد أن يحسن الوضع الاجتماعي والسياسي للعلويين علىالمدى البعيد؟ وكيف ستتمكن عائلة الأسد في مرحلتها الأولى من الاحتفاظ بدعم العلويين؟ 2

حسب ابن خلدون عندما يكون لجماعة ما زعيم قوي وسوية مرتفعة من العصبية وتكون الظروف السياسية مواتية تظهر سلالة حاكمة تمثل هذه الجماعة، وهو ما قدم تفسيرا لتاريخ العلويين وتطور عصبتهم، وما نتج عنها من استيلاء حافظ الأسد على السلطة، وما تواجهه هذه العصبة من تحديات في ظل قلة عددها بالنسبة للأغلبية السنية، وقد أدرك حافظ الأسد هذه الحقيقة وأدرك حاجته إلى تأييد واسع من الطائفة العلوية كشرط أساسي في استمرار حكمه،3 واعتمد حافظ الأسد بصورة كبيرة على جماعة الضباط التابعة له للاحتفاظ بالسلطة، وشملت هذه الجماعة عددًا من كبار الضباط الذين كان لهم ولأنصارهم مراكز استراتيجية هامة في القوات المسلحة السورية. هذا، وقد تقلد الضباط التابعون لطوائف دينية غير علوية مهامًا عسكرية عليا من حيث الشكل، إلا أنهم لم يكونوا في وضع يشكل أي تهديد للرئيس العلوي الذي كان أتباعه الشخصيين قادرين على قمع أية بادرة عصيان0 فعلى سبيل المثال، نجد أن اللواء ناجي جميل، وهو سني من دير الزور وقد رأس السلاح الجوي السوري من نوفمبر (تشرين الثاني) 1970 حتى مارس (آذار) 1978 ، لم يكن في استطاعته استخدام السلاح الجوي بفاعلية في أي عصيان عسكري ضد الرئيس، ويرجع ذلك جزئيًا الى أن أنصار حافظ الاسد العلويين حينذاك كانوا مسئولين عن القواعد الجوية الرئيسية، وكان هذا ينطبق أيضًا على كبار الضباط السنيين الآخرين أمثال اللواء مصطفى طلاس، الذي عين وزيرًا للدفاع في مارس

[1] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص109

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص176

[3] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص177



(آذار) 1972 ، وخلفه فيما بعد اللواء يوسف شكور كرئيس للأركان، وهو مسيحي من الروم الأرثوذكس من محافظة حمص. إن ضباطًا مثل طلاس وجميل وشكور استطاعوا فرض سيطرتهم، طالما كانوا خاضعين لسياسات الرئيس، أما في حالة حيدهم عن خط سيره فكان من السهل إزاحتهم جانبًا من قِبل أنصاره العسكريين ومعظمهم علويون، وخاصة بالنظر إلى حقيقة أنه لم يكن لهم أتباع شخصيون أقوياء داخل القوات المسلحة 1 واعتمادا على خلفية الشعور العام بنقص الاعتبار المزمن الذى عانى منه غالبية العلويين، يمكن تصور حالة الرضى النفسي عند الغالبية منهم جراء وصول أحد المتحدرين منهم إلى المنصب الأول في الدولة السورية، ونتيجة الواقع الجديد بات العلويون قادرون على ممارسة سلطة منفلتة من أي ضابط ضد بقية السوريين، وهذا ولد لدى العلوي العادي المشبعة سريرته بقلة القيمة في بلده شعورا ساذجا برد الاعتبار ودفعه إلى تماه أعلى مع السلطة العلوية حتى لو لم تحقق له هذه السلطة أي تطور اقتصادي مميز، أو حتى ولو كان هذا الفرد موضوعا لاستغلال نخبة هذه السلطة، وقد عزز ذلك التماهي في نفسية العلوي وهم عام "غير علوي" بأن كل علوي إنما هو صاحب سلطة بنفسه أو بقراباته، وبالمقابل تولد بالتدريج شعور بالاغتراب عن الدولة لدى غالبية السوريين السنة بشكل خاص حين تبدى لهم أن العلوي فقط هو صاحب السلطة أينما وجد وبصرف النظر عن رتبته الوظيفية.2

وقد شكلت فترة حكم حافظ الأسد فترة لامثيل لها في تاريخ العلويين فقد قفزوا من الجهالة إلى قلب العملية السياسية،3 وبلغ تمكين العلويين أوجه مع نظام حافظ الأسد،4 ولكن ذلك لم يمنع حافظ الأسد من إشراك الطوائف الأخرى في الإدارة والحكم مع بقاء الطائفة العلوية هي حجر الأساس لنظامه فهو أدرك أن ظهور النظام بمظهر النظام العلوي يعني بالضرورة تعريف باقي فئات الشعب لنفسها بالتعريف الهوياتي الطائفي، وبالتالي سيكون النظام أمام مأزق أقلية تحكم الأغلبية. لذلك، نجد أن النظام تبني أيدلوجية سياسية

[1] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص110

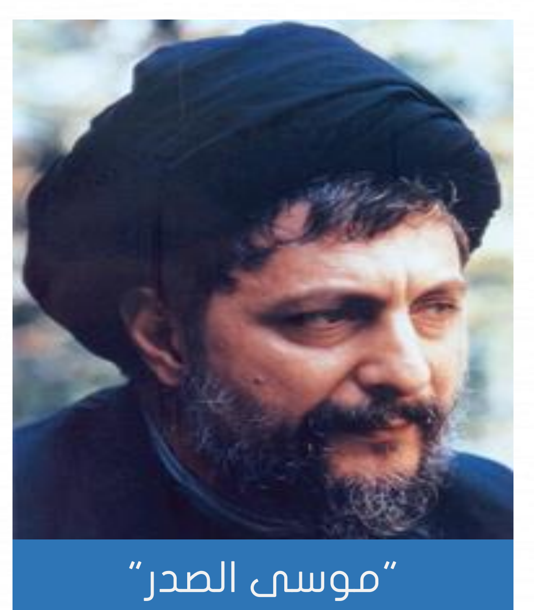
[2] راتب شعبو،" العلويون والثورة السورية" مرجع سابق ص 9

[3] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص178

[4] تورشتين شيوتز وورن،" العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية في سورية؟" مرجع سابق، ص



تسمح له بتجاوز هذه العقدة، فمثلت الأيدلوجية القومية اليسارية خير معين له، كما أنه جعل من التكلم بالأمور الطائفية من المحرمات ذات التكلفة العالية تصل لحد الاغتيال، مثل اغتيال صلاح البيطار، وحتى أن الاغتيالات طالت غير سوريين مثل اغتيال كمال جنبلاط1.



"موسى الصدر"

باتت العلاقة المصلحية بين كل من النظام والعلويين تزداد فالنظام احتاج إلى العلويين لأنهم الدعم الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه، وشعر العلويون أن بقاء نظام الأسد يحافظ على تحسن وضعهم الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي والسياسي المستجد، هذا الوضع دفع بالعلويين إلى الانتقال من مناطق سكنهم الأصلية باتجاه المدن وخاصة اللاذقية ودمشق سواء للتحصيل العلمي أو لشغل المناصب الإدارية أو للاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة مما تسبب بتغيير التركيبة السكانية لمدينة اللاذقية حيث كانت غالبيتها من السنة والمسيحيين 2 لتصبح غالبيتها من العلويين والسنة والمسيحيين فيها أقلية. وعليه، ظهر لأول مرة مركز مديني خاص بالعلويين أشبه بعاصمة الدولة الجديدة3.ومع استلام حافظ الأسد للسلطة ومع العمل على طرح دستور جديد للبلاد ظهرت بواكير مشكلة أساسية للعلويين، فقد ظهر الدستور الجديد بنسخته الأولى من دون أن يحدد ما هو دين رئيس الدولة مما تسبب في مظاهرات في عدة مدن سورية مما أدى إلى إدراج مادة تنص على أن دين رئيس الدولة هو الإسلام،4 وقدم رجل الدين الشيعي في لبنان موسى الصدر مخرج لحليفه حافظ الأسد من هذا الوضع، حيث اعتبر في يوليو 1973 أن هناك اتحاد مذهبي ما بين العلويين والشيعة الاثنية عشرية. وبالتالي،

[1] ذكر كريم بقرادوني عضو حزب الكتائب " عندما بدأ كما جنبلاط طرح الموضوع الممنوع، وهو الحديث عن الصراع العلوي – السني، كان يرتكب في رأي خطيئة كبيرة" المصدر حرب لبنان فيلم وثائقي – 2001

[2] نيقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، ص26

[3] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص192

[4] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص186



وجد حافظ الأسد السند الشرعي له في عدم مخالفة الدستور رغم أنه يمكن القول إن حافظ الأسد كانت ميوله العلمانية أكثر ظهورا من الميول الدينية، بل ولعله كان يفضل ألا تذكر هذه المادة من الأساس، وخلال سنوات حكم حافظ الأسد الأولى عمل على ترسيخ سيطرته على الدولة السورية، وخاصة أجهزة القوة المادية الجيش والأجهزة الأمنية من خلال زيادة الوجود العلوي فيهم، وخاصة عشيرته، وكما يوضح حنّا بطاطو أن من بين 31 ضابطاً عُينوا من قبل حافظ الأسد لقيادة القوات المسلحة السورية بين 1970 و1997، كان هناك ما لا يقلّ عن 61.3% من العلويين. يزعم بطاطو أن تقوية الانقسام الطائفي في سورية في السبعينات، على خلفية تكثيف الصراع بين الإخوان المسلمين ونظام الأسد، إضافة للتدخّل غير المؤيد شعبياً للأخير في لبنان، زادَ من اعتماد الأسد على أقربائه وأبناء طائفته، ممّا كثف الطبيعة العلوية لنظامه.[1]

فقد شكل اندلاع الصراع ما بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين والتي هي جزء من تيار الإسلام السياسي السني مفصلا أساسيا في تطور العصبية العلوية ورسوخها، فلا يمكن للمدقق إلا أن يلحظ طابعا طائفيا واضحا في هذا الصراع حيث تجمعت الطائفة العلوية حول حافظ الأسد، وهو ما يشير إلى تغيير الظروف السياسية بشكل جذري منذ أيام إسماعيل خير بك؛ فأولا لم يعد للسنيين سلطة قوية ونظاما سياسيا متماسكا، بل على العكس وقف العلويون إلى جانب السلطة السياسية المهيمنة، وثانيا، لم يعد العلويون محصورون في مناطقهم المعزولة، بل أصبحوا موجودين في مراكز المدن الرئيسية مما طور هوية جديدة لديهم، كما أن حافظ الأسد امتاز بسمات قيادية أبرز من إسماعيل خير بك وخاصة بأن حافظ الأسد سعى دائما بأن لا يظهر نفسه أنه يستخدم السلطة للغنى الشخصي، كما اهتم بالمحسوبين عليه وتغاضى عن أساليبهم في مراكمة الثروة بطريقة غير شرعية. وبالتالي، زيادة ارتباطهم بالنظام،[2] وفي 16 يونيو (حزيران) 1979 وقعت أحداث مدرسة المدفعية بحلب، عندما اغتيل ما لا يقل عن 32 طالبًا عسكريًا وأُصيب 54، وقيل أن معظم الضحايا كانوا

---

[1] هشام بو ناصيف،" مظلومية الضبّاط السنّة في القوات المسلحة السورية: ضبّاط الدرجة الثانية" 13-أيار -2016، https://www.aljumhuriya.net/ar/34927

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص200



من العلويين،1 بيد أن وزير الاعلام السوري أحمد اسكندر أحمد نفى ذلك وأعلن أن من بين الضحايا مسيحيين ومسلمين سنيين، وبالرغم من احتمال صحة أن القتلى والجرحى لم يكونوا جميعًا علويين، إلا أنه كان من الهام بمكان أن الرأي العام اعتقد أن الأمر هكذا. وفور وقوع مذبحة حلب انطلقت حملة بطول البلاد وعرضها لاستئصال تنظيم الإخوان المسلمين، بدبإعدام 15 عضوًا بالتنظيم كانوا بالسجون،2 وشكلت محاولة اغتيال الأسد في 26يونيو 1980 نقطة فارقة في المدى الذي ستذهب إليه الطائفة في سبيل حماية النظام فإثر محاولة الاغتيال اجتاحت الطائفة العلوية موجة من الغضب وأقسم رفعت الأسد بالانتقام، وفى اليوم التالي صدرت الأوامر لوحدتين من سرايا الدفاع، وهي قوة عسكرية تشكيلها الأساسي من العلويين تابعة لرفعت الأسد، من قِبل الرائد معين ناصيف نائب رفعت الأسد وصهره (العلوي)، بالتوجه بالهليكوبتر إلى تدمر وقتل جميع أعضاء الإخوان المسلمين المسجونين هناك، وقبل الإقلاع قام الرائد معين ناصيف بإطلاع رجاله على العملية، قائلا إنه لا بد من الانتقام مما حدث "إن الإخوان المسلمين قد قتلوا ضباطًا ومشايخ وأطباء (علويين) وأخيرًا حاولوا قتل الرئيس حافظ الأسد. الآن، نعهد إليكم بأول مهمة قتالية"3 . وأودت المجزرة بحياة 1200 سجين. هذه الحادثة أظهرت بأن العصبية العلوية باتت مهيأة للدفع بها في سبيل بقاء النظام إلى أقصى مدى ممكن، وهو ما ظهر جليا في أحداث مجزرة حماة عام 1982، وهي المجزرة التي قادها رفعت الأسد، حيث شنت أجهزة الأمن حملة قمعية بقيادة القوات العلوية التي لديها مصلحة ببقاء النظام،4 حيث بلغت نسبة الضباط العلويين الذين قادوا المعركة أكثر من 80%،5 وأدت إلى استشهاد حوالي 30 ألف شخص خلال ثلاثة أشهر، أي أكثر من 10% من عدد سكان حماة حينها والبالغ 200 الف نسمة،6 يقول باتريك سيل:"يمكن فهم شدة العقاب فيما حدث باعتبار أحداث حماة كانت الفصل الأخير في صراع طال أمده، فوراء الصراع المباشر كانت هناك عداوة

---

[1] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص130

[2] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص132

[3] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص152

[4] رايموند هينبوش،" سورية ثورة من فوق" رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2011، ص 201

[5] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق 165 حيث تم أخذ متوسط من النسب التي ذكرها فان دام

[6] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق، ص161



قديمة متعددة الطبقات بين الإسلام والبعث، بين السني والعلوي، بين المدينة والريف"1 ويمكن تفسير حجم السلوك الاجرامي في مذبحة حماة من خلال التعبئة العقائدية الطائفية التي يمكن أن تنتج سلوكا عنفيا مماثلا، إضافة إلى حالة الخوف الملاصقة لطبيعة علاقة العلويين في تعاملهم مع الغالبية السنية، يمكن القول إنه في الحالات التي تشهد صداما عنيفا ما بين المكونات الاجتماعية بين أغلبية وأقلية فإن معيار النصر لدى الغالبية يرتبط بتراجع الأقلية عن مطالبها والإقرار بحجمها الطبيعي وهو ما يمثل حالة رضا عامة لدى الغالبية التي لا يسكنها الخوف من الأقلية، إلا أن معيار النصر عند الأقلية لا يتعلق بمفهوم التراجع من الأغلبية؛ لأن الأقلية يبقى هاجس الخوف من الغالبية يلاحقها، لذلك تسعى للوصول إلى حالة الارغام والإقرار الناتج عن الهزيمة الساحقة، وهو ما قد يفسر جزئيا النزوع العلوي لرفع مستوى الاجرام بحق أهالي حماة لهذه الدرجة في رسالة لم يكن المقصود منها الإخوان المسلمين فقط، بل أيضا الغالبية السنية أيضا، ويقول ليون غولدسميث في هذا السياق "شكلت مجزرة حماة نموذجا للاختيار الشيطاني الذي سلكه العلويون مع نظام الأسد، وقد ضمن هذا الاختيار سلامة العلويين باستمرار حكم الأسد ولكن الثمن كان ارتباطهم المباشر بالمذبحة وفقدان كل فرص التصالح الطائفي الحقيقي بين السنة والعلويين"،2 وقد شكلت أحداث حماة عنصرا أساسيا في فهم السوريين لحقيقة الوضع السياسي في بلدهم، ولكنهم اختاروا التنازل في مقابل ضمان سلامتهم،3 خاصة أن التماسك العصبي العلوي لم يقابله تماسك طائفي سني حيث بقيت حماة وحيدة تواجه مصيرها. يقول هينبوش: " لو كانت الحركة الإسلامية قادرة على تعبئة الاغلبية السنية، وبذلك تقسم مؤسسات الدولة، لكانت من المؤكد أسقطت حكم الأقلية"4 ولكن مقومات ذلك غير موجودة، وحتى ولو تحركت مدن أخرى كانت فرصة نجاح ذلك في موازين القوة الفعلية تميل لصالح العلويين

[1] باتريك سيل،" الأسد والصراع على الشرق الأوسط"، مرجع سابق ص 538

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص210

[3] مقابلة مع عبد الحليم خدام -ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص212

[4] رايموند هينبوش،" سورية ثورة من فوق" رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2011، ص 202



بسيطرتهم على الجيش، وبالتالي كنا - على الأغلب - سنكون أمام ذكرى أكثر من مذبحة، وبالتالي أدت محاولات الإخوان المسلمين لزعزعة استقرار النظام إلى نتائج عكسية، فقد كانت نتيجتها النهائية هي القضاء على كل معارضة فعلية في سورية، وتقوية عصبية العلويين لتصبح بعدها سورية سجنا كبيرا، ورغم أن الأسد جهد لعدم إظهار انتمائه العلوي، ولكن في أعماقه كان عارفا بالأهمية الحاسمة لدعم العلويين غير المشروط لحكمه، وهو ما انعكس اهتماما منه في تطوير حالتهم الاجتماعية والاقتصادية رغم أن هذا التحسن لغالبية الطائفة العلوية لم يكن متساويا، كما عمل حافظ الأسد على عدم السماح بمناقشة التكوين الديني في سورية بغية خلق جيل سوري جديد من السوريين غير الطائفيين في أفكارهم الاجتماعية والسياسية. يقول تورستاين وورن: لكن السوريين طوروا طرقا غير مباشرة لاكتشاف الانتماء الطائفي وذلك بالسؤال عن اسم العائلة وموطنها الأصلي،1 كما أن اللهجة العامية وخاصة نبرة استخدام حرف القاف كانت إحدى وسائل التمايز، وقد ترسخ لدى عموم السوريين بأن السلطة هي حكر للعلويين، بل حتى يمكن القول "أصبح كل علوي مدعوم" سواء كان ذلك حقيقة أم لا، ولكن لابد من التنبيه إلى الحقيقة التالية: فبقدر ما كانت مجزرة حماة عامل حاسم في ترسيخ حكم الأسد؛ بقدر ما كانت ورطة أنزلق إليها العلويون بوعي أو بدون وعي، وبذلك أصبحنا أمام عصبية حاكمة ومتورطة، وحبل نجاتها حفاظها على السلطة.

وقد لجأ الأسد أيضا إلى تعزيز قوة رجال الدين السنة المقربين منه، وفي الوقت نفسه وضع المساجد والمدارس الشرعية جميعها تحت السيطرة والمراقبة عن كثب، وبهذه الطريقة حاول السيطرة على السنة من خلال توجيههم إلى أشكال مقبولة من الإسلام السني لا تتعارض معه ولا مع العلويين،2 وقد عمل النظام على عدم تبني أي نهج علوي رسمي، فعندما حاول جميل الأسد شقيق حافظ انشاء جمعية حشدت جزءا من المجتمع العلوي، تم حلها بسرعة بناء على أوامر من حافظ، كما أن مناهج التعليم الرسمية لم تتضمن تعليم ديني يمثل المذهب العلوي، فطلاب المدارس وعلى مدى اثني عشر سنة يتلقون مادة التربية الدينية

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص227

[2] تورشتين شيوتز وورن،" العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية في سورية؟" مرجع سابق، ص94



المسيحية أو الإسلامية، وبالنسبة للتربية الإسلامية فهي تدرس وفق المذهب الحنفي التقليدي للسنة في سورية، ولا يوجد أي ذكر للأقليات الإسلامية التي تعيش في سورية.1

ويبقى السؤال: لماذا لم ينح العلويون لدعم الخيار الديموقراطي والحد من الجموح الديكتاتوري لحافظ الأسد؟

إن الإدراك الخاطئ وشعور الجماعة بالتهديد الخارجي يعزز التضامن داخلها ويوثق حدودها، وتظهر التهديدات نتيجة للاختلافات بين الجماعات في القيم والمعايير والمعتقدات الأساسية. ويقول براون: إن هناك عدة دراسات أثيرت فيها مشاعر العدوانية تجاه جماعة خارجية عندما رأى أعضاء الجماعة أن الجماعة الخارجية قد انتقصت من مكانتهم أو إنجازاتهم. وهذا النوع من التهديدات قد يؤدي إلى ظهور الهويات المتمركزة عرقيا وإعاقة التحول إلى الديمقراطية، النوع الثاني من التهديدات التي تعزز عملية التضامن داخل الجماعة، وقد تعوق عملية التحول إلى الديمقراطية، هو التهديدات الواقعية التي تشكل تحديا أمام قوة الجماعة ونفوذها وثروتها، وهناك أدلة على أن الحرمان القوي والمظالم القائمة تقوي هوية الجماعة. 2

إن التهديد الذي تواجهه الجماعة، سواء أكان حقيقيا أو متخيلا، سيترتب عليه نتائج عديدة تعوق عملية التحول إلى الديمقراطية ومن أهم هذه النتائج ما يلي:

انتشار قيم المجتمع الأبوي الذي يقوم على أساس أن هناك والدا، أو مسؤولا، أو رئيسا يملك كل شيء، ويعرف كل شيء، ويوجه الجميع، وهو الوحيد القادر على حماية الجماعة مما تتعرض له من أخطار، وله احترام خاص يصل إلى درجة القداسة التي تستوجب الطاعة العمياء. كما يقوم هذا المجتمع على أن التابعين أو الرعية ينحصر دورهم في الطاعة والانصياع.

[1] تورشتين شيوتز وورن،" العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية في سورية؟" مرجع سابق، ص95

[2] سهام فوزي، التحول الديموقراطي في المجتمعات الأثنية: دراسة مقارنة للعراق وجنوب إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: الطبعة الأولى، 2019، ص61



- التحيز، إن مثل هذه الأخطار تزيد من ميل الأفراد إلى رؤية أنفسهم وجماعتهم على أنهم أفضل من الآخرين، وينظرون إلى أنفسهم بإيجابية.

- زيادة الشعور بالغربة السياسية، ويقصد بالغربة السياسية أو التغرب السياسي، هو شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة فيه لا يحسان به، ولا يعنيها أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع، ويؤدي ذلك إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدانه الحماسة والدافع للمشاركة السياسية الفعالة.

-انتشار الشعور بالشك السياسي نتيجة لعدم الثقة في أقوال وأفعال الآخرين وبخاصة القيادات، ونتيجة للشعور بأن العمل السياسي عمل رديء، وأن الثقة في رجال العمل السياسي أمر مستحيل، وبذلك تصبح العلاقة بين المشاركة السياسية والشعور بعدم الثقة والشك السياسي هي علاقة عكسية.

الشعور بالإحباط وزيادة الطبيعة العدوانية لدى البشر: إن زيادة الشعور بالتهديد الناتج من التغيرات الحادثة في ظل عملية التحول الديمقراطي قد يؤدي إلى شعور بعض الجماعات بالإحباط نتيجة فشلها في تحقيق الأهداف التي كانت تسعى لتحقيقها في ظل التغيرات الحادثة في المجتمع، وقد تزداد حالة الإحباط لدى أفراد بعض الجماعات نتيجة هذا الفشل، وبالتالي يزداد الميل إلى العنف والعدوان لدى أفراد هذه الجماعة، فيؤدي إلى فشل عملية التحول الديمقراطي ودخول المجتمع في دائرة من العنف الشديد.[1]

في منتصف الثمانينات حدث انقسام خطير في عصبية جماعة الأسد نتيجة مرض حافظ الأسد، فعند مرض الأسد في تشرين الثاني 1983تجمع كبار الضباط والقيادة الحزبية حلف رفعت، وأساء الأخير فهم هذه الإشارة واعتبرها تعني ولاء له والتزاما كليا بقيادته، وبما أنه كان ميالاً للتزعم فقد بدأ بالتصرف وكأنه الوريث الشرعي، ولكن ما أن بدأت صحة حافظ بالتحسن حتى تلاشى هذا التأييد.[2]

[1] سهام فوزي، التحول الديموقراطي في المجتمعات الأثنية: دراسة مقارنة للعراق وجنوب إفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: الطبعة الأولى، 2019، ص63

[2] باتريك سيل،" الأسد والصراع على الشرق الأوسط"، مرجع سابق ص 694



يقول عبد الحليم خدام: عندما مرض حافظ الأسد كان همه الرئيسي هو أن يصبح أخوه رئيسا بعده، ولكن رفعت أسرع إلى السيطرة على البلد قبل أن يموت أخوه، عندها بدأت المشاكل ووقف الجميع كلهم لمعارضة رفعت وحماية حافظ. 1

ومع تحسن الحالة الصحية لحافظ الأسد زادت الهوة بين الأخوين وبلغت الأزمة أشدها لدرجة حدوث مواجهة في دمشق ما بين سرايا الدفاع التابعة لرفعت الأسد والوحدات العلوية التابعة لعلي حيدر وشفيق فياض وعدنان مخلوف، وهدد سلوك رفعت بتقويض الترابط العصبي العلوي وبدا أن رفعت مصمم على الاستيلاء على السلطة، وحسب حنا بطاطو: أخبر حافظ الأسد أخاه بوضوح " لقد نفذ صبري معك؛ إذا لم توافق على ما أقوله ولم تنفذ أوامري سأقتلك وسآمر بعزف الموسيقى في جنازتك. واجتمعت القيادة القطرية في جلسة طارئة للبحث عن مخرج من تلك الأزمة الداخلية، ووافقت أخيرًا على أن يكون الحل هو ما نص عليه القرار الجمهوري الصادر في ١١ مارس (آذار) 1984 بتعيين ثلاثة نواب للرئيس: أولا: عبد الحليم خدام، ثانيًا: رفعت الأسد، ثالثًا: زهير مشارقة. إلا أن ترقية رفعت الأسد لنائبً للرئيس كانت في الواقع إنزالا لدرجته، حيث أصبحت مهامه غير محددة وتم نزع قيادة سرايا الدفاع منه بمقتضى قرار جمهوري آخر.2 وخلال الصراع بين الأخوين حصل رفعت على دعم سرايا الدفاع ولكن لم يكن لديه التأثير الكافي لقيادة العصبية العلوية نحو مصلحته السياسية. لاحظ حنا بطاطو من شائعات دارت في دمشق سنة 1984 أن حافظ الأسد قد تم تحريضه من طرف حكماء الطائفة العلوية الذين اعتقدوا أن رفعت كان خطرا على بقاء النظام بكامله؛ وبذلك فإن موقف قادة العلويين ارتبط برؤيتهم بأن مصلحة الطائفة مرتبطة ببقاء واستمرار نظام حافظ الأسد والذي هدده رفعت، كما أن قادة الطائفة منحوا ولاءهم بناء على رؤيتهم من هو الأفضل في تقديم مصلحة الطائفة.3 وعليه، يدلل هذا الأمر على ما ذكره ابن خلدون بأن العصبة تطرد من أبنائها من تشعر بأنه يشكل خطرا على العصبة، وفي هذه الحال كان رفعت هو من يشكل الخطر على تماسك العصبية. وعليه، كما أن قادة العلويين مالوا إلى

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص229

[2] نقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مرجع سابق 171

[3] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص232



نهج حافظ المبني على الاقتصاد الاشتراكي والتحالف مع إيران والاتحاد السوفيتي وهوية علوية مبهمة، وكان مفتاح الاحتفاظ بالعصبية العلوية هو الالتزام بهذه المبادئ، وذلك ما فعله حافظ الأسد، فهو أمسك بكافة سلطات الملك إلا أنه كان يحرص دائما على عدم الظهور بذلك المظهر، بل كان يرتدي الثياب المدنية العادية، ويحرص على استخدام ألقابه البعثية.1 كما أن العوامل الخارجية ساعدت على تثبيت العصبية أكثر. يقول ابن خلدون: إن الصراع مع العصبيات الأخرى يدعم الشعور الجماعي والانتماء الجماعي وعندما تهدد الدولة تظل جماعة الحكم متماسكة. وقد حققت إسرائيل لحافظ الأسد هذا الهدف بشكل جيد، فقد برر حافظ الأسد ضعف سورية الاقتصادي وسوء البنية التحتية والمراقبة المستمرة للشعب ونقص الشرعية بحجة الاستعداد المستمر للحرب، وعلى اعتبار سورية دولة مواجهة مع إسرائيل؛ ساعد ذلك حافظ على اكتساب شرعية إقليمية أكبر، ومن الناحية الإسرائيلية فقد فضل الإسرائيليون حكم العلويين العلمانيين على الاحتمال الاخر الإسلامي، وكان حافظ يدرك بشكل واضح اختلال حالة التوازن في القوة مع إسرائيل، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لذلك كانت حالة اللاحرب واللاسلم هي الحالة المثلى بالنسبة له، كما أصبحت إيران أقوى حلفاء الأسد الخارجيين وأكثرهم تأثيرا، فإيران لن يكون لديها مطالب باتجاه تعديل موقع العصبية الحاكمة، وفي نفس الوقت، فإن حافظ الأسد سعى إلى عدم تمكين أي أحد من حلفائه، سواء كان الاتحاد السوفيتي أو إيران بتجاوز قاعدة سلطته العلوية وأهميتها الاستراتيجية في توكيد حكمه، وكل ذلك ساعده على امتلاك مساحة عمل أكبر مع هذه الأطراف .2

أدرك حافظ أسد في الثلث الأخير من القرن العشرين بأن الشق الحزبي-المدني هو الحلقة الأضعف بين الفئات المتصارعة على السلطة، فأعطى لمؤسساته نمطاً شكليا يقتصر على قطاع محدود في أجهزة الإدارة والحكم، وجعل توازن النظام يقوم على مؤسسة عسكرية تبسط نفوذاً واسعاً من خلال تشكيل فرق عسكرية خاصة بحماية النظام، ومؤسسات أمنية

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص235

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص242



تهيمن على الحياة العامة، واعتمد في ذلك على العنصر الطائفي – العشائري – العائلي لأنه يعتبر الأكثر ضماناً بالنسبة لتحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل المؤسسة العسكرية.1 وعلم حافظ الأسد أنه بحاجة إلى تحضير الظروف كي لا يتكرر سيناريو رفعت حين موته، لذلك سعى إلى التحضير للتوريث وفق نفس السيناريو التاريخي المعتاد للسلالات الحاكمة بتوريث الابن الأكبر باسل، وبدأ في التسعينات ترتيب الأمن والجيش لجعل هذا الأمر ممكنا، ومع وفاته بحادث سير عام 1994 تم استدعاء بشار من بريطانيا لتولي دور الوريث، وقد ثارت الشكوك لدى العديد من الضباط العلويين " الحرس القديم " على قدرة بشار في المحافظة على النظام، ولضمان توريث سلس قام حافظ بعملية تطهير لأي منافس محتمل في السلطة بمن فيهم أقرب أصدقائه من الضباط الذي ابدوا عدم قناعتهم ببشار. وعليه، بات الطريق سالكا للتوريث. 2 وفي 10 حزيران 2000 مات حافظ الأسد وتمت عملية التوريث بسهولة ويسر،3 مما أكد أن سورية تحكمها سلالة وراثية وبارك التوريث حشد من الزعماء ورؤساء الوفود الأجنبية الذين حضروا للتعزية، كما أظهر التوريث أن العصبية العلوية ما زالت ترى بأن خيار الدفاع عن النظام وسلالة الأسد هو الخيار الأفضل بالنسبة لها، وقد عمل بشار على إزاحة الحرس القديم مثل على دوبا وعدنان مخلوف واستبدالهم بضباط علويين مقربين منه، وقد عمل آصف شوكت صهر بشار على ضمان تثبيت بشار داخل المجمع العسكري الأمني، ولم تظهر مطالبات واضحة في السلطة إلا من قبل رفعت الأسد الذي كان في إسبانيا، ولكنها بقيت مطالبة هلامية دون أي مقوم حقيقي. 4

يبدو أن قبول العلويين للجيل الثاني من عائلة الأسد وهو بشار تناقض عن التأييد العام الذي تمتع به حافظ الأسد. وقد أدت عدة عوامل إلى ذلك:

[1] بشير زين العابدين،" الجيش والسياسة في سورية" 1918-2000، دار الجابية، 2008، ص426

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص244

[3] نشوان الأتاسي،" تطور المجتمع السورية 1831-2011"، أطلس للنشر والترجمة، بيروت، 2015، ص 317

[4] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص250



أولا: فخلال خطاب القسم الذي ألقاه أمام مجلس الشعب يوم 17 تموز عام 2000، وعد بشار بالنهوض الاقتصادي وإطلاق الحريات العامة[1] هذه الإصلاحات السياسية التي وعد بها بشار في بداية حكمه هددت العلويين لأنها فتحت المجال أمام الأغلبية السنية لاستعادة موقعها السياسي في الدولة، من خلال النشاط السياسي المعارض الذي تمثل بربيع دمشق والذي ضم معارضين من كل الطوائف بما فيهم علويين مثل عارف دليلة. ولكن الآمال في أن بشار قد يحرر النظام السياسي خابت حين اتخذ إجراءات صارمة ضد المعارضة السياسية السريعة النمو[2]، فبشار تراجع عن هذا الانفتاح، في أواخر 2001 وأغلق المجال أمام ربيع دمشق، وتم القبض على أبرز رموز هذا الحراك ومنهم عارف دليلة ورياض سيف الذي وجه نقدا لعقد استثمار الهاتف الخليوي الذي منح لرامي مخلوف، وقد مثل هذا الإغلاق عامل اطمئنان للعلويين لأنه أغلق أي فرصة أمام السنة للنشاط السياسي[3].

ثانيا: عامل آخر أدى إلى تناقص قبول العلويين لحكم بشار الأسد، هو أن الإصلاحات الاقتصادية ابتعدت عن السياسة الاشتراكية، وأدت إلى تضخم ثروة المقربين من النظام، وأهملت مصالح العلويين العاديين، فأول وزارة في عهد بشار ضمت شخصيات تؤيد فكرة اقتصاد السوق الحر، ولاحقا في محاولة النظام المزاوجة ما بين توجه الانفتاح الاقتصادي الذي أصبح ضرورة مع استمرار الفشل الاقتصادي الاشتراكي وتعنت المستفيدين من الوضع الاقتصادي الاشتراكي؛ تبنى النظام مبدأ نظام السوق الاجتماعي.

ثالثا: كما ظهر انطباع عام أن بشار قد تخلى عن جذوره العلوية من خلال زواجه من امرأة سنية، وهي أسماء الأخرس، كما أن بشار بات يهتم بأن تعود فوائد حكمه على شخصيات مقربة منه وليس على عموم الطائفة العلوية كما فعل والده، وبرز ابن خاله رامي مخلوف كأبرز شخصية عبرت عن هذا التوجه، ويمكن القول: إن بشار كان استمرارا لمسار حافظ العلماني، فلم يظهر أي اهتمام بالانتماء العلوي الديني.

[1] شوان الأتاسي،" تطور المجتمع السورية 1831-2011، ص 318

[2] رايموند هينبوش،" سورية ثورة من فوق" رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2011، ص 31

[3] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص256



رابعا: أدت الانقسامات التي ظهرت في العصبية العلوية إلى غياب شخصيات علوية مهمة مثل غازي كنعان الذي كان يحظى بقبول ودعم علويين كبيرين مما أدى إلى انخفاض شعبية بشار الأسد بين العشائر العلوية التي كانت تحظى برعاية وحماية هذه الشخصيات، فقد تواردت أنباء بأن غازي كنعان كان يعمل على التهيئة لانقلاب ضد بشار الأسد بعد أن قام بشار بتهديد وجود النظام نتيجة أخطائه السياسية الداخلية والخارجية، ولكن في صباح 12 أكتوبر 2005 وجد غازي كنعان مقتولا في مكتبه بوزارة الداخلية، وبذلك تم تغييب أبرز منافس علوي لبشار الأسد.[1]

خامسا: تشكل جبهة معارضة سنية بنيت على أحد أركان النظام الاساسين وهو نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام الذي انشق عن النظام عام 2005 مع أهم تنظيم سياسي معارض وهم الإخوان المسلمين حيث تم تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني، وحاولت الجبهة توجيه خطاب تصالحي مع العلويين ولكنها فشلت في إحداث خرق في هذا المجال، كما أن تنبؤات خدام بحدوث ثورة خلال عام 2005 أيضا لم تكن مصيبة.[2]

سادسا: العامل المؤثر الأخير على تأييد العلويين لبشار الأسد هو أخطاء سياسته الخارجية التي أثارت غيظ المجتمع الدولي وغضبه من النظام خاصة بعد هجمات 2001 وتبني الولايات المتحدة استراتيجية محاربة محور الشر، والذي يعتبر نظام الأسد أحد أركانه، ومع احتلال أمريكا للعراق 2003 زادت مخاوف العلويين وخاصة أن الاحتلال ترافق مع تهديدات أميركية لسورية لم تتم ترجمتها على الأرض سوى بإصدار الكونغرس الأميركي قانون محاسبة سورية عام 2005،[3] وتورط أمريكا بمستنقع العراق جعل من التدخل الأمريكي في سورية أمر بعيد الاحتمال، وقد عمل النظام على توريط أمريكا في العراق من خلال إرسال المقاتلين إلى العراق ودعم المقاومة ضد أمريكا، ولعل نموذج محمود آغاسي المعروف باسم أبو القعقاع نموذجا على تلاعب النظام بالتيار الإسلامي بهدف تحقيق مصالحه بالتخلص من الإسلاميين

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص273

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص283

[3] شوان الأتاسي،" تطور المجتمع السورية 1831-2011، مرجع سابق، 319



الحركيين في سورية وتوريط أمريكا في العراق وإيجاد ملف للتفاعل بين أمريكا ونظام الأسد لمعالجته، كما أن سماح النظام بنموذج أبو القعقاع سمح بإعادة تجديد ولاء العلويين تحت ضغط عامل الخوف من الإسلاميين، ولعبت أحداث لبنان دورا أيضا، فبعد القرار 1559 الداعي لإخراج سورية من لبنان بعد سيطرة سورية التي امتدت لثلاثين سنة حيث كان لبنان يعتبر الحديقة الخلفية للنظام السوري والمتنفس الاقتصادي لنظام اقتصادي يختنق؛ أتى اغتيال الحريري ليشكل ضغطا مضافا على النظام، فمما لا شك فيه أن النظام كان يخشى بروز شخصية سنية ذات تأثير داخل بينية النظام اللبناني الذي يمكن وصفه بالنظام الديمقراطي. وعليه، يمكن لهذا النموذج أن يشكل خطرا على نموذج نظام الأسد نفسه. وعليه، فاغتيال الحريري عاد بفائدة على النظام ولكن تبعاته كانت قاسية وخاصة مع الإصرار الدولي على تشكيل لجنة تحقيق دولية لمعاقبة المسؤولين عن جريمة الاغتيال، فقد ارتاب العديد من العلويين من أن بشار ارتكب أخطاء خارجية باتت تهدد وجود النظام. وفي هذا المجال قال أحد العلويين: ((إذا سقط النظام سيعود ساكنو دمشق إلى القرى، وسيجدون ملجأ لهم بين أهلهم))1 وقد تفاقم شعور الخوف بسبب شائعات عن أسر علوية تعيش في دمشق صارت تستعد للانتقال إلى مناطق أكثر أمانا، أي، مناطق علوية،2 وعليه شعر العلويون بأن النظام هو الضامن لهم من رد فعل الأغلبية على ما قاموا به خلال السنوات الماضية، وفي هذا الجو الضاغط أتت جولة التصعيد بين إسرائيل وحزب الله في عام 2006 لتشكل متنفس رئيسي للنظام، حيث اعتبر حزب الله تلك الحرب بمثابة "نصر إلهي"، وعمل النظام والإيرانيون على مشاركته تلك المشاعر،3 وعمل النظام على استغلال حرب 20006 بشكل كبير وتبني شعار المقاومة والممانعة لتمتين جبهته الداخلية، كما عمل النظام على تمين ما سمي " محور المقاومة" والمؤلف من إيران سورية وحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية ليكون الداعم الإقليمي للنظام. وعليه، بات من الطبيعي أن يُرى في سورية صور تجمع بشار الأسد وأحمدي

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص271

[2] تورشتين شيوتز وورن،" العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية في سورية؟" مرجع سابق، ص154

[3] شوان الأتاسي،" تطور المجتمع السورية 1831-2011مرجع سابق321



نجاد رئيس إيران وحسن نصر الله، وهو ما يظهر تغيرا في ميزان القوى في التحالف السوري مع إيران و حزب الله، فبينما اعتمد حافظ الأسد على دعم العلويين في ترسيخ استقراره الداخلي مما منحه مستوى استقلالية أعلى في السياسة الخارجية، بدأ بشار منذ 2006 في الاعتماد أكثر على حلفائه الخارجيين وكان الحلفاء هم الشيعة في المنطقة.[1]

هددت جميع هذه العوامل بتشقق دعم العلويين وتضامنهم. ولكن على الرغم من تزايد خيبة أمل العلويين في حكم الأسد، ونقصان التأييد النسبي له مقارنة بحافظ الأسد، إلا أنه لم توجد دلائل تشير إلى استعداد العلويين العاديين للتخلي عن حكم عائلة الأسد، فالخوف ما زال يوجه الهوية العلوية.[2]

المطلب الثاني: البنية الاقتصادية للدولة الأسدية منذ عام 1970 ولغاية 2010

امتاز انقلاب 1963 عما سبقه من انقلابات بتداعياته الاقتصادية والاجتماعية، لما كان له من أثر اقتصادي واجتماعي عميق، إضافة إلى الأثر السياسي متمثلا بإضعاف الموقع الاقتصادي للقوة الاقتصادية التقليدية مقابل تحسين الموقع الاقتصادي لشرائح اقتصادية جديدة، وتمثلت هذه الآثار في مجوعة إجراءات مثل: التأميم والإصلاح الزراعي، والتي لم يكن هدفها اقتصاديا فقط، بل وسياسيا أيضا، ويذكر فولكر بيرتس أن الحكومة السورية "ردًا على مصادمات نيسان 1964 في حماة، أمّمت أكبر ثماني شركات صناعية وتجارية، وفي كانون الثاني 1965 كان التأميم الشامل أو الجزئي مصير 120 منشأة صناعية". [3] كما احتكرت الدولة استيراد وتصدير العديد من السلع، ولترسيخ سلطتها وتأكيد هويتها، سارت السلطة البعثية الجديدة خطوات في طريق توسيع شبكات الطرق وبناء المدارس والمستوصفات وإيصال الكهرباء إلى أعماق الريف، وتقديم القروض والبذور والأسمدة وتأمين المكننة الزراعية، وقد ربطت هذه الإجراءات القرية بالدولة، وجعلت الفلاحين أقلّ حاجة إلى المدينة ودعَم البعث صراع الفلاحين الفقراء والطبقات المدينية الفقيرة، ضد النخب التقليدية.[4] ومن الطبيعي أن

---

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص281

[2] تورشتين شيوتز وورن،" العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية في سورية؟" مرجع سابق، ص168

[3] فولكر بيرتس،" الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد"، ترجمة عبد الكريم محفوظ، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2012، ص85

[4] سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010" مركز حرمون للدراسات، 19-8-2020، ص 7



عملية تغير النظام الاقتصادي بنظام جديد كانت مهمة ليست بسيطة ولكن البعثيين سعوا لإثبات أنفسهم وصحة أنموذجهم، ولو كان بقرارات خاطئة، وهو ما يمكن تلمسه بالتوجه البعثي اليساري المتشدد لصلاح جديد، وبعد سيطرة حافظ الأسد على السلطة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، تغيّرت وظيفة الاقتصاد تدريجيًا. من التطلع نحو تحقيق العدالة وبناء الاشتراكية، والقضاء على الإقطاع والرأسمالية والرجعية وإنشاء القطاع العام. إلخ، حيث أصبح للاقتصاد في عهد حافظ الأسد وظيفة جديدة وهي تثبيت سلطته، وكسب الولاءات، عبر التحكّم في جزءٍ كبيرٍ من موارد الرزق وتوزيع المنافع. فقد سعى من جهة لتوسيع القطاع العام وتوسيع مؤسسات الدولة المختلفة بقدر ما يستطيع، وأراد أن تكون الدولة ربَّ عمل جزءٍ كبيرٍ من السوريين، وأن ترتبط مصالح بقية السوريين بالدولة وقراراتها وسياساتها بقوة. فتركيز المصالح بيد الدولة يجعل «الجماهير» تعتمد على الدولة، وبذلك يضمن ولاءها،[1] وقد كانت فائدة العلويين من هذا النهج كبيرة جدا.

من جهة أخرى، استخدم حافظ الأسد وسائل أقل راديكالية يسارية، في تكريس سلطته، في مسعًى منه لكسب العائلات التقليدية المدنية، ولكسب فئات مدينيه وسنية واسعة. وقد فتح الباب مواربًا لعودة القطاع الخاص، وأفسح قليلًا في المجال أمام قطاع الأعمال الخاص لكسب تأييده، وبالتالي أصبح الولاء السياسي معيار سماحية الازدهار الاقتصادي، فالنظام عمل على تحقيق المواءمة بين الشعبية التي يحققها القطاع العام وبين الدعم الأساسي الذي تقدمه الطبقة التقليدية من التجار ورجال الأعمال.[2] يقول راتب شعبو: "الاشتراكية التي كان يرفع النظام السوري شعارها ليل نهار، لم تعن له شيئا كمبدأ أو كنهج موجه، ولم تعن الاشتراكية للنظام أكثر مما عنت له الحرية والوحدة في الشعار المثلث لحزب البعث، وكان انشغاله الدائم يتركز في منع تشكل معارضةٍ سياسية منظمة، مع العمل على استيعاب

[1] سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010"، مرجع سابق ص 10

[2] راتب شعبو،" العلويون والثورة السورية"، مركز دراسات الجمهورية الديموقراطية، تشرين الثاني، 2015، ص 6



الفئات الاجتماعية العليا والمتوسطة بشكل خاص في دورته الاقتصادية، وفتح منافذ لها إلى السلطة عبر قنوات النظام نفسه1.

ويمكننا أن نلحظ ثلاث موجات من التحرير الاقتصادي الجزئي، في عهد حافظ الأسد، كانت الموجة الأولى بعيد سيطرته على السلطة خريف 1970. إذ قام خلال عامي 1971 و1972 بفتح الباب مواربًا أمام القطاع الخاص بخطوات محدودة جدًا، فسمح له بالاستثمار في بعض الصناعات المحدودة، وطبّق نظام الحصص «الكوتا» لمستوردات القطاع الخاص للسلع التي حصر استيرادها بيد الدولة.

وكانت الموجة الثانية من الانفتاح الاقتصادي المحدود، على أثر أزمة أواسط ثمانينيات القرن العشرين الاقتصادية الخانقة، فقد منح بعض المزايا التشجيعية الإضافية أمام الاستثمار الخاص في قطاعي السياحة والزراعة، وبعض التسهيلات في الاستيراد بدون تحويل عملة صعبة، أي تمويل من حسابات المستوردين في الخارج، وقد شهدت هذه المرحلة أسوأ أزمة اقتصادية مرت على سورية خلال فترة حكم البعث.

أما الموجة الثالثة فجاءت بعيد انهيار المعسكر الاشتراكي 1990، وبدء مفاوضات السلام مع إسرائيل في مدريد، في تموز/ يوليو 1991، فقد أصدر القانون رقم 10 لعام 1991 الذي عُرف بقانون تشجيع الاستثمار، ومنح مزايا إضافية للاستثمار الخاص، كفتح بعض المجالات التي كانت مغلقة أمام الاستثمار الخاص، أو منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الاستيراد. كما فتح دخول مجلس الشعب أمام رجال الأعمال، بدءًا من 1990، ونقلا عن ورقة غير منشورة لسامر عبود ، وضح هايدمان "أن برامج الاستقرار الاقتصادي «الانتقائية» في سورية كانت تدابير سياسية في المقام الأول، تهدف إلى تعزيز النظام الاستبدادي".2

بقي حافظ الأسد متحفظًا بشدة أمام الاستثمارات الأجنبية، وكان يفضل الاستثمارات العربية، عدا الاستثمار في قطاع النفط، فقد فتح الاستثمار باكرًا في هذا القطاع أمام الشركات

[1] راتب شعبو،" العلويون والثورة السورية"، مرجع سابق، ص 5

[2] سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010"، مرجع سابق ص11



العالمية، منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين، مدفوعًا بحاجته الماسة إلى زيادة إنتاجه. وزيادة إيراداته، فقد كان يعتقد أن الآلة البيروقراطية الحكومية تعوق تنمية إنتاج النفط بأيد وطنية. وبالفعل، ساهمت الاكتشافات النفطية الجديدة في محافظة دير الزور، في تصاعد إنتاج النفط السوري في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، ووصل الإنتاج حتى 620 ألف برميل في اليوم وسطيًا، منتصف تسعينيات القرن العشرين، مقابل استهلاك أقل من 200 ألف برميل آنذاك ،ولكن إنتاج النفط بدأ بعدها بالتراجع بمعدل 5 % سنويًا، بسبب عدم تحقيق اكتشافات جديدة، وقد ساعدت زيادة إنتاج النفط، مع عودة مساعدات دول مجلس التعاون، وخاصة الكويت، بعد دخول سورية في التحالف الدولي لإخراج صدام حسين من الكويت، ساعدت في الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة، في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين.1

من جانب آخر، ظلّ حافظ الأسد طوال فترة حكمه محافظًا -بقدر ما استطاع- على شبكة الضمان الاجتماعي، على الرغم من انكماشها، لكونها تدعم الفئات محدودة الدخل التي شكلت القاعدة الاجتماعية لنظام البعث، وسعى لعدم مسّها، بقدر استطاعته، ويعود هذا جزئيًا إلى حرصه على أن تبدو ممارساته قريبة من شعاراته، ولإدراكه أخطار إثارة الجموع الفقيرة التي يشكل أبناؤها القاعدة الاجتماعية لسلطته ،كما تشكل القوة الضاربة لأفراد مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والإدارية،وخاصة من أبناء الطائفة العلوية فهذه الفئات هي التي تُثبت أقدامه في السلطة.

وقد شكل الفساد أحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ سياسات نظام الأسد وتحقيق أهدافه، إذ لم يكن لديه تمويل يكفي لاسترضاء النخب الحاكمة والجماعات التي يريد كسب ولائها، ولم تكن الرواتب ومزايا الدولة لترسي الجهاز الحاكم ولا تكفي لتكوين الثروات التي يطمحون إليها، فكان الفساد بأشكاله المختلفة، كاستخدام المال العام للمصالح الشخصية ورشاوى الصفقات الحكومية الكبيرة والتهريب وغير ذلك، هو الأداة الفعالة لربط موظفي الدولة الكبار المدنيين والعسكريين بالنظام مصلحيا،

[1] سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010"، مرجع سابق ص 12



إضافة لتكوين نخبة من أقوى رجال الأعمال الذين يلوذون مباشرة بالنظام. وكما يسميها جمال باروت البيروقراطية المترسملة، كانت هذه الطبقة تملك الدولة من خلال حيازتها أجهزتها وقد كونت رساميلها من خلال استخدام "الإمارة" مدخلا ل " التجارة" حسب طروحات ابن خلدون.1

بقي الاقتصاد السوري اقتصادًا سلعيًا يسوده القطاعان الصغير والمتوسط، بمستوى تقني متواضع وبقيم مضافة منخفضة، ينتج منتجات خفيفة تعتمد على يد عاملة كثيفة، وقد فشلت الاستراتيجية الصناعية التي استهدفت «الإحلال محل الواردات» التي اعتمدتها القيادة القطرية في السبعينيات من القرن العشرين، وبقي القطاع الزراعي يغلب عليه طرق الإنتاج التقليدية وكثافة اليد العاملة الرخيصة، ومكننة ضعيفة وإنتاجية متدنية، وبقي التطوير شبه غائب، وبقيت الصادرات يغلب عليها منتجات ذات قيم مضافة متدنية، وبقيت السلع الاستهلاكية والمصنعة ونصف المصنعة تشكل معظم المستوردات، وكانت النتيجة أن البنية الهيكلية للاقتصاد السوري لم تتحسن على نحو مناسب.2

شكل رقم ١ تركيب الناتج المحلي الاجمالي1970-1992

القطاع	زراعة	صناعة وتعدين	بناء وإنشاء	نقل ومواصلات	تجارة	مال وتأمين وعقارات	خدمات	مجموع
1970	% 20	% 22	% 3	% 11	% 20	% 11	% 13	% 100
1992	% 30	% 16	% 4	% 9	% 24	% 3	% 14	% 100

المصدر: نقلًا عن كتاب فولكر برتس (الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد). ص 64

[1] محمد جمال باروت،" العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح"، مرجع سابق، ص30

[2] سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010"، مرجع سابق ص



يبين فولكر بيرتس أن عدد الموظفين الحكوميين قد قفز قفزات سريعة ولا يتسق هذا التضخم مع عدد السكان الذي تضاعف بأقل من ذلك، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي المتواضع لا يبرر هذا التضخم السرطاني في أجهزة الدولة الذي كان بدوافع سياسية لتعزيز السيطرة على حساب الكفاءة والرشاد الاقتصادي والذي أثقل كاهل الاقتصاد.

"شكل رقم 2 الأفراد المشتغلون في الإدارات الحكومية"

السنة	1965	1970	1980	1991
الموظفون المدنيون	70000	136000	457000	685000
العساكر والأمن	65000	100000	300000	530000
المجموع	135000	236000	757000	1215000

المصدر: نقلًا عن الجدول ¼ من كتاب فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد (ص 236)

إضافة الى الإنفاق العسكري الذي ولد مشكلة مضافة للاقتصاد السوري، وقد ذكر فولكر بيرتس أن حصة موازنة الدفاع من الموازنة العامة، خلال السبعينيات والثمانينيات، قد بلغت 35 و40 بالمئة من قيمة الموازنة، ونحو 10 و16 بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وهذه نسب مرتفعة جدًا، إضافة إلى أنها لا تشمل الإنفاق على شراء الأسلحة.[1] وعليه، تضخّمت مؤسستا الجيش والأمن، وحُشد جزء كبير من طاقات الشباب السوري في هاتين المؤسستين غير المنتجتين، حيث توسعتا كثيرًا، بما لا يتلاءم مع الحدود المعتادة لدولة بحجم سورية، وقد شكّل ذلك هدرًا للطاقات والأموال، فتضخيم أجهزة الدولة والإنفاق العسكري قد التهم جزءًا كبيرًا من الفائض الاقتصادي، مع تحصيل ضريبي ضعيف وفاسد، ولم يبقَ إلّا القليل للتنمية الاقتصادية والبشرية، وهذا القليل يُدار على نحو ضعيف غير كفء وفاسد.[2]

[1] فولكر بيرتس، " الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد"، ص 37

[2] سمير سعيفان، " الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010"، مرجع سابق ص17



سمات الاقتصاد الذي أنتجه حكم الأسد الأب في سورية:

يمكن تقديم السمات العامة للاقتصاد السوري، فيّ عهد حافظ الأسد، بأنه اقتصاد يتحكّم فيه قطاع عام كبير فاشل، يشكّل عبئًا على الخزينة العامة، بدلا من أن يكون داعمًا لها، ويهيمن على الإنتاج الكبير في الصناعة الاستخراجية وتجارة منتجاتها، ويسيطر على جزء كبير من الصناعة التحويلية والمقاولات والمصارف والتأمين والتجارة الخارجية، ويسيطر على تجارة عدد من المنتجات الزراعية الاستراتيجية، مثل القمح والشعير والقطن والشمندر السكري، كما يتحكّم فيه قطاع خاص صغير واسع، يهيمن على الزراعة والنقل البري والبحري وبناء المساكن وخدمات الصيانة والورش والحرف الصغيرة، وقطاع خاص ديناميكي صغير ومتوسط، نما على مدى ثلاثة عقود من حكم حافظ الأسد، بالرغم من كل الظروف الصعبة والمعيقة ،وجزء كبير منه ينمو على أعمال هامشية للقطاع العام (تجارة – تعهدات)، وقطاع صناعي خاص ديناميكي ،بالرغم من كل البيروقراطية والتضييق، وهناك يدٌ عاملة سورية ماهرة في المهن التقليدية والصناعات كثيفة العمالة، ورجال أعمال مهرة، اختزنوا مهارة الأعمال عبر آلاف السنين، من جهة، ومن جهة أخرى، هناك جهاز حكومي بيروقراطي كبير مترهل بتكاليف كبيرة، ونظم إدارية واقتصادية جامدة، وجهاز أمني وعسكري متضخم يفوق قدرة سورية على تحمله، يلتهم الموارد فلا يبقى للتنمية سوى القليل، ويد أمنية ثقيلة تتدخل في كل مفاصل الحياة، وفساد واسع وتحصيل ضريبي ضعيف. وكانت نتيجة كل هذا هي الفشل في تحويل هيكل الاقتصاد الوطني الذي بقي مهيمنًا عليه من جانب الزراعة والتجارة حتى ثمانينيات القرن العشرين، ثم دخل النفط ليلعب دورًا متصاعدًا، بدءًا من النصف الثاني من الثمانينيات، ثم تراجع بعد 1996، وبدأت الصناعة تلعب دورًا أبرز في تسعينيات القرن العشرين.[1] كما لم يكن المناخ الاستثماري محررا بشكل يكفي لجذب استثمار منتج دائم. [2]

[1] سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010"، مرجع سابق ص18

[2] رايموند هينبوش،" سورية ثورة من فوق" رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2011، ص 260



وعلى الرغم من تنوّع قطاعاته بين زراعة وصناعة استخراجية وصناعة تحويلية وخدمات سياحية ونقل وقوة عمل منتجة ووجود رجال أعمال بارعين، وهي عوامل كان من الممكن أن

تُكسب الاقتصاد قوة مضاعفة، ولكن سوء الإدارة والمقاصد والفساد قد أهدر تلك الطاقات. فرغم معدلات النمو العالية التي تحققت ما بين عامي 1991و 1996 والتي بلغت 7.33 % إلا أنه مع العام 2000 بلغ النمو معدل صفري أو سالب متأثرا بعوامل خارجية كالأزمة المالية الاسيوية وانخفاض سعر برميل النفط وداخليا من جراء احجام القطاع الخاص من مواصلة استثماراته[1] ويبين الشكل متوسط معدل النمو الاقتصادي، ونمو حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، في سنوات 1970-2005

شكل رقم 3 معدل النمو الاقتصادي، ونمو حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، في سنوات 1970-2005

وسطي نمو الناتج

12.0%
10.0%
8.0%
6.0%
4.0%
2.0%
0.0%

1970-1980 | 1981-1987 | 1990-1996 | 1997-2004

[1] محمد جمال باروت،" العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص30



في خطاب القسم، في 17 تموز/ يوليو عام 2000، بعد الاستفتاء على رئاسته، قدم بشار الأسد وعودًا غامضةً بالتغيير والاصلاح، ثم ما لبث الوعد بالإصلاح أن تراجع عن الوعد ب «التطوير والتحديث». وفي الواقع، لم يجرِ أي تطوير أو تحديث فعلي إلا في مجال السياسة الاقتصادية والخطاب الاقتصادي لتلبية مصالح النخب الرأسمالية الريعية الجديدة البازغة من بين ظهراني النخبة الحاكمة.

فعندما استلم بشار الأسد السلطة، كان الوضع المالي للدولة متوازنًا، ولكن الوضع العام للدولة كان حرجا 1 ، فالأداء الاقتصادي في السنوات القليلة السابقة لاستلامه كان ضعيفًا، ومعدلات النمو متدنية بل سالبة، وكان إنتاج النفط قد بدأ بالتراجع، وجد بشار الأسد نفسه بين عوامل تدفعه إلى المسير قدمًا في طريق استكمال بناء اقتصاد السوق الرأسمالي، وعوامل أخرى تكبح اندفاعه وتحذره من هذا الطريق. لكن مصالح النخبة المالية الجديدة الصاعدة، وخاصة من أبناء المسؤولين، كانت أقوى من الخوف من الإصلاح، ورأى بشار أن قوة رجال الأعمال الصاعدة هي قوة حليفة، بل هي من صلب النظام ومن حلفائه؛ فقرّر توسيع الانتقال إلى اقتصاد السوق الرأسمالي، من دون إعلان ذلك صراحة، استجابة للمصالح الرأسمالية الريعية النامية والروح السائدة في العصر، ولأنه يريد السير على نهج والده، وهو أن يضع تثبيت السلطة في يديه قبل أي اعتبار آخر، وبدا النظام مترددا بعض الشيء بالنسبة للنموذج الاقتصادي الذي سيبنيه،2 وارتبك بشار الأسد في كيفية الإفصاح عن توجهه نحو اقتصاد السوق، ثم وجد ضالته في ما يسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي تبناه المؤتمر العاشر لحزب البعث الحاكم ، في حزيران/ يونيو 2005، الذي أقحم هذا المصطلح في الخطة الخمسية 2006-2010، من دون أن يكون لذلك أي انعكاس فعلي. فقد كان شعارًا يُستعمل للإعلام، بينما تسير السياسة باتجاه تحريري ليبرالي، وفق توصيات البنك الدولي المعتادة، من دون أن يفرض البنك الدولي ذلك. لقد اختار الأسد هذه التسمية، ليخفف وقع الانتقال من «النظام الاشتراكي» المنصوص عليه في الدستور، إلى اقتصاد السوق الرأسمالي الذي يقوم

[1] محمد جمال باروت،" العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012، ص29

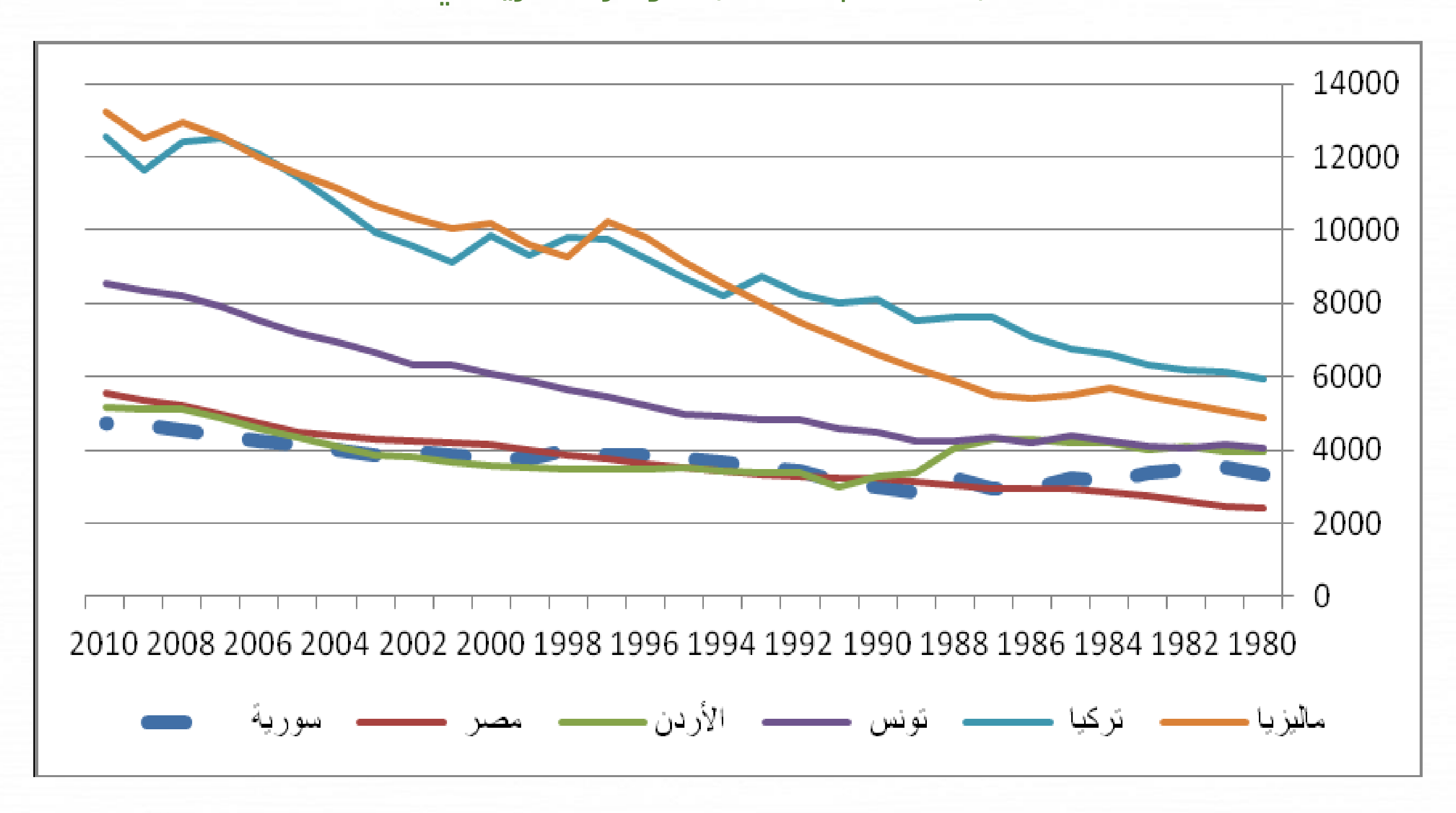
[2] رايموند هينبوش،" سورية ثورة من فوق" رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2011، ص 32



فيه القطاع الخاص «الرأسمالي» بدور محوري. وهذه التسمية تُطمئن الفئات المحسوبة على النظام.1

وحقّق الاقتصاد السوري معدّلات نمو مرتفعة نسبيًّا خلال العشر سنوات الأولى من حكم بشار، بمعدّل نمو وسطي يبلغ ما يُقارب 4.45% خلال الفترة الواقعة بين العامين 2001-2010 بيد أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفي ضوء معدل النمو المرتفع للسكّان، كان أخفض بكثير عند حدود 2.0%. وبالمقارنة مع المنطقة العربية، كان أداء النمو في سورية أعلى بقليل من المعدّل الوسطي؛ غير أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كان لا يزال منخفضًا نسبيّا ولم يحقق تقارب مع مستوى الدول النامية الناجحة.2

شكل رقم 4 نصيب الفرد من الناتج المحلي، بمعادل القوّة الشرائية بالأسعار الثابتة لعام 2005 بالدولار الأمريكي.



[1] سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 - 2010"، مرجع سابق ص24

[2] مجموعة مؤلفين،" الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية" المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، كانون الثاني 2013، ص 16



يُظهر الشكل التالي أن قطاعي تجارة الجملة والتجزئة والخدمات الحكومية كانا المساهمان الأساسيان في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2010 يليهما النقل والاتصالات، والصناعات التحويلية، والتمويل، والعقارات، والبناء والتشييد، في حين أن إسهام قطاع الصناعات الاستخراجية في النمو كان سلبياً، بينما اقترب إسهام القطاع الزراعة من الصفر. ويمكن ملاحظة أن قطاعات الخدمات هيمنت في مجال الإسهام في النمو الاقتصادي بنسبة 84.4% خلال العقد الماضي، على حساب إسهامات القطاعات الإنتاجية 15.6%. قاد هذا النمو القطاع إلى تغير في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال هذه الفترة. وشكّل توسّع قطاعات الخدمات، ولاسيما فعّاليات القطاع غير المنظّم، المحرّك الرئيس للتحوّل البنيوي للاقتصاد السوري؛ فقد توسّعت تجارة الجملة والتجزئة مع تنامي الاستهلاك المحلي وتراجع القيود على استيراد المنتجات النهائية. كما توسّعت خدمات الاتصالات نتيجة للنمو السريع لأسواق الهاتف الخلوي، إضافة إلى التوسّع الكبير للقطاع المالي والزيادة في المضاربات العقارية والمالية. 1

[1] مجموعة مؤلفين،" الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية" المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، كانون الثاني 2013 ، ص 18



شكل رقم 5 المساهمة في النمو، حسب القطاعات (أ) والطلب(ب) 2001 – 2010

(ب)

100
80
60
40
20
0
-20
-40
-60

الواردات
الصادرات
الاستثمار الخاص
الاستثمار العام
الاستهلاك الخاص
الاستهلاك العام

(أ)

35%
30%
25%
20%
15%
10%
5%
0%
-5%
-10%
-15%

الخدمات الاجتماعية
الخدمات الحكومية
المال والتأمين والعقارات
النقل والاتصالات
التجارة
البناء والتشييد
المرافق
التحويلية
الاستخراجية
الزراعة

يبيّن الشكل السابق التراجع النسبي في الصادرات ومردّ ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع صادارت النفط، وقد كان الاستهلاك الخاص هو العامل الأساسي لزيادة النمو الاقتصادي. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن المهاجرين من العراق، بعد العام 2003، قد رفعوا بشكل كبير معدلات الاستهلاك الخاص في البلاد. أمّا الاستثمار العام، فقد كان متواضعاً، وتركّز الاستثمار الخاص بشكل رئيسي في القطاعين العقاري والمالي، وقد نما هذا القطاع بشكل مضطرد لكنه لم يكن كافياً لتعويض التراجع النسبي في الاستثمار العام.



إن جميع خطوات تحرير الاقتصاد واستكمال بناء اقتصاد السوق قد تمت، من دون خطة متكاملة لاحتواء الآثار السلبية للخطوات المتخذة على الفئات الضعيفة وعلى القطاعات الاقتصادية، وخاصة الزراعة والصناعة. فالانفتاح الاقتصادي وضع قاعدة الاقتصاد السوري المؤلفة من الورش والأعمال الصغيرة في دائرة الخطر،1 وكانت الخطوة القاسية على الأفراد وعلى الشركات الصناعية الخاصة هي رفع أسعار المازوت في بدايات عام 2008، من 7 ليرات سورية إلى 25 ليرة سورية دفعة واحدة وقد واجهتها الفئات محدودة الدخل بغضب عجزت السلطة عن احتوائه. وقد «دق تقرير الأمم المتحدة حول سورية ناقوس الخطر، بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإصلاحات السوق في ذاك المجتمع».

لم تمسّ هذه الإجراءات مستويات حياة الفئات محدودة الدخل التي تشكل معظم الشعب السوري فحسب، بل مسّت حتى قطاع الأعمال الصناعي، حيث أدى تحرير الأسواق السورية المجاني واتفاقية الشراكة السورية التركية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة، التي أبرمت في 2005 ودخلت حيز التنفيذ في 2007، إلى خلق آثار سلبية ضارة على قطاع الصناعة، وتسببت في إغلاق آلاف ورش الأحذية والموبيليا والملبوسات وغيرها.

استناد اً إلى البيانات على المستوى الجزئي، والمستقاة من مسوح دخل ونفقات الأسرة السورية، تصبح قصّة النمو خلال العقد الماضي مختلفة بشكل كبير؛ فقد كشفت هذه المسوح أن الغالبية العظمى من الأسر السورية عانت من تراجع في إنفاقها بين 2004-2009 لعدة أسباب منها ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وتحرير أسعار الوقود والسماد على المستوى المحلي، وضعف كفاءة السوق، وكلّ هذه الأمور تسبّبت في ارتفاع كبير في الأسعار وتآكل القوّة الشرائية، كما يتضح من الجدول التالي إضافة إلى ذلك، أظهرت المسوح تناقضا كبيرا بين مختلف المحافظات بالنسبة للمعدّل الوسطي لإنفاق الأسرة. وقد عكس هذا التناقض التنمية غير المتوازنة بين هذه المحافظات، ومن ضمن ذلك التخصيص المشوّه للموازنة الحكومية بين المحافظات. ولا يبدو أن مكاسب النمو قد وصلت إلى غالبية السكّان

[1] منير شحود،" الانفجار السوري الكبير" دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، غازي عينتاب، 2017، ص18



في سورية. فالنمو لم يكن محابياً للفقراء، بل يؤشر ذلك إلى أن المناطق المحسوبة على النظام كانت فائدتها أعلى وتعتبر السويداء استثناء عن هذه القاعدة[1].

شكل رقم 6 جدول إنفاق الأسر السورية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2009

المحافظة	2004 (الأسعار الجارية)	2009 (الأسعار الجارية)	2009 (بأسعار 2004)	النمو الحقيقي في النفقات (2009-2004)
دمشق	28377	42942	24001	-3.30%
ريف دمشق	20114	34222	20646	0.50%
حمص	20770	31702	18961	-1.80%
حماه	21832	30549	19149	-2.60%
طرطوس	23831	37161	24980	0.90%
اللاذقية	20789	36419	23422	2.40%
إدلب	22014	26747	16986	-5.10%
حلب	18232	32170	18304	0.10%
الرقة	21351	28527	17440	-4.00%
دير الزور	23248	25696	13550	-10.20%
الحسكة	23931	30576	20386	-3.20%
السويداء	17858	30661	21243	3.50%
درعا	25633	36748	18939	-5.90%
القنيطرة	20791	34158	19818	-1.00%
سورية	**21694**	**32755**	**19556**	**-2.10%**

واقترن الاندفاع نحو جذب الاستثمارات بتكوين شريحة جديدة من رجال الاعمال السوريين، لقيادة التوسع في مجال الخدمات الإنتاجية ولا سيما قطاعات السياحة والخدمات المالية والمصرفية وغيرها من القطاعات ذات المردودية الربحية السريعة،[2] وتنحدر أصول هذه الشريحة –وفق لوائح تأسيس شركتين قابضتين كبريين في سورية هما: "الشام" و " سورية"

[1] مجموعة مؤلفين،" الأزمة السورية الجذور والأثار الاقتصادية والاجتماعية" المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، كانون الثاني 2013، ص 20

[2] محمد جمال باروت،" العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح"، مرجع سابق ص 62



– من أجيال مختلفة من رجال الأعمال التقليدين والجدد، 1 وضمت الشركتان نحو مئة مستثمر كبير لتولد ما سماه جمال باروت "تحالف المئة الكبار" وقد مثل رامي مخلوف ابن خالة بشار ورئيس" صندوق المشرق الاستثماري" " دينامو تأسيس هذه الشركات،2 وقد سعى رامي مخلوف لتحويل الشباب من أقربائه إلى رجال أعمال، وقد ساعده استحواذه على بعض المشاريع مثل الأسواق الحرة وشركة سيرتيل بالتحالف مع رجل الأعمال المصري نجيب سيريس على تنمية رأس المال العائلي الذي يسيطر عليه، وقدر رامي مخلوف حجم نشاط الشام القابضة بحوالي 60% من النشاط الاقتصادي السوري، ولكن هذا النشاط الاقتصادي لم يكن بعيدا عن الإطار الحكومي حيث كان القطاع العام شريكا في هذه المشاريع، غير أن الحكومة خضعت لهذه الشركات ولمصالح نخبها أكثر مما أُخضعت هذه الشركات والمصالح إلى سياسات الدولة التنموية، وقد انعكس نشاط هذه الشركات باتجاه المشاريع ذات الأرباح السريعة ولم تركز على القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام الأكثر أولوية للحكومة مثل القطاع الزراعي أو الصناعي أو الصحي أو حتى قطاع الطاقة. وعليه، انعكس نشاطها سلبا على الاقتصاد الكلي، ومما ساعد هذه الشركات على تحقيق الأرباح أنها عملت في ظل مظلة احتكارية وفرتها الحكومة، ويعتبر سوق الاتصالات التي احتكرتها كل من "سيرتيل" و"أم تي إن" مثال على ذلك والذي استمر لحد الأن. وعليه، أدت السياسية الاقتصادية لبشار إلى خلق منافع لفئة ضيقة، ولا سيما لنخب السلطة، بينما خلقت آثارًا سلبية واسعة للأغلبية العظمى من الناس، أي أنه كان إصلاح لمصلحة القلة على حساب الكثرة، وعليه يمكن القول إننا كنا أمام طبقة أورلغيارشية تابعة للنظام. يقول راتب شعبو " شكل رامي مخلوف بعد وراثة بشار الأسد للسلطة، خروجا عن النسق التقليدي للعلاقة بين مركز السلطة العلوي وطبقة رجال الأعمال السنة حيث شكلت ظاهرة مخلوف امتدادا اقتصاديا مباشرا للسلطة السياسية بكل ما فيها من إقصاء وتعسف وامتيازات بلا حدود.3

[1] محمد جمال باروت،" العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح" ،65

[2] محمد جمال باروت،" العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح" ،70

[3] راتب شعبو،" العلويون والثورة السورية" مرجع سابق ص7



نتيجة السياسات الاقتصادية لحكم الأسدين الأب والابن لمدة 40 عامًا، برزت في السنوات الأخيرة السابقة لعام 2011 حالة الخلل في رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية السورية. وبرزت الآثار السلبية في اختلال التوازن، بين القطاعاتِ الأساسية المنتجة للدخل التي تمتلك فيها سورية مزايا نسبية وتنافسية، مثل الزراعة وبعض الصناعات التحويلية والبناء والتشييد والنقل والسياحة، وهي تؤمن القسم الأعظم من فرص العمل في سورية، ولم تنمُ بالمستوى الممكن والمطلوب، والقطاعاتِ الريعية التي تحصل على دخلها من خلال اقتطاع جزءٍ من ناتج «القطاعات الأساسية المنتجة»، مقابل الخدمات التي تقدمها لها، مثل: المصارف والتأمين والصرافة وسوق المال والتجارة، وهي القطاعات التي وجّه إليها بشار الأسد إجراءات الإصلاح والاهتمام، فنمت وتوسعت -في السنوات العشر الأولى من حكمه- بشكل أسرع وأوسع من القطاعات الأساسية المنتجة للدخل. ويذكر تقرير أمانة الشؤون الاقتصادية في اتحاد نقابات العمال في سورية، وهي منظمه شبه رسمية وغير مستقلة، الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، أن «الاقتصاد السوري اليوم هو اقتصاد تسوده علاقات إنتاج الرأسمالية التي يغلب عليها الطابع الريعي، لمصلحة شريحة اجتماعية محددة في المجتمع يزداد ثراؤها، وقد نجم عن ذلك خللٌ في توزيع الدخل، وتراجع في القدرة الشرائية للأجور».[1]

وقد انعكست سياسة النظام دمارا للاقتصاد الوطني، وقد شمل هذا الدمار قطاع الزراعة والصناعة التي تأثرت بتحرير التجارة، فتحرير التجارة على الطريقة السورية لم يؤدّ إلى نمو الصادرات بأسرع من المستوردات، وهو الهدف من التحرير، بل على العكس فقد أدى إلى نمو المستوردات بمعدل يماثل ضعفي معدل نمو الصادرات ،«فقد زادت الصادرات بين عامي 2005 و2010، بمعدل 34 في المئة، بينما زادت الواردات بمعدل 62 في المئة» ، وأدى ذلك إلى زيادة استيراد السلع المنافسة للسلع السورية، وقد بلغ عجز الميزان التجاري السلعي في عام 2010

نحو 243 مليار ليرة سورية 812 مليار مستوردات مقابل 596 صادرات؛ إنه انتصار للتاجر على الصناعي، وغلبة للريع على الإنتاج.[2]

[1] سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010"، مرجع سابق ص26

[2] سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010"، مرجع سابق ص27



ولم تؤدِّ السياسة الاقتصادية إلى نمو قطاع البناء والتشييد ليقدم عرضًا كافيًا من المساكن لمختلف الفئات، خصوصًا للشريحة الواسعة من السكان. ولم ينمُ قطاع سياحي قادر على جذب عددٍ كبيرٍ من السيّاح، على الرغم من الفرص الهائلة لتنمية السياحة السورية.

تنمية القطاعات الخدمية هي أيضًا لم توجه لتعزيز النمو المنتج، إذ إن مساهمة المصارف الخاصة، وهي الجزء الأهم في القطاع المالي، بقيت حتى 2010 متواضعة جدًا في تمويل الاستثمارات. في ظلّ هذا الوضع، كانت الحكومة تُضطر إلى استعمال جزءٍ من احتياطي الدولة، لتغطية جزءٍ من عجز الموازنة وتلبية حاجاتها للسيولة. أما الجزء الآخر من عجز الموازنة فقد تم حله بطرق ضارة اجتماعيًا، أي، بتقليص الإنفاق الاستثماري، وتقليص الدعم الحكومي للسلع الأساسية، خصوصًا الطاقة، من دون تعويض أصحاب الأجور عن كامل تأثير ارتفاعات الأسعار وارتفاع التضخم التي حدثت وتحدث، وهذا ما خلق آثارًا اجتماعيةً ضارةً ستجد تعبيراتها السلبية مستقبلا. 1

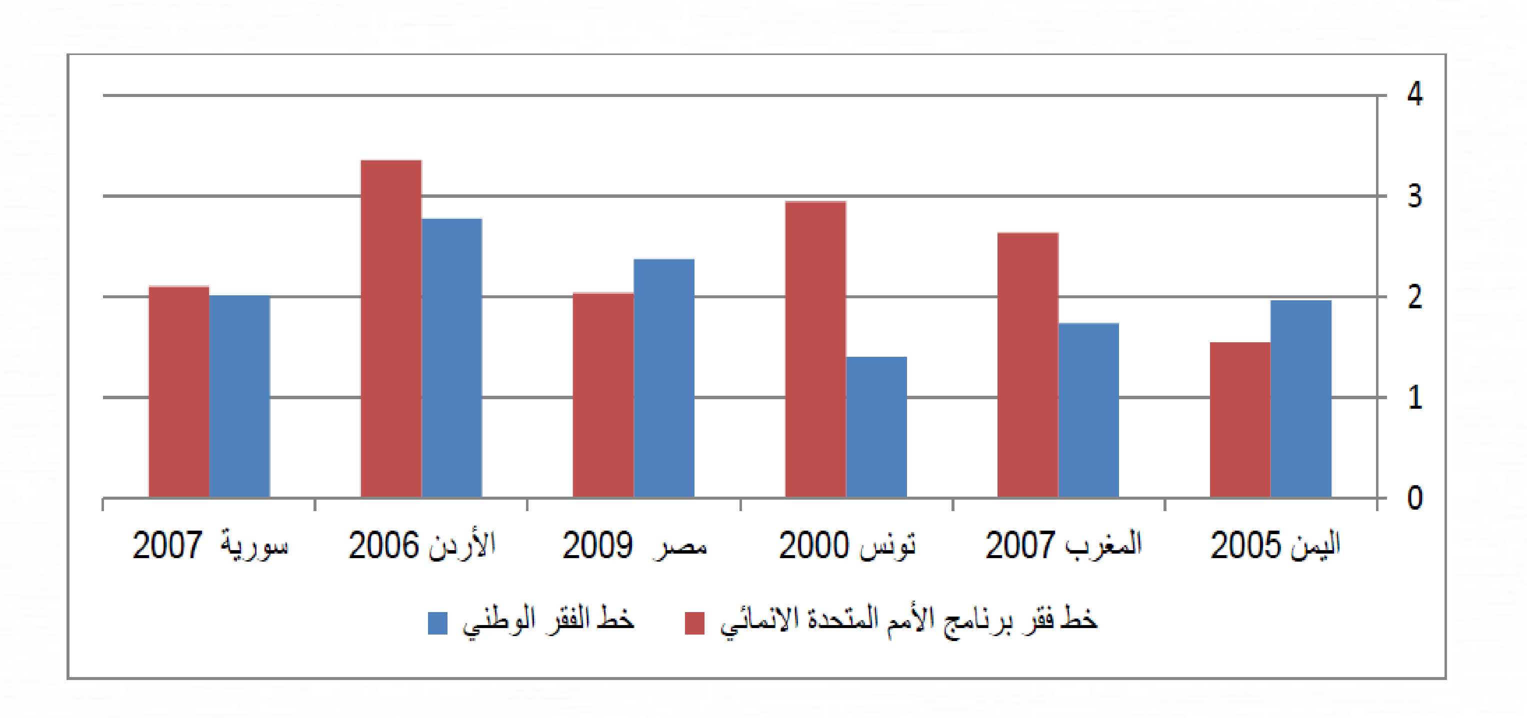
الاختلال الآخر هو الخلل بين الأجور والأسعار، حيث تم تحرير الأسعار من دون تحرير الأجور. فقد بنيت معادلة نظام الأجور والأسعار في سورية في الستينيات والسبعينيات على أجور قليلة، مقابل سلع وخدمات أساسية منخفضة السعر أو مجانية. ثم تم تحرير أحد طرفي المعادلة، أي أسعار السلع والخدمات وتقليص الدعم، بينما بقي الهيكل الأساسي لنظام الأجور السابق دون إجراءات تعويّضية مكافئة، وذلك بضغط من قطاع الأعمال، وبدوافع خفض التكلفة وخفض نفقات الخزينة، بدلا من العمل على زيادة إيرادات الخزينة من مكافحة التهرب الضريبي والجمركي ورفع الإنتاجية. والنتيجة أن معدلات الفقر ارتفعت بشكل ملحوظ، ويظهر هذا في نمو مظاهر الاستهلاك الباذخ، مكونًا قشرة سطحية وواجهة أمامية، بينما يختفي تحت القشرة وخلف الواجهة بؤس يتزايد. ويبين تقرير اتحاد نقابات العمال الحكومي أن "غياب العدالة في توزيع الدخل يتسبب في اتساع قاعدة الفقر، إذ يقدر عدد الفقراء في سورية بنحو 5.3 مليون إنسان".

[1] سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010"، مرجع سابق ص29



إن الفقر الشديد في سورية هو عموماً أدنى من المتوقع بالمقارنة مع الدول الأخرى في المستوى ذاته من دخل الفرد. يتضح هذا الأمر في الشكل التالي الذي يقارن قيم خطوط الفقر الوطنية في بعض الدول العربية مقابل قيم خطوط الفقر المستندة إلى حسابات "تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية"، والتي تعتبر ملائمة أكثر للمقارنات الدولية. فقد بلغ معدّل الفقر في سورية، والمستند إلى خط الفقر الوطني الأدنى، 12% في عام 2007، أي أعلى ممّا هو عليه في تونس، والمغرب، والأردن. غير أنّ معدّل الفقر في سورية كان الأدنى بين الدول العربية، عندما يُعدّل خط الفقر من أجل المقارنات الدولية بناء على مستوى الإنفاق الفردي في كل بلد .تظهِر هذه النتائج أن معدّلات الفقر في سورية أدنى ممّا هو متوقّع بناء على مستوى دخل الفرد..1

شكل رقم 7 قيم خطوط الفقر الوطنية وخطوط الفقر المقدّرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفرد الواحد في اليوم بأسعار 2005 ومعادل القوة الشرائية في دول عربية منتقاة ,2000-2009

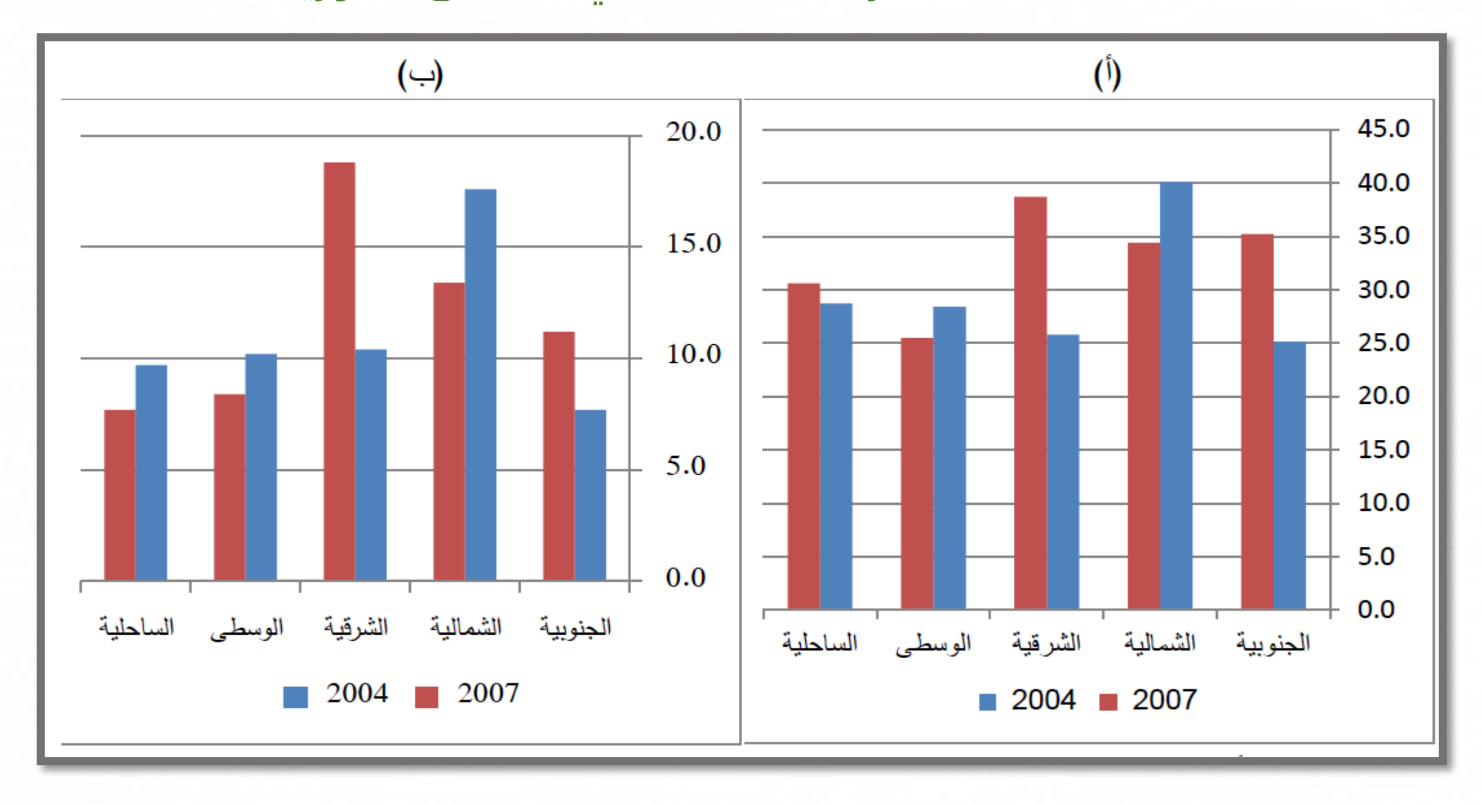


[1] مجموعة مؤلفين،" الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية" المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، كانون الثاني 2013، ص 23



وقد كان مستوى الفقر متفاوتا ما بين المناطق السورية والشكل التالي يوضح ذلك..1

شكل رقم 8 نسب أعداد الفقراء عبر المناطق باستعمال خط الفقر الأعلى (أ) باستعمال خط الفقر الأدنى (ب) في المناطق السورية



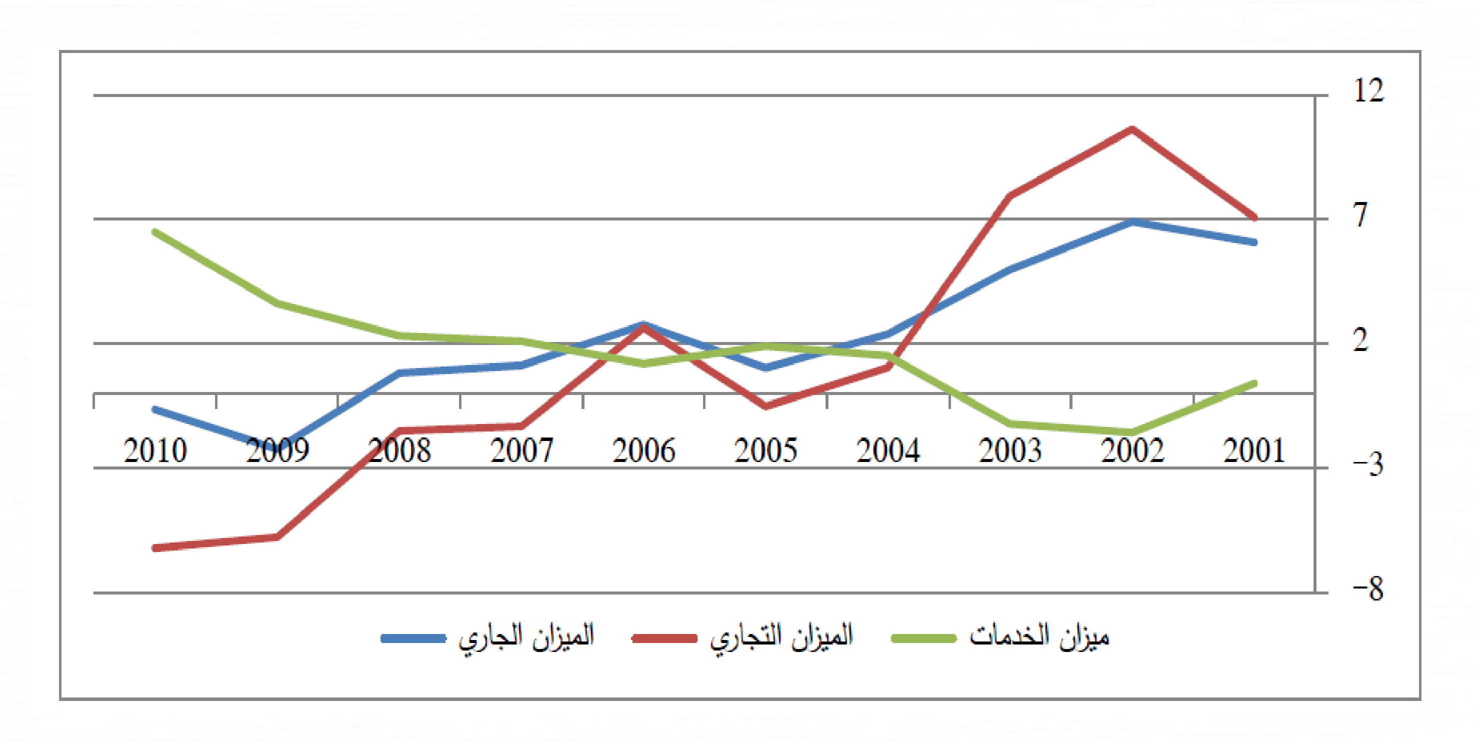
تدلّ المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال العقد الماضي على وضع اقتصادي مستقرّ نسبياً. وتشمل هذه المؤشرات مستويات منخفضة من التضخّم، والدين العام، والعجز في الموازنة الحكومية، والميزان التجاري، ورصيد الحساب الجاري؛ ومعدّلات نمو اقتصادية مرتفعة نسبيًّا خلال العقدين الماضيين؛ في حين كان معدّل البطالة مستقرا عند حدود 2% تقريبًا.2

[1] مجموعة مؤلفين،" الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية" المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، كانون الثاني 2013، ص 25

[2] مجموعة مؤلفين،" الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية" المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، كانون الثاني 2013، ص 21



شكل رقم 9 الشكل الميزان التجاري والخدمي والجاري كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي 2001-2010



غير أنه بعد إجراء تحليل هيكلي معمّق يظهر العديد من التحدّيات. ويمكن ذكر أمثلة عن التحدّيات الكامنة ما بين ثنايا هذا الاستقرار وتتمثل فيما يلي:

أولًا: يواجه ميزان الحساب الجاري نموّاً سريعاً في المستوردات، وانخفاضاً في صادرات النفط، وبيئة عمل ذات تنافسية ضعيفة.

ثانياً: يخفي العجز المالي المنخفض تراجعا في الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي، والمترافق مع حصيلة منخفضة للإيرادات الضريبية المباشرة.

ثالثاً: بقي معدّل التضخّم منخفضاً حتى العام 2008 جراء الدعم الكبير للوقود؛ وبالتالي عندما حرّرت الحكومة أسعار الوقود بشكل كبير، شهد معدّل التضخّم ارتفاعاً قياسياً. وبالتالي، في الوقت الذي تشير فيه المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى وضع اقتصادي مستقر نسبيّاً من حيث التضخّم، والدين العام، وعجز الموازنة الحكومية، والميزان التجا ري، والنمو الاقتصادي؛



إلا أن السياسة الاقتصادية لنظام بشار الأسد جعلت الاقتصاد السوري يعاني من سوء الأداء المؤسساتي، وانخفاض الإنتاجية، وضعف خلق فرص العمل، وتزايد الفقر، والتنمية الإقليمية غير المتوازنة ممّا يكشف عن تحدّيات هيكلية وبنيوية عميقة واجهت الاقتصاد السوري، وقد لعبت السياسات الاجتماعية مثل دعم بعض المواد وتوفير الصحة المجانية والتعليم المجاني دورا في تخفيف وطأة الواقع الاقتصادي على المواطن العادي. وتفسّر هذه السياسة الاقتصادية نسبيا تركّز الحراك الشعبي الذي خرج ضدّ النظام في ربيع 2011، في الأحياء الفقيرة في المدن وفي الأرياف، ويمكن تلخيص أبرز ملامح الاقتصاد السوري قبيل اندلاع الثورة السورية بما يلي:

1- اتسم النظام الاقتصادي بالاستقرار والاتزان النسبي ولكنه كان يعاني من خلل بنيوي يصعب إصلاحه في ظل السياسة الاقتصادية لبشار الأسد.
2- أوجد بشار الأسد طبقة من رجال الأعمال المتحكمين بالاقتصاد السوري والمرتبطين به، ويعتبر رامي مخلوف نموذجا عن هذه الطبقة.
3- أبقى بشار على دورة الفساد السائدة باعتبارها دورة للمحافظة على ولاء الطبقات الاجتماعية المحسوبة على النظام، وبشكل أساسي العلويين، وبذلك بقي الاقتصاد السوري وبغض النظر على طبيعية نجاحه من فشله أداة رئيسية في تثبيت العصبية العلوية القريبة من النظام، ولكن التدهور الاقتصادي جعل باقي الفئات السورية تعيش تحت ضغط اقتصادي ساهم في إطلاق الانفجار الشعبي عام 2011.



الخلاصة:

يمكن القول بأن دولة الأسد خلال المدة الممتدة ما بين 1970 وحتى عام 2011 حافظت على العنصرين الرئيسين الذين حددهما ابن خلدون لاستمرار حكم السلالة الحاكمة وهما العصبية والاقتصاد، فعلى مستوى العصبية العلوية ورغم التحديات التي واجهت العصبة العلوية من الصراع الأهلي في لبنان، والصراع مع الإخوان المسلمين ، والصراع بين حافظ ورفعت الأسد، إلا أن هذه التحديات زادت من صلابة العصبية العلوية، وهو ما ظهر واضحا من خلال الانتقال السلس للسلطة إلى بشار، ورغم أن بشار عانى من بعض الصعوبات الداخلية والعديد من الصعوبات الخارجية التي شكلت تهديدا لنظامه، ولكن الطائفة العلوية بقيت ترى في النظام خيارها الأول للحفاظ على ذاتها وموقعها السلطوي، وعلى مستوى العنصر الثاني الأساسي، وهو الاقتصاد فقد فشل الأسد الاب والابن في بناء اقتصاد قوي يحمي دولتهم، ولكنهم ضمنوا في الحد الأدنى اقتصادا يضمن استمرار الدولة ويشكل فساد هذا النظام الاقتصادي عنصر ارتباط عضوي للعديد من الشرائح المجتمعية.

ورغم أن النظام استطاع الحفاظ على عنصري استمراره وفق المنظور الخلدوني، ولكن ذلك لا يعني بأن عوامل التغيير لم تكن تتأهب لتصدر الواجهة، فتلاحم العصبية العلوية والتفافها حول النظام كان على حساب ظلم وانتقاص في الحقوق لباقي المكونات، وبشكل خاص للأغلبية السنية، والفشل البنيوي الاقتصادي ترك أثاره العميقة على الغالبية من المجتمع على شكل فقدان الأمل والطموح نحو تغيير واقعهم المزري. ليكون التغيير عبر الثورة هو السبيل الوحيد لهم.



المبحث الثالث: دولة الأسد منذ عام 2011 وحتى عام 2020

مقدمة:

انطلقت شرارة الربيع العربي كحركة احتجاجات في تونس بعد أن أقدم محمد البوعزيزي يوم الجمعة 17 ديسمبر/كانون الأول عام 2010م بإضرام النار في نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بوزيد لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب رزقه، وللتنديد برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطية فادية حمدي التي صفعته أمام الملأ، وما هي إلا أيام حتى امتلأت شوارع تونس بالمظاهرات المنددة بنظام زين العابدين بن علي، والذي اضطر تحت ضغط المظاهرات إلى التنازل عن السلطة ومغادرة البلاد، ولم تتوقف الموجة في تونس بل تبعتها مصر ثم ليبيا واليمن. في هذه الأوقات؛ خرج بشار الأسد على الإعلام من خلال مقابلة مع وول ستريت جورنال ليقول إن سورية مستقرة،[1] وظروف سورية مختلفة عن باقي البلاد وأن تكرار النموذج التونسي والمصري في سورية أمر مستبعد، فنظامها محصن ضد مثل هكذا ثورات. ولكن بشار الأسد أخطأ في التقدير، فما هي إلا أيام حتى وقعت حادثة "الحريقة" العفوية، ثم الاعتصام أمام السفارة الليبية، ثم تظاهرة أمام القصر العدلي في دمشق في 15-3-2011 طالبت بالإصلاح والحرية والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وكانت قضية أطفال درعا هي الشرارة التي أشعلت النار في الهشيم في 18 أذار 2011.[2] وبعد عام 2011 بات النظام أمام تحد مصيري؛ فهل سيكتب للنظام وبالتالي سلالة الأسد الاستمرار، أم أن تطورات الاحداث بعد عام 2011 ستفضي إلى تفكك عرى العصبية العلوية وانهيار اقتصاد الدولة الأسدية مما يؤدي إلى زوال حكمها كما تنبأ ابن خلدون؟

[1] عزمي بشارة،" سورية درب الآلام نحو الحرية" المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، 2012، ص74

[2] عزمي بشارة،" سورية درب الآلام نحو الحرية" المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مرجع سابق ص85



المطلب الأول: العصبية العلوية بعد عام 2011

شهدت السنوات الأولى برئاسة بشار تصاعد الاستياء العلوي بشأن طبيعية واتجاه حكمه، فمعظم الفوائد المالية حصرت بمجموعة ضيقة من المقربين منه؛ كما أن بشار أثار غضب المجتمع الدولي نتيجة سياسته في إرسال الجهاديين إلى العراق، وموضوع اغتيال الحريري، مما هدد وجود النظام نفسه، كما تغاضى عن إعادة انتشار النفس الديني مثل أبو القعقاع، وحتى القبيسيات، ولو كان بهدف الاستغلال السياسي لهذه الظواهر، ولكن العلويين كانوا يخشون من هذا الانتشار مستقبلا، كما زاد بشار في مستوى استعانته بحلفائه الخارجين إيران وحزب الله على حساب عصبته العلوية، ولكن مستوى هذا الاستياء لم يصل إلى حد التخلي عن نظام بشار. يقول ليون غولدسميث: بقي عنصر الخوف الطائفي هو العنصر الحاسم في تماسك العصبية العلوية ودعمها للنظام باعتبار استمرار النظام هو الضامن للطائفة العلوية.[1]

أدرك بشار الأسد أن الخطر الحقيقي الوحيد على وضع النظام في سورية هو التدخل الخارجي، فقد كان النظام واثقا من سيطرته على الوضع الداخلي بفضل جهود العلويين في الجيش وأجهزة الأمن. فعلى مدار العقد الذي سبق عام ٢٠١١، كان حوالي 87٪ من كبار ضباط الجيش السوري، مثل قادة الفرق، من العلويين. ويهيمن العلويون على الأفرع المختلفة للمخابرات، وكذلك جميع وحدات النخبة العسكرية والميليشيات، بما في ذلك الفرقة الرابعة، وقوات النمر، والحرس الجمهوري، والقوات الجوية. وبحسب هشام بو نصيف، الذي أجرى مقابلات مع عشرات الضباط السنة في الجيش السوري في عام 2014 ، "فمنذ أوائل الثمانينيات ، شكّل العلويون 80-85 بالمائة من كل دفعة جديدة تتخرج من الأكاديمية العسكرية،[2] لذلك خشية النظام كانت من العوامل الخارجية، لذلك خشي من أن توضع المحكمة الدولية للحريري تحت الفصل السابع وأن يتم محاسبته شخصيا على هذه القضية،[3] ولكن تطورات الأمور ما بين 2006 -2008 إقليميا ساعدت النظام على فك عزلته وزيادة ثقة بشار بخياراته السياسية الخارجية،

---

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص 299

[2] Elizabeth Tsurkov, "Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect", 22-6-2019 ،
https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/

[3] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص 302



وعلى رأسها التحالف مع إيران وحزب الله والعلاقات المستجدة مع تركيا، ففي عام 2006 اندلعت المواجهة ما بين حزب الله وإسرائيل والتي انتهت إلى نتائج بصالح النظام وحلفائه، كما أن بعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا وفرنسا عملت على فك عزلة النظام دوليا، وخطى النظام خطوة مضافة لفك هذه العزلة من خلال قبول وساطة تركيا في محادثات سلام غير مباشرة بين سورية وإسرائيل كانت الغاية الأساسية منها شق الاجماع الغربي حول عزل النظام وليس الوصول إلى الاتفاق بحد ذاته، كل ذلك ساعد النظام على الخروج التدريجي من عزلته، كما استفاد النظام من جولة التصعيد الفلسطينية الإسرائيلية2009 بالظهور بموقف الداعم للقضية الفلسطينية في ترويج نفسه إقليميا، ومع وصول بارك أوباما إلى حكم البيت الأبيض وانتهاء ولاية جورج بوش الابن بات الطريق سالكا أكثر للنظام. ولكن ذلك لم يمنع من حدوث بعض الأحداث التي شكلت تهديدا للنظام مثل اغتيال عماد مغنية المسؤول العسكري الأبرز في حزب الله. يقول ليون غولد سميث: تفاصيل اغتيال مغنية ما زالت مجهولة، ولكن من المحتمل أن أحد أفراد النخبة العلوية المستائين الذين تم استبعادهم لصالح الإيرانيين وحزب الله قد حاول تغيير الوضع في دمشق، وفي هذا السياق ربما يكون أصف شوكت قد خطط الاغتيال1 وقد تم إجراء تحقيق في اغتيال مغنية قاده حافظ مخلوف ووضع أصف تحت الإقامة الجبرية، وعندما أفرج عنه أعطي دور شكلي كرئيس لمجلس الامن القومي، وفي مساء ٦ أغسطس 2008 اغتيل العميد العلوي محمد سليمان على يد قناص في طرطوس، وكان سليمان من أكبر المساعدين الأمنيين لبشار والمسؤول عن البرامج الخاصة الحساسة، وحسب عبد الحليم خدام: قتل سليمان على يد النظام السوري بسبب معلوماته عن المشروع النووي المشكوك فيه الذي دمرته إسرائيل في 2007 . قال عبد الحليم خدام: في عام 2009 "بدأ الناس يرون أنه كلما وجدت فرصة عمل جيدة في أي مجال، لا يستطيع الرجل العادي أن يحصل عليها، لأن هناك خلفية عنصرية وراء ذلك ويمكنك الإحساس بضغوط عنصرية في سورية إذا استمر النظام بالطريقة التي يسير عليها الآن فسينمو التطرف في سورية وفي

---

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص 311



مرحلة ما سيحدث شيء وسيحدث الانفجار" . 1 تنبأ عبد الحليم خدام بحدوث انفجار اجتماعي في سورية على خطوط عنصرية "طائفية" وكان خدام مصيبا.

هل كان الخوف الطائفي جزءا لا يمكن تجنبه من الحسابات السياسية للعلويين بعد مرور عشر سنوات من القرن الحادي والعشرين؟ إعادة بحث حالة العلويين في لبنان تقدم مقارنة مفيدة فعلى العكس مما هو الحال في سورية يعتبر النقاش المفتوح أمرا مقبولا سياسيا واجتماعيا في لبنان، ولكن هذا الانفتاح فشل في حل الصراعات الطائفية. ولكن، إذا ما تمت المقارنة مع منطقة لواء إسكندرون في جنوب تركيا نجد أن تلك المنطقة شهدت حالة تعايش سني علوي بما يناقض التأكيدات التي يروج لها نظام الأسد بأن الاستبداد الصارم ضروري للمحافظة على التعايش والانسجام بين الطوائف، هنالك فرق أساسي بين حالة العلويين في شمال لبنان وفي لواء إسكندرون، وهو عدم وجود تدخل للنظام السوري في اللواء، 2 بالإضافة إلى أن تركيا دولة ديموقراطية علمانية استطاعت تجذير مفهوم المواطنة كمحدد رئيسي في مقاربة مواطنيها. يقول ليون غولد سميث: " لكي تتاح الفرصة للعلويين في الاندماج الحقيقي ضمن المجتمع السوري يجب أن يدركوا خطورة مسار عائلة الأسد في قيادة الدولة، وأن يحرروا أنفسهم من حكم عائلة الأسد قبل فوات الأوان، ومع بدايات عام 2011 كان العلويون سيخوضون أهم مفصل تاريخي بالنسبة لهم ففي 15آذار 2011 انطلقت الثورة السورية بعد موجة عارمة من ثورات الربيع العربي، وفور اندلاع الاحتجاجات اشتغلت ماكينة النظام الإعلامية لتتحدث عن المؤامرة على سورية، وضرب "المقاومة والممانعة" وإقامة الامارات الإسلامية،3 وقد تأثرت الثورة بالعديد من العوامل والظروف السياسية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية بما فيها العامل الطائفي، وقد امتازت الثورة بأنها انفجار اجتماعي عفوي دون قيادة واضحة أو أهداف محددة فيما عدا الرغبة في التغيير وإسقاط النظام السياسي القائم، وكان لافتا أن بعض المظاهرات في بداية الثورة شارك فيها السنة والمسيحيون والإسماعيليون وحتى بعض العلويين وإن كانت

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم "، مرجع سابق ص 330

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم "، مرجع سابق ص340

[3] منير شحود،" الانفجار السوري الكبير" دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، غازي عينتاب، 2017، ص21



مشاركتهم خجولة، فقد شارك مثقفون علويون في المظاهرات الأولى في اللاذقية ولكن دون مشاركة علوية شعبية1، ومنذ بداية الثورة حاول المتظاهرون تطمين العلويين على سلامتهم وحاولوا ضمهم إلى صفوف الثورة، وقد وصلت المظاهرات إلى قلب مدنية اللاذقية المركز العلوي المدني الأكبر. وليطرح السؤال الأبرز: هل سيتجاوز العلويون خوفهم الطائفي ويصطفوا مع الثورة، أم أنهم سيعيدون تكرار مواقفهم السابقة كما حدث في أيام مذبحة حماة، وعند مقاربتنا للسلوك العلوي بعد عام 2011 يجب إدراك أن هذه المقاربة تنطلق من رصد السلوك الطاغي والغالب على الطائفة العلوية، وهذا لا يلغي أن هناك علويين كانت لهم مواقف متقدمة في معارضة النظام ودعم الثورة مثل وحيد صقر – فدوى سليمان – حبيب صالح – جمال سليمان – عبد العزيز الخير- منير شحود. يقول منير شحود: " وعلى حين غرة، تناقلت وكالات الأنباء أصداء التظاهرات التي انطلقت في مدينة درعا، ها قد وصلت موجة الربيع العربي إلينا إذن، وشرع المستنقع السياسي السوري بالتصدع أيضا، أنه التغيير الذي انتظرته وحلمت به منذ عقود، وكنت على استعداد للانخراط في مجرى الحوادث التي ستعصف ببلدي2.

يقول فان دام "يعتقد البعض أن تجنب الحرب الأهلية في سوريا كان ممكنا، لو نفذ بشار الأسد إصلاحات جذرية في مرحلة مبكرة من الثورة السورية، ولكن هذا الأمر غير صحيح فلما يمكن تجنب الحرب السورية، فالنظام لن يقبل التحول نحو الديموقراطية3، فالتحول من ديكتاتورية يسيطر عليها العلويون إلى ديموقراطية واسعة، يتطلب تفكيك أجهزة القمع الموجودة، وتخلي النظام عن الامتيازات والمناصب، وبسبب هذه الصعوبة، طغى سيناريو آخر يقول إن إزاحة النخبة الحاكمة التي هيمن عليها العلويون، أو الانقلاب عليها، لابد أن يكون عبر عمل

[1] راتب شعبو،" العلويون والثورة السورية" مرجع سابق ص 11

[2] منير شحود،" الانفجار السوري الكبير" دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، غازي عينتاب، 2017، ص 26

[3] طالما شكلت عملية المطالبة للانتقال نحو الديموقراطية مأزقا لدى العديد من العلويين وخاصة لجهة تعريف الديموقراطية بأنها حكم الأغلبية حيث كان يتم مساومة مفردة الأغلبية ليست بالأغلبية الانتخابية وإنما بالأغلبية المذهبية السنية وبالتالي فالديموقراطية وفق فهم نسبة لا يستهان بها من العلويين هي الطريقة لإعادة سيطرة السنة على السلطة في سورية.



عنيف جداً، وقد بدا واضحاً منذ بداية الثورة السورية أن النظام لم يرغب فعلا في تطبيق إصلاحات جذرية، ليس لسبب، سوى أن هذه الإصلاحات قد تؤدي في نهاية الأمر إلى سقوطه، فالتوقع بإمكانية تحول النظام السياسي نحو الديموقراطية بدون هدر للدماء هو مجرد أضغاث أحلام.1 وفي نفس السياق يذكر الدكتور منير شحود واصفا اجتماعا في بلدة دريكيش في بداية الربيع العربي لما سيقوم به الزعماء العرب، وهو أمر ينطبق أيضا على عائلة الأسد بالضرورة، فيقول: "أعرب أحد الأشخاص المتوحدين الذي أحب استشارته في مثل هذه الأوضاع عن رأيه بهدوء واقتضاب -ستسيل دماء كثيرة، لأنهم لن يتركوا السلطة إلا بالقوة وسيقاتلون حتى النهاية". 2

إن مقولة الفتنة الطائفية وإن لم تفتقر إلى الروافد ومغذيات مجتمعية، هي جزء من خطاب سياسي استحضره النظام في الأزمات التي تواجهه، فقد عقدت مستشارة بشار الأسد بثينة شعبان يوم 24 آذار 2011، مؤتمرا صحفيا حول الأوضاع في سورية أشارت فيه إلى وجود مؤامرة طائفية.3 ولم يتردد بشار الأسد في خطاب 30 اذار 2011 في وصم الحركة الاحتجاجية بمصطلحات الفتنة الطائفية التي تهدف إلى ضرب الاستقرار وإشاعة الفوضى، وبدا واضحا في خطابه أن النظام معني بالتخويف من فتنة طائفية إلى درجة الاستفزاز كي يثبت أن الدولة السلطوية وحدها تحافظ على وحدة المجتمع والدولة في سورية.4 وقد أجاد النظام اللعب بالأوراق الخارجية بجدارة، ثم انتقل عند اندلاع التظاهرات إلى اللعب على التناقضات الأقلوية بصورة مكشوفة، فهو يعرف نقطة ضعف مواليه ومعارضيه على حد سواء،5 حيث استدعى نظام الأسد الحالة الطائفية منذ بداية اندلاع الاحتجاجات، عبر شعارات تمس المعتقد الديني للغالبية السكانية من جهة (السنة)، وتجييش الطائفة العلوية عبر تخويفها من السنة من جهةٍ ثانية، ومن خلال الاستناد الأمني والعسكري على القوة الإيرانية وميليشياتها من

[1] نيقولاس فان دام، "تدمير وطن -الحرب الأهلية في سوري"، جنى تامر للدراسات والنشر، بيروت، 2018، ص146

[2] منير شحود،" الانفجار السوري الكبير" دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، غازي عينتاب، 2017، ص 25

[3] منير شحود،" الانفجار السوري الكبير" دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، غازي عينتاب، 2017، ص40

[4] عزمي بشارة "سورية درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص318

[5] منير شحود،" الانفجار السوري الكبير" دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، غازي عينتاب، 2017، ص56



جهةٍ ثالثة[1]. كما ساهم في إذكاء الشحن الطائفي خطاب عدنان العرعور، الذي شكل ظاهرة شعبوية خطيرة[2]. وما إن تظهر المخاوف الطائفية حتى تستيقظ أبالسة التاريخ كلها، فيتضخم الشعور بالمظلومية وتستعاد الذكريات التاريخية، الحقيقية منها والمتوهمة[3]. وعلى سبيل المثال: في اللاذقية عمل النظام على تشويه الثورة في نقطتين أساسيتين لهما صدى كبير في ذاكرة المدينة منذ الثمانينات، هما: العنف والطائفية، ثم مزيجهما الشديد الفعالية " العنف الطائفي"[4]. ومع تصاعد التطورات وامتداد التظاهرات إلى مناطق جديدة ووصولها إلى مناطق تقطنها تركيبات طائفية متعددة ازدادت المخاوف من وقوع عنف طائفي، لكن هذه المخاوف تبلورت واقعيا باضطرابات متقطعة مهدت لظهور المجازر الكبرى ذات البعد الطائفي، مثل: مجزرة الحولة "تلدو"، والقبير، والتريمسة، وجديدة الفضل، والبيضا، وبانياس، ومجزرة كرم الزيتون. وللوقوف على طبيعية هذه المجازر يمكن استذكار ما حدث في الحولة؛ ففي 25 أيار 2012 حصلت مجزرة الحولة حيث قتل 100 شخص أغلبيتهم من الأطفال والنساء ذبحا بالسكاكين في بلدة تلدو بطريقة همجية على يد مليشيات طائفية من قرى علوية محاذية لبلدة تلدو[5]. وقد أتت هذه المجزرة بعد عدة حوادث منفصلة بين السنة والعلويين في تلك المنطقة.

---

[1] عبد القادر نعناع،" أثر ثورات الربيع العربي في النزعات الانفصالية" أطروحة دكتورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2017، ص92

[2] في مناقشة مع أكاديمي علوي في بداية عام 2012 دار النقاش حول سورية ومستقبل الديموقراطية وضرورة التغيير كان واضح بشكل لا يقبل اللبث بأن ظاهرة العرعور قد اثارات الرعب لدى هذا الأكاديمي فعند كل مفصل نقاش كان يعيد السؤال التالي الى أي مدى تأثير العرعور في المتظاهرين هل يمكن فصل خطاب المتظاهرين عن خطاب العرعور لماذا لا يوجد بيان ضده.

[3] منير شحود،" الانفجار السوري الكبير" دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، غازي عينتاب، 2017، ص140

[4] راتب شعبو العلويون والثورة السورية "، مرجع سابق ص 14

[5] وفق أحد سكان تلك المنطقة فأن المجزرة وقعت في أحد الاحياء المعزولة والبعيدة نسبيا، وقد قام بالمجزرة مليشيات أتت من بلدة غور الشيعية التي كان حزب الله قد دخلها قبل مدة زمنية ولكن ذلك لا ينفي مشاركة افراد من القرى العلوية المجاورة



صورة لأطفال في الحولة قضوا على أيدي المليشيات الطائفية.



يقول فان دام: بما أن مؤسسات الدولة القمعية، كوحدات الجيش النخبوية، والقوى الأمنية والشبيحة وغيرها من مؤسسات النظام كانت ذات أغلبية علوية واضحة وقوية، كان لابد للحرب السورية من أن تتخذ منحى طائفيا، مدمرا. 1 ويقول الدكتور عبد القادر نعناع: "شكلت الاحتجاجات السورية عامل افتراق مجتمعي واسع على مستوى الهُوِّيات الفرعية، ففي حين غدا غالبية المجتمع السني حاضناً أساسياً للاحتجاجات، فإن المجتمع العلو ي بدوره -ومعه الشيعي – وفي غالبيته، كان الحاضن الرئيس لنظام الأسد. وعلى أطراف هذين المجتمعين تباينت ولاءات الجماعات الإثنية الأخرى وفق معادلة الثورة-النظام، إضافةً إلى ما عُرِّف بالهُوِّية الرمادية التي لا تنتمي إلى أي منهما.2 وكان لافتا خلال السنة الأولى والثانية من الثورة انتشار مقاطع فيديو لأشخاص علويين يقومون بعمليات قتل وحشية بحق شباب سنة، أو تعذيب شباب، وفي بعض الحالات رجال دين سنة وإرغامهم على التلفظ بعبارات مستفزة

[1] نيقولاس فان دام، "تدمير وطن -الحرب الأهلية في سوري"، جنى تامر للدراسات والنشر، بيروت، 2018، ص305

[2] عبد القادر نعناع،" أثر ثورات الربيع العربي في النزعات الانفصالية" أطروحة دكتورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2017، 91



لمشاعر المسلمين، من قبيل السؤال: من هو ربك؟ ليكون الجواب المطلوب نطقه هو بشار الأسد، أو يستمر التعذيب. وطبعا، هذه المقاطع من الفيديو لا يمكن أن تنتشر في ظل نظام ديكتاتوري كنظام الأسد دون رضاه أو موافقته، أو بالحد الأدنى تغاضيه عنها، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا النظام أقدم على ذلك؟ هل نظام الأسد انقلب نظاما طائفيا علويا في مواجهة الغالبية السنية؟ إن الجواب يمكن اكتشافه من خلال إعادة النظام لعدد من رموزه القدامى إلى مناصب استشارية مع بداية الحراك الثوري ممن كان لهم دورا إبان أحداث الإخوان المسلمين، ويمكن القول: إن النظام لا يريد الظهور بمظهر النظام العلوي مقابل الأغلبية السنية، ولكن مما لا شك فيه بأن هذه الممارسات الطائفية كانت بهدف واحد، وهو إطلاق الرعب في وجه العلويين بما يثير خوفهم الطائفي، وخاصة أن قسما من العلويين لا يمكنه التغاضي عن حقيقة تورطه في ممارسات قمعية ضد الأغلبية في فترة الثمانينيات، وبحالات فساد اقتصادي خلال حكم الأسد تجعل مكاسبه الاقتصادية والاجتماعية في خطر. وعليه، ما أراده النظام هو ضمان ولاء العلويين في حربه ضد الشعب السوري وغالبيته السني ، وهو ما تحقق له لتنزلق الطائفة العلوية بوعي أو بدون وعي في المنزلق الذي أرداه النظام لها. وفي استطلاع للرأي أجري في العام 2016، كان أعضاء الطائفة العلوية المجموعة الوحيدة التي عارضت إلى حدّ كبير حلّ جهاز المخابرات في الدولة، وهي خطوة تدعمها الغالبية العظمى من الطوائف الأخرى. وجاء رفضهم ذلك نتيجة الاعتقاد السائد بين العلويين المنتقدين للنظام أيضاً، لأن طبيعية تشكيل الأجهزة الحالية تشكل ضامنا لهم في وجه التغيير، وخاصة أنهم يعتقدون بأنه لو فازت المعارضة بالسلطة، فإن هؤلاء الذين سيتولون الحكم قد يكونون من السنة المتطرفين. إضافةً إلى ربط العلويين بقاءهم بالحفاظ على نظام الأسد في السلطة.[1] يقول ليون غولدسميث: كان قرار التخلي عن النظام بالنسبة للعلويين مسألة غير عملية ولا واقعية ففي السنة الأولى للثورة كانت المعارضة الداخلية

[1] Elizabeth Tsurkov, "Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect", 22-6-2019 ،
https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/



والخارجية ضعيفة، وموازين القوى الداخلية تميل لصالح النظام،1 فصحيح أن الجيش بدأت فيه الانشقاقات لكن هذه الانشقاقات بقيت فردية دون أن تصبح على مستوى قطع عسكرية، كما أن العلويين، وخاصة ضباط الجيش والأمن أظهروا التزاما كبيرا في دعم النظام وعدم التخلي عنه، وتكشف المقابلات مع العلويين عن استيائهم العميق من حكم حكومة الأسد، لكن عدم الرضا يخففه الاعتقاد السائد بأن أي تهديد للنظام وأعوانه سيشكل حتماً تهديداً للطائفة نفسها.2

وشكلت حادثة تفجير خلية الأزمة 18 تموز 2012 خطوة أخرى لتدعيم الولاء العلوي لبشار الأسد ،ولو أنها ظهرت كاختراق كبير في بنية النظام الأمنية، إلا أن التفجير لم يكن أقل من لحظة تأسيسية في إعادة تشكيل النظام وتحالفاته، بل كان استباقاً لمحاولة انقلاب على الأسد، ففي الانفجار قُتل 4 أعمدة للنظام، كانوا يحضرون اجتماعاً دورياً لـ"خلية الأزمة"، التي جرى تشكيلها بُعيد اندلاع الثورة السورية. إذ قُتلَ نائب وزير الدفاع العماد آصف شوكت، ووزير الدفاع العماد داود عبد الله راجحة نائب قائد القوات المسلحة السورية، ورئيس "مكتب الأمن القومي" حينها اللواء هشام بختيار، ورئيس "خلية الأزمة" العماد حسن تركماني، فضلاً عن إصابة وزير الداخلية اللواء محمد الشعار. وغابت عن الاجتماع شخصيات كان من المفترض حضورها، كاللواء علي مملوك، الذي كان يشغل منصب "إدارة أمن الدولة" حينها، واللواء جميل الحسن الذي كان يشغل منصب رئيس "الاستخبارات الجوية"، واللواء عبد الفتاح قدسية رئيس "شعبة المخابرات العسكرية" آنذاك. مصادر أمنية أشارت إلى أن: "الشخصيات التي قُتلت في الاجتماع، كانت على تنسيق مع بعض الدول، للإطاحة بالأسد، وإيقاف شلال الدم في سوريا، ولتشكيل حكومة انتقالية، وإن لم تكن لتُغيّر كثيراً في نظام الحكم في سوريا، لكنها ستكون مرضية لأغلب الأطراف" . 3 هذا التفجير أوصل رسالة واضحة إلى رموز العلويين بأن بشار لن يتوانى عن سحق أي منافس محتمل، كما أن هذا التفجير فتح الباب واسعا للشخصيات

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص 348

[2] Elizabeth Tsurkov ,"Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect" ، 22-6-2019 ،
https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/

[3] سليم النحاس،" تفجير خلية الأزمة: هشام بختيار رئيساً لسوريا؟" المدن، 19-7-2109، https://2u.pw/Zh2yf



العسكرية المقربة من إيران مثل: جميل الحسن، وغيث دله، ليصبحوا لاعبين أساسيين ويقودوا النظام إلى حرب مفتوحة ضد المتظاهرين.

بدأت مرحلة التحول من المظاهرات السلمية إلى المعارضة المسلحة بمدينة جسر الشغور عندما انخرط بعض المنشقين في أول معركة مباشرة ضد النظام، وكانت رواية النظام أن الإرهابين هاجموا مراكز الشرطة وقوى الأمن، بينما ذكر سكان من جسر الشغور فروا إلى تركيا أنهم كانوا يشاركون بمظاهرة سلمية عندما أطلقت قوى الأمن النار عليهم، وأن بعض الجنود الذين رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين قد تم إعدامهم بيد قادتهم، 1 ولكن النظام عمل جاهدا على ترويج قضية جسر الشغور لاستثارة العصبية العلوية بأقصى مدى ممكن، وقد أدى اعتماد النظام الشديد على العلويين في وحدات الجيش والميليشيات المرسلة إلى الخطوط الأمامية ، إلى جانب صغر حجم الطائفة نسبيًا ، إلى خسائر غير متناسبة في صفوف شباب الطائفة. في الوقت نفسه، فإن هيمنة الطائفة في الجيش جنبًا إلى جنب مع الفظائع التي ارتكبها بعض المقاتلين، أحيانًا أمام الكاميرات إلى تحميل العديد من السوريين السّنة جميع العلويين الذنب. 2 الخسائر الفادحة للطائفة العلوية، كما يشير نزار محمد، باحث من أصل علوي من بلدة جبلة في الساحل السوري، نابعة من "تردد النظام في نشر جنود من السنة الذين أصبح ولاؤهم محل شك بسبب الانشقاقات "،3 ورسمت المعلمة لبنى4 صورة قاتمة: "المجتمع العلوي كله من الأرامل والعوانس. لم يعد هناك رجال، وإذا كان هناك، فإنهم جميعًا معوقين ومشوهون. في كل مكان تذهب إليه ترى القبور وصور الشهداء وأشخاصا يرتدون ملابس سوداء

[1] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم "، مرجع سابق ص352

[2] يمكن ملاحظة حجم الفاتورة الباهظ الذي دفعه العلويين من حياة شبابهم للدفاع عن النظام من خلال رصد صور الشباب التي قتلت في الصراع والموضوعة على أبواب البيوت حيث يندر وجود بيت لعائلة علوية في الساحل لا توجد فيه صورة لشاب او رجل قتل في الجيش دفاعا عن النظام.

[3] Elizabeth Tsurkov، "Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect" ، 22-6-2019 ،
https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/

[4] مدرسة علوية عمرها تسعة وخمسون عاما



حدادا على من فقدوا".1 ومع تحول الصراع في سورية باتجاه الحالة العسكرية أكثر، كان يظهر واضحا بأن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لن يتدخلوا عسكريا، وقد تم تأكيد ذلك عندما خرق النظام الخط الأحمر الذي وضعه بارك أوباما بعدم القبول باستخدام السلاح الكيماوي من قبل النظام، حيث قام النظام باستهداف كل من الغوطة الشرقية والغربية بالأسلحة الكيماوية يوم 21 -8-2013، وكان التركيز الأكبر على الغوطة الشرقية في كل من زملكا وجوبر حيث سقط أكثر من 1400 شهيد خنقا، ليصار بعد هذه المجزرة إلى توقيع صفقة بين روسيا وأمريكا لتجنيب النظام الضربة العسكرية مقابل سحب السلاح الكيماوي منه، وهو ما تم ظاهريا ولكن السنين التالية أظهرت أن النظام استمر في استخدام هذا السلاح. إن مجزرة الكيماوي أظهرت بشكل واضح بأن النظام ومؤيدوه، وخاصة من العلويين، مستعدين للذهاب إلى أبعد قدر ممكن من الإجرام في سبيل بقائهم بما في ذلك استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد المعارضين، بل وحتى الحياديين، كما أن هذه المجزرة والسكوت الغربي عنها زاد القناعة لدى العلويين بصوابيه موقفهم في دعم النظام باعتباره الطرف الذي سيحسم الصراع في حال عدم وجود تدخل دولي.2

ومع زيادة حدة الصراع المسلح بات دور الضباط العسكريين والمجموعات العسكرية المعارضة الغير أدلوجية يخبو لحساب المجموعات الإسلامية التي تسملت أدوارا قيادية في قتال النظام، وبعض هذه المجموعات حمل عقائد وأفكار تكفر العلويين وتصفهم بالنصيرية، أو المرتدين والكفار، مما زاد في حجم الخوف العلوي بشكل مضاعف. يصف المهندس سهيل تأثير الحرب على الطوائف بقوله: "إن كنا نخاف من السنة أو غيرهم بنسبة 10%، فإن خوفنا اليوم تبلغ نسبته 90%". ويضيف معرباً عن عدم رغبته بتولي سني السلطة فيقول: "إذا كان الشخص الذي سيتولى الحكم سنياً، فلا بد أنه سيكون متأثراً ببعض الحركات السنية المتعصبة. أود أن يكون الشخص الذي سيتولى زمام الأمور منفتحاً بقدر الإمكان، وأن يكون أقل تأثراً بطائفته".

[1] Elizabeth Tsurkov, "Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect" , 2019-6-22 ,
https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/

[2] ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، مرجع سابق، ص 353

ومن وجهة نظره، فإن الحرب قد عززت فكرة أنه من الذكاء أن تكون البلاد وتلك المكونات الأخرى للمجتمع تحت حكم شخص علوي[1].

صورة لضحايا من مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية

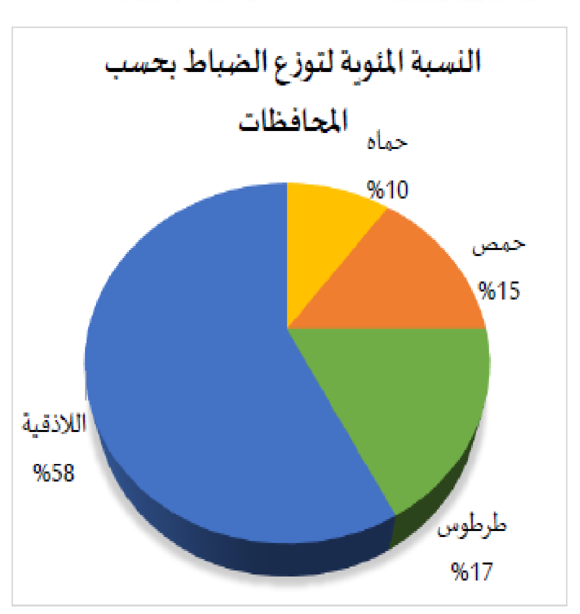
وقد أظهرت دراسة أجراها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بعنوان "مراكز القوة في جيش النظام 2020-نهج الصفاء العلوي" بأن النظام عمل على زيادة تحصين مؤسسة الجيش وزيادة تطويعها من خلال زيادة التحكم العلوي في هذه المؤسسة، فمن خلال استقصاء الدراسة للتوزع الطائفي والمناطقي لأهم 40 مركزا في الجيش السوري حتى تاريخ10 / 3 / 2020. توصلت الدراسة إلى أن من يشغل هذه المراكز الحساسة هم ضباط من الطائفة العلوية، من القائد العام ووزير الدفاع مرورا بقادة الفيالق العسكرية وقادة الفرق وأجهزة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع، حيث يسيطر ضباط اللاذقية على 58 % من المناصب القيادية، بينما يسيطر

[1] Elizabeth Tsurkov," Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect", 22-6-2019 ,
https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/

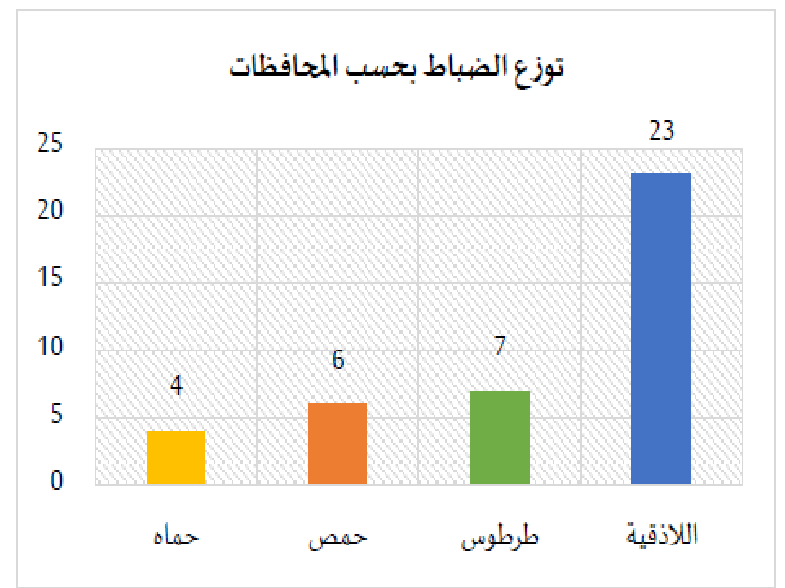


ضباط طرطوس على 17 %، وضباط حمص على 15 %، في حين يسيطر ضباط حماه على10%
ويعتبر الثقل المركزي في الجيش للضباط المنحدرين من اللاذقية بشكل أساسي، ومن جبلة والقرداحة بشكل خاص.1

شكل رقم 10 توزع الضباط حسب المحافظات



الشكل (1) النسبة المئوية لتوزع الضباط بحسب المحافظات



المخطط البياني (1): توزع الضباط بحسب المحافظات

يوضح الجدول التالي التوزع الطائفي والمناطق لأهم أربعين مركزا قيادياً في الجيش السوري، مدعوما بأسماء ومناطق هؤلاء الضباط من القائد العام ووزير الدفاع مرورا بقادة الفيالق وقادة التشكيلات والفرق العسكرية وصولا لبعض المراكز القيادية الأمنية والقيادية الحساسة في الجيش السوري.2

[1] محسن المصطفى، "مراكز القوة في جيش النظام 2020- نهج الصفاء العلوي" مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ، 13-3-2020، ص2
[2] محسن المصطفى، "مراكز القوة في جيش النظام 2020- نهج الصفاء العلوي"مرجع سابق ص6



شكل رقم ١١ جدول يوضح التوزع الطائفي والمناطق لأهم أربعين مركزا قيادياً في الجيش السوري

م	الرتبة	الاسم	المنصب	المحافظة	المنطقة	البلدة	الانتماء	ملاحظة
1	الفريق	بشار حافظ الأسد	القائد العام للجيش والقوات المسلحة/ رئيس الجمهورية	اللاذقية	القرداحة		علوي	تم اعتماد الأصول
2	العماد	علي عبد الله أيوب	وزير الدفاع	اللاذقية	اللاذقية	الهلولية	علوي	
3	اللواء	كفاح محمد ملحم	رئيس شعبة المخابرات العسكرية	طرطوس	دريكيش	جنينة رسلان	علوي	
4	اللواء	غسان جودت اسماعيل	مدير إدارة المخابرات الجوية	طرطوس	دريكيش	جنينة رسلان	علوي	
5	اللواء	علي أحمد أسعد	قائد الفيلق الأول	حمص	تل كلخ	المخطبية	علوي	
6	اللواء	طلال مخلوف	قائد الفيلق الثاني	اللاذقية	القرداحة		علوي	من عائلة والدة الأسد
7	اللواء	حسن محمد محمد	قائد الفيلق الثالث	اللاذقية	جبلة	عين شقاق	علوي	
8	اللواء	حسن مرهج	قائد الفيلق الرابع	اللاذقية	جبلة		علوي	تم تأسيسه عام 2015
9	اللواء	زيد علي صالح	قائد الفيلق الخامس	اللاذقية	جبلة	القطيلبية	علوي	تم تأسيسه عام 2016
10	اللواء	مالك سليم عليا	قائد الحرس الجمهوري	اللاذقية	القرداحة	برتي	علوي	
11	اللواء	ميلاد جديد	قائد الوحدات الخاصة	اللاذقية	القرداحة		علوي	
12	اللواء	علي عارفي	قائد قوات حرس الحدود	حمص	تل كلخ		علوي	
13	اللواء	إبراهيم خليفة	قائد الفرقة الأولى	اللاذقية	جبلة	حمام القراحلة	علوي	كان يقودها زهير الأسد



14	اللواء	أيوب حمد	قائد الفرقة الثانية	حماه	مصياف	بعرين	علوي	الفرقة تتبع الفيلق 4
15	اللواء	موفق محمد حيدر	قائد الفرقة الثالثة	اللاذقية	اللاذقية	عين البيضا	علوي	
16	اللواء	ماهر حافظ الأسد	قائد الفرقة الرابعة	اللاذقية	القرداحة		علوي	شقيق بشار الأسد
17	اللواء	مفيد حسن	قائد الفرقة الخامسة	اللاذقية	القرداحة	بشلاما	علوي	
18	اللواء	جهاد محمد سلطان	قائد الفرقة السادسة	اللاذقية	القرداحة		علوي	الفرقة تتبع الفيلق 4
19	اللواء	حكمت علي سليمان	قائد الفرقة السابعة	طرطوس	طرطوس		علوي	
20	اللواء	محمد عبد العزيز ديب	قائد الفرقة الثامنة	حمص	حمص	خربة الحمام	علوي	تم تأسيسها عام 2014
21	اللواء	رمضان يوسف رمضان	قائد الفرقة التاسعة	حماه	السلمية	المبعوجة	علوي	أصله من قرى مصياف
22	اللواء	سليم عبدو محمد	قائد الفرقة العاشرة	اللاذقية	الحفة	المزيرعة	علوي	
23	اللواء	محي الدين عبدو السلامة	قائد الفرقة الحادية عشرة	حمص	حمص	بلقيسة	علوي	
24	العميد	كمال إسماعيل صارم	رئيس أركان الفرقة الرابعة عشرة	طرطوس	دريكيش	المعمورة	علوي	قائد الفرقة السابق تم نقله لقيادة الفرقة 5
25	اللواء	عيسى سليمان	قائد الفرقة الخامسة عشرة	حمص	حمص		علوي	
26	اللواء	غسان سليم محمد	قائد الفرقة السابعة عشرة	اللاذقية	جبلة	القلايع	علوي	
27	اللواء	عبد المجيد حسن محمد	قائد الفرقة الثامنة عشرة	اللاذقية	جبلة	بسنديانا	علوي	
28	اللواء	أحمد ديوب	قائد الفرقة عشرون	طرطوس	طرطوس	كرتو	علوي	فرقة قوات جوية
29	اللواء	توفيق محمد خضور	قائد الفرقة اثنان وعشرون	اللاذقية	جبلة	حلة عارا	علوي	فرقة قوات جوية
30	اللواء	سالم الصالح[8]	قائد الفرقة الرابعة والعشرون	حماه	السلمية		علوي	فرقة دفاع جوي



31	اللواء	علي توفيق سمرة	قائد الفرقة السادسة والعشرون	حماه	السقيلبية	عين الكروم	علوي	فرقة دفاع جوي
32	العميد	سهيل الحسن	قائد الفرقة الخامسة والعشرون مهام خاصة	اللاذقية	جبلة	بيت عانا	علوي	مشكلة حديثاً 2019 قوات النمر
33	اللواء	بركات علي بركات	قائد الفرقة 30 حرس جمهوري	اللاذقية	القرداحة	فاخورة	علوي	تم تأسيسها عام 2017
34	اللواء	أكرم تجور	مدير إدارة المدفعية والصواريخ	اللاذقية	القرداحة		علوي	
35	اللواء	أحمد بللول	قائد القوى الجوية والدفاع الجوي	طرطوس	بانياس	بارمايا	علوي	
36	اللواء	ياسر الحفي	قائد القوى البحرية	اللاذقية	جبلة	صنوبر جبلة	علوي	
37	اللواء	رياض عباس	الشرطة العسكرية	اللاذقية	جبلة	عين قيطة	علوي	
38	اللواء	محمد كنجو حسن	إدارة القضاء العسكري	طرطوس	طرطوس	خربة المعزة	علوي	
39	اللواء	بسام توفيق وردة	مدير إدارة القوى البشرية	حمص	تل كلخ	الزنبية	علوي	مستحدثة بعام 2018 بعد دمج إدارة شؤون الضباط مع شعبة التنظيم والإدارة
40	اللواء	سامي توفيق محلا	مدير إدارة التجنيد العامة	اللاذقية	جبلة		علوي	



أدى الصراع في سورية إلى نتائج كارثية على كافة المستويات، ورغم ذلك، فإن أمراء الحرب المحسوبين على النظام وجدوا فيها فرصة لكسب الأموال والثراء الفاحش، ولكن هذا لم يشمل جميع العلويين رغم أن نسبة غالبة منهم ممن لهم أبناء في الجيش استفادوا من عمليات "التعفيش والأتاوات" في مراكمة أموال بشكل غير شرعي، ويقول خضر: «لقد أصبح ابن عمي، وهو ضابط برتبة متوسطة، ثرياً بسبب هذه الحرب. كانوا ينهبون المنازل والممتلكات. لا تستطيع تصور الكم الهائل من الأموال التي جمعها الناس، خاصة الضباط (العلويين)، من خلال بيع الأثاث». وقد أدى انتشار مثل هذا النوع من الفساد والوحشية إلى فهم خاطئ لدى المجتمع السوري، خاصة بين المعارضين، على أن «العلويين» يستغلون الحرب ويستفيدون منها. تقول لبنى التي تنتمي إلى الطائفة العلوية، والتي تعيش بالقرب من مسقط رأس الرئيس السوري في القرداحة: "نسبة صغيرة فقط من العلويين قد استفادوا حقاً من الحرب، إلا أن الغالبية العظمى من الطائفة هم من الفقراء ويعانون أوضاعاً معيشية سيئة". وتضيف لبنى ذات التسعة وخمسين عاماً: "تتحمل الطائفة العلوية ألماً وحزناً لم تشهد له مثيل من قبل. فلا يمكنك سماع ضحكة الأطفال حتى… كل الأحياء خاوية من الشباب. الجوع والألم والفقر منتشرون في كل مكان. الناس محطمون".[1]

أن الوضع العسكري للنظام لم يكن مريح بالنسبة للعلويين، فخارطة السيطرة في سوريا تغيرت عشرات المرات بعد العام 2011، منذ أن كان النظام السوري يسيطر على كل البلاد إلى أن خسر في غضون سنتين عام 2013 أكثر من 70% من مساحة سوريا لتصبح تحت سيطرة المعارضة، ولكن ظهور داعش أدى إلى مزاحمة المعارضة في مناطق سيطرتها، وصحيح بأن النظام بقي محتفظا بسيطرته على مراكز المدن الكبرى ومقدرات الدولة، كما أن حلفاء النظام الإيرانيين وحزب الله ساندوا النظام بشكل كبير ميدانيا ومنعوا انهياره تحت وطأة المعارضة المسلحة، إلا أنه كان واضحا بأن النظام كان عاجزا مع كل الدعم العسكري المقدم من إيران وحزب الله في حسم المعركة عسكريا، وبذلك دخل النظام والمعارضة في دوامة

[1] Elizabeth Tsurkov ، "Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect"، 22-6-2019 ،
https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/



توزان أدت إلى إدامة الصراع، ولكن طول مدة الصراع أدت إلى تآكل أطرافه، وخاصة النظام، ومع منتصف 2015 بات النظام على شفى حافة انهيار عسكري محتمل، وهو ما صرح به وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف حيث قال: "إن العاصمة دمشق كانت ستسقط خلال أسبوعين أو ثلاثة في يد الإرهابيين لولا التدخل الروسي العسكري".[1] في 30 أيلول 2015 أتي التدخل العسكري من الحليف الروسي للنظام كطوق نجاة جديد لبشار، فبعد أن لعب حلفاؤه الإيرانيين وحزب الله في تجاوزه لمشكلات العقد الأول من حكمه وإبقائه على كرسي الحكم بعد عام 2011ولو بشكل غير ثابت ، أتي الروس ليجعلوا من فكرة انتصار المعارضة عسكريا وتوجيهها هزيمة عسكرية للروسي أمرا بعيدا المنال، وقد انعكس التدخل الروسي نتائجا إيجابية للنظام على مستوى سيطرته الميدانية حيث استطاع النظام مع الروس مد سيطرته إلى ما يقارب 60% من مساحة سورية، وبشكل قطعة جغرافية واحدة لا يوجد داخلها مناطق سيطرة للمعارضة كما كانت الحال قبل 2015 بسيطرة المعرضة على الغوطة الشرقية وداريا وجنوب دمشق والقلمون وريف حمص الشمالي وغيرها من مناطق، كما أن التدخل العسكري الروسي المباشر جعل روسيا هي اللاعب السياسي الأبرز والمتحكم الأكبر في خيوط اللعبة السياسية، وقد شكل هذا التدخل عامل ارتياح مضاف للعلويين باعتبار أنهم يفضلون روسيا العلمانية مقابل إيران المتشددة، فالموقف تجاه إيران مختلف تماماً، غالباً بسبب المخاوف من الطبيعة الثيوقراطية للنظام في طهران. وتوضح ذلك فدوى، وهي سياسية علوية تولت مناصب رفيعة المستوى في الحكومة السورية في فترة ما قبل الحرب وتعيش الآن في المنفى، بقولها: "كان العلويون في الفترة التي تسبق التدخل الروسي قلقين جداً من النفوذ الإيراني وكانوا أشد فرحاً بتدخل الروس العلمانيين". أما ضابط المخابرات ليث فقد تحدّث بصراحة، قائلاً: "نحن لا نريد إيران ولا حزب الله، نحن لا نريد الإسلام السياسي. إنهم ليسوا مثلنا... لست أدري لماذا لا يزال هذا التحالف قائماً حتى اليوم". كما رددت سهى ذات الرأي بقولها: "نحن لا نريد بقاء إيران وحزب الله على وجه الخصوص، لأنهم يتبنون وجهات نظر دينية متطرفة".[2]

---

[1] لافروف. دمشق كانت ستسقط لولا تدخلنا، الجزيرة، 18-1-2017، https://2u.pw/a1kXu

[2] Elizabeth Tsurkov, "Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect", 22-6-2019 ، https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/



أتى التدخل الروسي أتى بشكل مباشر بعد التدخل العسكري الأمريكي المباشر في سورية، ففي 23 أيلول/سبتمبر، بدأت أمريكا بمساعدة حلفائها أولى ضرباتها في سوريا بعد العراق. وخلال 5 سنوات من عمر التدخل الروسي بات واضحا بأن روسيا ساعدت النظام على جعل ملف الحسم العسكري أمرا ممكنا، وهو ما عجزت عنه إيران وحزب الله. وبالتالي، أصبح التواجد العسكري الروسي قضية حياة أو موت للنظام وضامنا أساسيا للعلويين أنفسهم، يقول المهندس حسين: "نحن بحاجة إلى التواجد الروسي على الأرض، ولكن هل أتمنى بقاءهم عليها؟ بالتأكيد لا. لأن ذلك يعتبر احتلالاً حتى لو لم يكن بصورته الاستبدادية". إلا أن الناشط الموالي للحكومة، حسين، يعارض هذا الرأي. فهو يدعم التواجد الروسي طويل الأمد معتبراً إياه ضماناً للأمن، فيقول: "لقد كانت روسيا هنا في الساحل على الدوام، منذ السبعينيات. الروس هم القنبلة النووية للعلويين، بمعنى أنهم يشكلون درعاً لنا".[1] وبالتالي لابد للسؤال التالي أن يطرح بالنسبة للعلويين أيهم اليوم أكثر أهمية وضمانا في معالجة خوفهم: بشار ونظام الأسد، أم الروس؟

ومما يزيد من احتمالية الروس هو حقيقة أن التدخل العسكري الروسي المباشر لم يكن مفردا على الأرض السورية فالدول المضادة للنظام كان لها تدخل مباشر أيضا، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية في شرق الفرات، وتركيا في الشمال الغربي وإن كان التدخل الأمريكي أتي لدعم قوات قسد في مواجهة تنظيم الدولة، وهو ما قد لا يشكل حالة خوف كبيرة لدى العلويين إلا أن الدور التركي في سورية لا بد وأن يلقي بثقل كبير على طريقة مقاربتهم للأمور لمستقبل سورية، فمنذ عام 2012 وحتى عام 2015 كان التخوف الكبير لدى العلويين مرتبطا أساسا في قدرة المعارضة على هزيمة النظام. وبالتالي، سيكون لذلك عواقب عليهم نتيجة مواقفهم الداعمة للنظام، ومع التدخل العسكري الروسي أصبح ذلك بعيد المنال على المدى المنظور، ولكن، التدخل الروسي لم يلغ حقيقة أن المجتمع السني في سورية ازداد

[1] Elizabeth Tsurkov, "Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect", 22-6-2019 ,
https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/



مستوى عسكرته وقوته المادية، فصحيح أن النظام مع روسيا استطاعوا السيطرة على مناطق مثل الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي، ولكن هذه السيطرة أتت مع عملية تهجير قسرية سمحت للمقاتلين من هذه المناطق بالانتقال باتجاه الشمال الغربي، فالمعارضة خسرت مناطق استراتيجية ولكن على مستوى الوزن الطائفي بقيت محافظة على وزن عسكري وبشري لا يستهان به. كذلك، يمكن القول: لأول مرة في تاريخ الدولة الأسدية يكون للسنة إقليم جغرافي يسيطرون عليه وبحماية دولة تعتبر اللاعب الإقليمي الأبرز في المنطقة وهي تركيا، كما أن مكونا مجتمعيا أخر أصبح موجودا وبقوة، وهم الأكراد من خلال قوات سورية الديموقراطية والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي، لم يعد العلويون وحدهم هم العصبية المتملكة للقوة، بل أصبح الأكراد أيضا رقما لا يستهان به، ولم يعد السنة في سورية مجرد أغلبية لا حول لها ولا قوة، بل أصبح لهم وزن عسكري وتحالفات مهمة يمكن الاعتماد عليها في أي علمية مستقبلية تحدد شكل سورية وموقع القوى المجتمعية المستقبلي.

وبالرغم من سعي النظام إلى السيطرة على كامل البلاد، إلا أن المجتمع العلوي لا يخلو من مؤيدي فكرة التقسيم، أو الاتحاد على أساس طائفي، فقد أعرب الكثيرون عن تأييدهم إما لدولة علوية مستقلة، أو لسوريا فيدرالية. يقول ليث، وهو ضابط في المخابرات: "يمكن للأقليات في سوريا أن تعيش بدون نظام، ولكن في دولتهم الخاصة، وليس في سوريا الموحدة". ويضيف: "نحن كعلويين نعيش آمنين سواء كنا تحت سيطرة هذا النظام أو في دولتنا المستقلة".[1] حيث تتميز المناطق العلوية باستقرار يغيب عن غالبية المناطق السورية الأخرى، وهو ما يدفع إلى ظهور دعواتٍ من قبل نخب علوية إلى النأي بالذات عن المجموع السوري، عبر دولنة إقليم خاص بهم، في ظل تعزز البعد الطائفي للنزاع القائم في سورية. حيث يذهب كثير منهم إلى أن سقوط نظام الأسد سيعني سقوط العلويين كطائفة، وربما

[1] Elizabeth Tsurkov," Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect", 2019-6-22 ,
https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/



تعرضها لعمليات إبادة طائفية انتقامية. وبالتالي، فإن الإحساس بفقدان القدرة على حكم سورية كاملة، يدفع النخب العلوية إلى طرح بدائل تتمثل في دولنة إقليم الساحل السوري.1

وأثناء المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة، ظهرت على الطاولة فكرة الفرز السكاني، وكان لهذه الفكرة بعد طائفي، ولذلك كانت حساسة جدا، وكمثال على الفرز السكاني ما سمي باتفاق البلدات الأربع، ووفق هذا الاتفاق تقوم قوات المعارضة بإخلاء بلدتي الزبداني ومضايا المحاصرتين من قبل قوات النظام وذاتا الغالبية السنية مقابل إخلاء قريتين شيعيتين هما كفريا والفوعة في محافظة إدلب.2

رأى فابريس بالانش أن احتمال انفصال المنطقة العلوية عن سوريا ليس بدون أساس، وبالانش يرى دلالات على احتمال ذلك سواء في شبكة المواصلات الحديثة، أو في وجود قواعد عسكرية في مناطق العلويين تحديدا، وهو يعتبر وجود الشبكة والقواعد ذا أهمية استراتيجية للدفاع عن الأراضي العلوية في الداخل السوري. 3 ولكن فان دام يقدم تصورا مختلفا حيث يقول بأنه ليس ثمة خطر جدي من إمكانية تفكيك سوريا جغرافيا، أقله إذا كان قرار هذا التفكيك يعود للشعب السوري نفسه، إذا لا يريد أي من السوريين العلويين أو الدروز أو الإسماعيليين أو المسيحيين أو السنة تفكيك سوريا، كل ما في الأمر أن البعض من الأفراد من جماعات طائفية، يعتقد أن أبناء طوائف أخرى تريد التقسيم. 4

كما أن التقسيم أو حتى تطبيق اللامركزية يعني أيضا أن النظام الذي يهيمن عليه العلويون سيخسر سيطرته على سوريا، وربما رأي العلويون، بشكل عام، أن تقلص سيطرة النظام على البلاد هو خطر على جماعتهم، ما يؤدي أيضا إلى خسارة الامتيازات التي يتمتع بها عدد كبير من العلويين.5

---

[1] عبد القادر نعناع،" أثر ثورات الربيع العربي في النزعات الانفصالية "مرجع سابق ص100

[2] نيقولاس فان دام، "تدمير وطن -الحرب الأهلية في سوري"، جنى تامر للدراسات والنشر، بيروت، 2018، ص 157

[3] نيقولاس فان دام، "تدمير وطن -الحرب الأهلية في سوري"، جنى تامر للدراسات والنشر، بيروت، 2018، ص 186

[4] نيقولاس فان دام، "تدمير وطن -الحرب الأهلية في سوري"، جنى تامر للدراسات والنشر، بيروت، 2018، ص 186

[5] نيقولاس فان دام، "تدمير وطن - الحرب الأهلية في سوري"، جنى تامر للدراسات والنشر، بيروت، 2018ص 191



في تشرين الأول من عام 2020 اندلعت حرائق ضخمة في المنطقة الساحلية " منطقة تمركز العلويين" وقد أدت الحرائق إلى أضرار اقتصادية هائلة، ولكن، كان لافتا حملة التشفي الكبيرة التي انطلقت على صفحات التواصل الاجتماعي بما يحصل في الساحل، وليس من الصعب أن يكتشف المرء بأن الغالبية العظمى من الشامتين بما حصل هم من السنة، وأن منبع الشماتة هو أن مناطق العلويين الذين دعموا النظام وتسببوا بمقتلة للسنة وتهجيرهم باتت تحترق مثلما احترقت مناطقهم بسبب طائرات النظام. وكان لافتا بأن حملة الشماتة وإن كان قسم لا يستهان به يمكن أن يكون محسوبا على تيار الإسلام السياسي السني، ولكن المدقق أكثر يجد أن غالبية التيارات والفئات السنية رأت بما يحدث عقابا على ما ارتكبه العلويون بحقهم، كل هذا لا بد أن يفتح الباب واسعا أمام سؤال الهوية المستقبلي لسورية وقدرة مكونات المجتمع السوري على التعايش مع بعضها البعض. وإن كانت حرائق الساحل ستنطفئ نارها ويبرد جمرها ولكنها أظهرت بشكل واضح أن هناك جمرا أكثر خطورة يعتمل تحت رماد القهر والظلم والقتل الذي مارسه النظام وبرضا العلويين بحق المجتمع السوري.

صورة لوصول الحرائق الى القرداحة

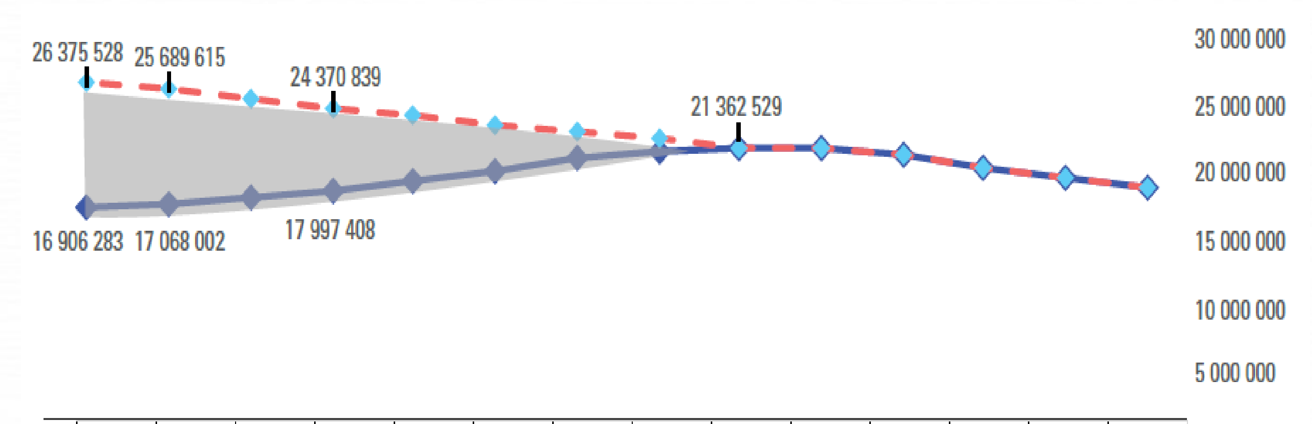




المطلب الثاني: اقتصاد الأسد بعد عام 2011

تراجع الاقتصاد السوري في معظم المؤشرات خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،[1] وعانى النظام منذ بداية 2011 أزمة اقتصادية خانقة تصاعدت حدتها سنة تلو أخرى، فتهاوت قطاعات الاقتصاد وانخفضت قيمة الليرة السورية وارتفع المعدل العام للأسعار ودخل الاقتصاد في ركود تضخمي. وشكل عام2020 عاماً استثنائياً بسبب إقرار قانون قيصر وما تبعه من عقوبات أوصلت سعر صرف الليرة مقابل الدولار في بعض الفترات إلى مستوى غير مسبوق وهو 3500 ليرة سورية، كما عانى النظام من أزمات متلاحقة ناتجة عن فقدان الحاجيات الأساسية كالبنزين والخبز وانتشرت صور طوابير الانتظار للمواطنين في مناطق النظام للحصول ع لى هذه الحاجيات وقد ساهم هذا في ارتفاع حدة الانتقادات من المواطنين الموجودين في مناطق سيطرة النظام وعدم الرضى الشعبي حيال الظروف المعيشية السيئة، ويمكن تلمس واقع الاقتصاد الحالي من خلال رصد أبرز المؤشرات الاقتصادية بعد عام 2011. فبعد عام 2011 انخفض عدد السكان بنسبة 21 في المائة، من 21 مليون نسمة إلى 16.9 مليون نسمة في الفترة 2018 - 2010. [2]

شكل رقم 12 سكان سورية، 2005-2018 (الفعلي-وفي حال عدم نشوب الصراع)



[1] نشوان الأتاسي،" تطور المجتمع السوري 1831-2011، ص322

[2] الاسكوا،" تقرير سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" الأمم المتحدة، 2020، ص25



وبلغ العدد الإجمالي للنازحين داخلياً غير الطوعيين واللاجئين حوالي 12 مليوناً أو نصف عدد السكان قبل النزاع. والأشخاص الذين تمكّنوا من النجاة يواجهون واقعاً يومياً صعباً. وفي عام 2019، كان أكثر من 11.7 مليون شخص لا يزالون بحاجة إلى شكل واحد على الأقل من المساعدة الإنسانية، من بينهم 5 ملايين شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة. وكان نحو 6.5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي إضافةً إلى 2.5 مليون شخص عرضة لانعدام الأمن الغذائي الحاد. والتدمير الواسع النطاق للبنى الأساسية التعليمية والصحية يلقي بظلاله على آفاق التنمية البشرية الحالية والمقبلة، ولا سيما بالنسبة لجيل كامل من الأطفال في سن الدراسة.[1]

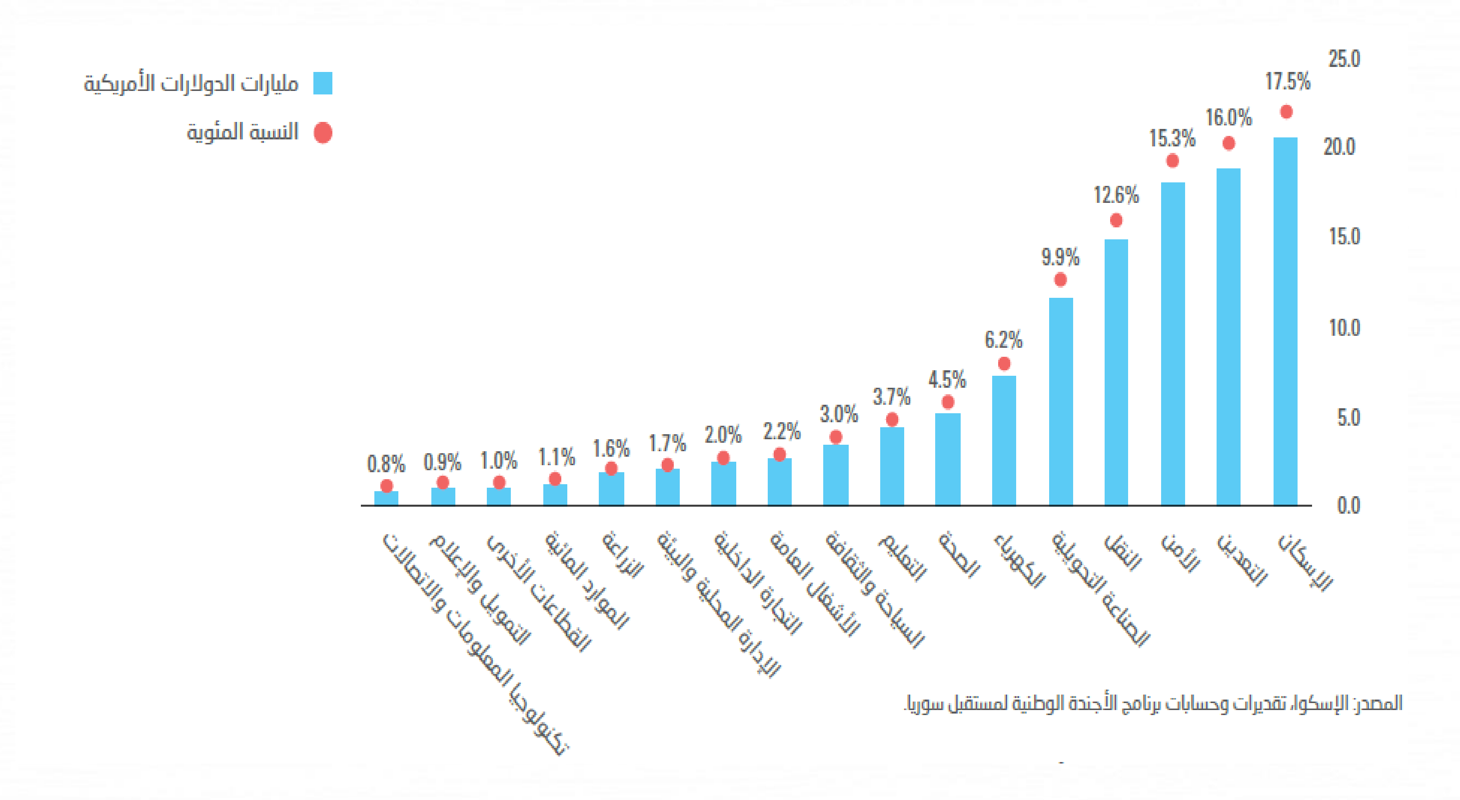
وكانت الخسائر الاقتصادية فادحة بالقدر نفسه. وبحلول نهاية السنة الثامنة من النزاع، بلغت أضرار رأس المال المادي، حسب التقديرات، 117.7 مليار دولار. وعندما تُضاف هذه الأضرار إلى خسائر الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت حسب التقديرات 324.5 مليار دولار، يصل مجموع الخسائر الاقتصادية إلى 442.2 مليار دولار. وكان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بحلول نهاية عام 2018، يمثل 46 في المائة من مستواه في عام 2010. وقد تراكمت الأضرار الناجمة عن النزاع في سبعة من أكثر القطاعات تطلباً لرأس المال، وهي الإسكان والتعدين والأمن والنقل والصناعة التحويلية والكهرباء والصحة. وكان الإسكان هو الأشد تضرراً، بنسبة 17.5 في المائة من المجموع، يليه قطاع التعدين بنسبة 16 في المائة.[2]

[1] الاسكوا،" تقرير سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" الأمم المتحدة، 2020، ص11

[2] الاسكوا،" تقرير سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" الأمم المتحدة، 2020، ص11



شكل رقم 13 توزيع خسائر رأس المال المادي حسب القطاع، للفترة (2011 -2018) بمليارات الدولارات وحسب الأسعار في عام 2010[1]



المصدر: الإسكوا، تقديرات وحسابات برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا.

وكان نصيب كل من حلب وريف دمشق وحمص والرقة وإدلب ودير الزور2 من الدمار الذي لحق بها، مجتمعة، ما نسبته 81.8 في المائة من مجموع الأضرار لرأس المال المادي. وكانت حصة حلب من الأضرار 32.5 في المائة، وحصة ريف دمشق 19.3 في المائة، أي ما مجموعه 51.8 في المائة. 3

---

[1] نفس المصدر

[2] جميع هذه المحافظات تعتبر سنية الطابع

[3] الاسكوا، " تقرير سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" الأمم المتحدة، 2020، ص49

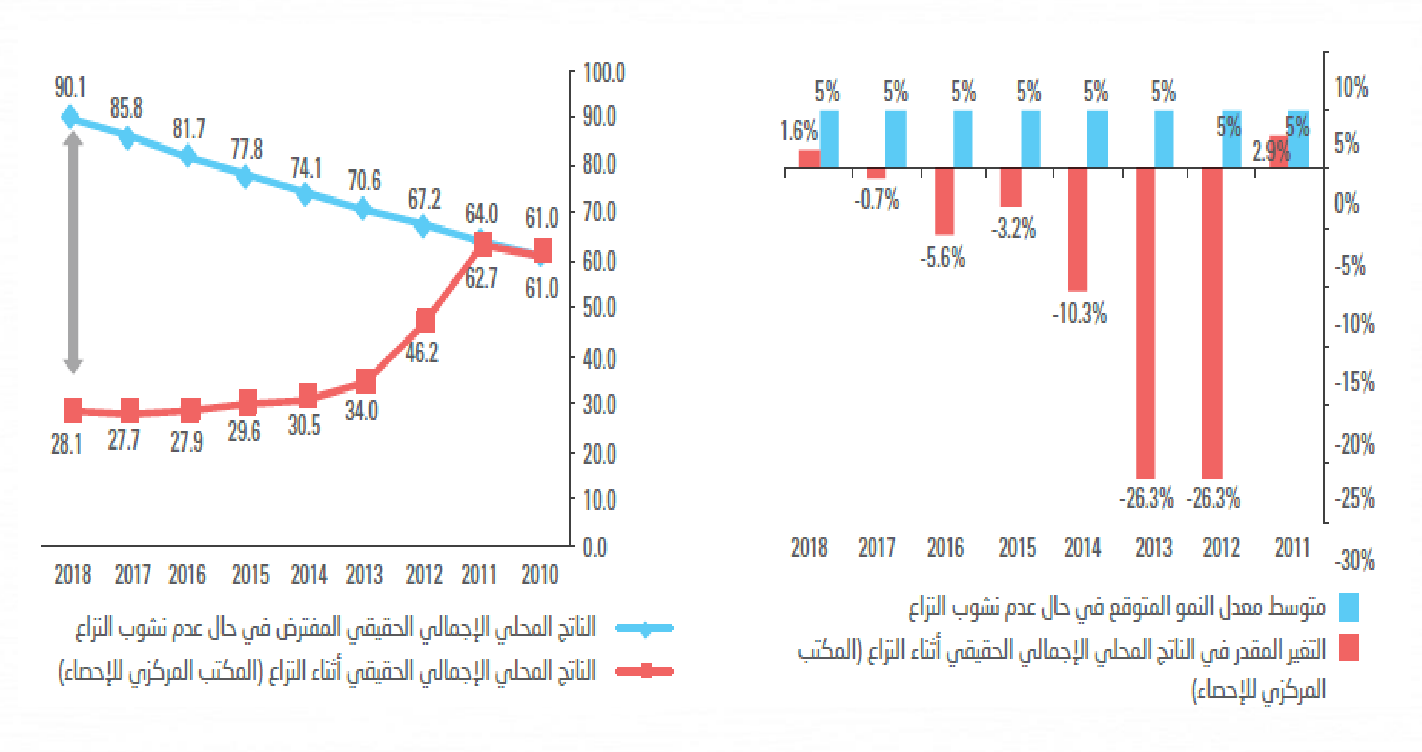
شكل رقم 14 حجم الخسائر لرأس المال البشري موزعة على المحافظات:

حلب 26.4 - 32.5%
ريف دمشق 15.7 - 19.3%
حمص 6.5 - 8.0%
الرقة 6.7 - 8.3%
إدلب 5.6 - 6.9%
دير الزور 5.5 - 6.8%
درعا 4.5 - 5.6%
حماة 3.6 - 4.4%
دمشق 2.4 - 3.0%
اللاذقية 1.9 - 2.4%
الحسكة 1.3 - 6%
طرطوس 0.4 - 0.5%
السويداء 0.3 - 0.4%
القنيطرة 0.3 - 0.4%

يمكن تبيّن التأثير الاقتصادي للنزاع بسهولة من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي السوري. ووفقاً للبيانات الرسمية، فقد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بحلول نهاية عام 2018، ما نسبته 54 في المائة من المستوى الذي كان عليه في عام 2010. وفي عام 2011، بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.9 في المائة، بعد أن كانت 5.2 في المائة في عام 2010. ومع تأجج العنف في عامي 2012 و2013، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 26 في المائة في كل عام. ومع استمرار النزاع في أعوام 2014 و2015 و2016، تفاقم الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولكن بمعدلات أبطأ، بلغت على التوالي: 10.3- في المائة و-3.2 في المائة و-5.6 في المائة، وذلك بسبب التقلص الذي وقع في قاعدة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.



شكل رقم 15 يعبر عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي وفق السيناريوهين الفعلي والافتراضي خلال الفترة 2018 -2011 بالنسبة المئوية، والخسارة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2018 - 2011 بمليارات الدولارات الأمريكية. 1



كما انخفضت الصادرات السورية من 8.7 مليار دولار في عام 2010 إلى 2.3 مليار دولار في عام 2012، واستمرت في تراجع مطرد، حتى وصلت إلى0.72 مليار دولار في عام 2018. وجاء هذا التدهور نتيجة لتعطل سلاسل الإنتاج والتجارة بسبب الأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية، والعقوبات المفروضة على النظام.

أما سعر الصرف فقد شهد انهيارا كبيرا جدا، فمع بداية عام 2011 كان سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية 46 ليرة وفي حزيران 2020 بلغ سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة السورية في السوق السوداء 3500 ليرة سورية ليعود بعدها وينخفض لحوالي 2600 ليرة سورية، وقد كان لانهيار سعر الصرف آثار مدمرة وخاصة على طبقة أصحاب الدخول

[1] الاسكوا،" تقرير سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" الأمم المتحدة، 2020، ص50



الثابتة وفق الليرة السورية وهم نسبة كبيرة ممن هم محسوبين على النظام كعناصر الجيش والأمن وموظفي الدولة.

ومن بين العوامل التي ساهمت في هبوط قيمة الليرة والارتفاع العام في الأسعار على مدار الأعوام التسعة للثورة؛ استنفاذ النظام لاحتياطي العملة الصعبة، والاعتماد المتزايد على التمويل بالعجز في جميع موازنات أعوام الثورة فزادت المديونية الداخلية لأربع ترليونات ليرة سورية، أي ما يعادل 8 مليار دولار وقد أسهم هذا في زيادة العرض النقدي وظهور آثار تضخمية واضحة، وتشوه في الموازنة العامة حيث ارتفع عجز الموازنة من 195 مليار ليرة عام 2011 إلى 946 مليار ليرة في موازنة العام 2019، وانخفض حجم الموازنة العامة بالدولار من 17 مليار دولار في 2011 إلى 7 مليارات دولار في 2019، كما ارتفع الدين الخارجي بنسبة 63% من الناتج المحلي الإجمالي السوري في 2015 جراء اعتماد النظام على المساعدات الأجنبية من إيران وروسيا عبر ديون غير مصرّح بها وهو ما يعرض الأجيال المقبلة والاقتصاد لمخاطر الديون وإملاءات الدائنين.1 و فشل النظام في تلبية احتياجات البلاد من المحروقات من بنزين ومازوت وغاز وكهرباء. إذ تحتاج سورية يومياً: 136 ألف برميل خام، ونحو 4.5 مليون ليتر بنزين، و6 ملايين ليتر مازوت، و7000 طن فيول، و1200 طن غاز منزلي أو 120 ألف أسطوانة غاز، حيث وصل العجز في مادة المازوت إلى 90 يوماً، والبنزين إلى 108 أيام، والغاز إلى 45 يوماً.

في قطاع الطاقة هبط إنتاج النفط في عام 2019 بنسبة 94% عن مستويات 2010 ولا شك أن هذا الحجم من الإنتاج غير قادر على الإيفاء بالاحتياجات اليومية سوى بـ 18%. كما انخفض إنتاج الغاز بنسبة 51% من 34 مليون متر مكعب في 2010 إلى 17.5 مليون متر مكعب يومياً في 2019، واعتمد النظام على استيراد الكمية المتبقية من الخارج لتغطية الاحتياجات اليومية، وأمام النقص الحاصل للغاز في الأسواق المحلية ارتفعت أسطوانة الغاز في السوق السوداء لأكثر من 10 آلاف ليرة.2

[1] الاقتصاد في مناطق النظام. مؤشرات متدنية عام 2019 وسيناريوهات الهبوط خلال 2020، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 10-6-2020 https://cutt.us/B96cp

[2] الاقتصاد في مناطق النظام. مؤشرات متدنية عام 2019 وسيناريوهات الهبوط خلال 2020، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 10-6-2020 https://cutt.us/B96cp



وخلافاً لما كان عليه الحال قبل عام 2011، حيث تركّز على التنوع النسبي والاعتماد على الذات، فإنها اليوم أقل تنوعاً من الناحية الاقتصادية، والمجتمع ككل أكثر اعتماداً على المساعدة الخارجية. ويواجه البلد خطر أن تترسّخ سلطة أمراء الحرب والمنتفعين من الأعمال التجارية المتصلة نتيجة اقتصاد الحرب الذي ساد في النزاع.

ومن المتوقع أن يكون الفقر المدقع قد ازداد في سورية خلال النزاع، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم، حسب التقديرات، 40 في المائة من مجموع السكان في عام 2019. ويمثل هذا ارتفاعاً حاداً في معدلات الفقر المدقع مقارنة بمستويات عام 2010، التي لم تتجاوز تقديراتها واحداً في المائة. واستناداً إلى خط الفقر مقيساً بالعيش على 3.50 دولار، الذي هو أكثر اتساقاً مع قيمة ما قبل النزاع ، كان معدل الزيادة مقارنة بمستويات عام 2010 أكثر من 400 في المائة، إذ بات قرابة 77 في المائة من السكان يعيشون تحت هذا الخط في عام 2019. 1 وأما الأمم المتحدة فترفع النسبة الى 83% 2 حسب تقديرات 2015 ومع انهيار قيمة العملة السورية في عام 2020 وصلت نسبة الفقر حسب الأمم المتحدة الى 90% 3 ، وقد تصدرت سوريا قائمةَ الدولِ الأكثرِ فقراً بالعالم ِبنسبةٍ بلغت "اثنين ِوثمانين بالمئة فاصلة خمسة" بحسبِ بياناتِ موقع World By Map العالمي، 4 وعليه بات عام 2020 عاما كارثيا اقتصاديا على النظام، ونجم هذا الواقع الاقتصادي عن عدة عوامل:

أولاً: إصرار النظام على اعتماد الحل العسكري والسير فيه مهما كانت التكاليف، وعدم فسح المجال أمام التسوية السياسية مما ضاعف من أثار الصراع.

ثانيا: العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية وفق قانون قيصر والتي تهدف إلى تجفيف المنابع الاقتصادية للنظام، وقد تضخم تأثير العقوبات بسبب الأزمة المالية التي

[1] الاسكوا،" تقرير سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" الأمم المتحدة، 2020، ص

[2] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة تقرير الجمهورية العربية السورية،" لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية 2019"، 1-3-2019، https://hno-syria.org/ar/#sector-needs

[3] الأمم المتحدة: تفاقم أزمة الجوع في سوريا و90 بالمئة تحت خط الفقر DW، https://2u.pw/pmWUy

[4] POPULATION BELOW POVERTY LINE ، https://www.citypopulation.de/en/world/bymap/Poverty.html

لحقت بلبنان – الذي يعد منفذاً حيوياً للسوريين – منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، ما أدى إلى تفاقم النقص والتدهور في قيمة العملة.

ثالثا: عجز النظام عن إعادة السيطرة على منابع الطاقة في شرق الفرات نتيجة الوجود الأمريكي في المنطقة.

رابعا: التدمير الذي لحق بالبنية التحتية نتيجة امتداد الصراع لأكثر من 10 سنوات.

خامسا: مغادرة قسم كبير من رؤوس الأموال إلى خارج سورية. وبعد أن أسّس رجال الأعمال السوريون مؤسسات خارج سورية، ترسّخت رؤوس أموالهم في الخارج، ولم تعد متحرّكة، ما يقلل من احتمال عودتها بسهولة إلى الجمهورية العربية السورية.[1] ولملء هذا الفراغ، ظهرت طبقة جديدة من الأثرياء المنتفعين من النزاع، ممن ازدهرت أعمالهم بسبب انتشار الفوضى، وانتهاك العقوبات، وندرة المواد. وقد كانت هذه الجهات الفاعلة الاقتصادية تحظى إلى حد ما بتأييد الحكومة، وتتألف من عدة مجموعات وهي:

المجموعة الأولى: هي منتهكو العقوبات. وبعد أن استهدفت العقوبات رجال الأعمال المعروفين بتحالفهم الوثيق مع الحكومة، أُتيحت فرصة للمشغلين غير المعروفين من المرتبة الثانية، الذين لهم علاقات مع الخارج، لاستبدال رجال الأعمال في تسهيل التبادل بين الشركات العامة السورية والأسواق الخارجية، مثل استيراد السلع الأساسية.[2]

أما المجموعة الثانية: فهي الوسطاء الذين يُبرمون صفقات اقتصادية عابرة لخطوط القتال، مثلا، كان القاطرجي يسهل التبادل بين النظام وتنظيم الدولة الإسلامية لضمان استمرار تدفق النفط والغاز من شرق سوريا إلى محطات توليد الطاقة التي تديرها الدولة في غرب البلاد، والمنفوش الذي كان المسؤول عن إدخال المواد الغذائية إلى داخل الغوطة الشرقية المحاصرة، وفي كل منطقة، هناك صرافون حوّلوا عبر خطوط القتال ما يصل إلى 5 ملايين

[1] الاسكوا،" تقرير سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" الأمم المتحدة، 2020، ص20

[2] الاسكوا،" تقرير سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" الأمم المتحدة، 2020، ص20



دولار في اليوم مقابل الحصول على عمولة بنسبة 1 أو 2 في المائة (طبقة انتهازية لا تجيد العمل الاقتصادي العادي)

وتتكون المجموعة الثالثة من أمراء الحرب الذين يستحوذون على جزء من التدفقات الاقتصادية، وقد أصبح بعض قادة الميليشيات الموالية للحكومة فاحشي الثراء وتمتّعوا بأسلوب عيش باهظ. ومن المثير للاهتمام أن أنشطتهم الاستغلالية أدت إلى تأسيس شركات أمنية ترعاها الحكومة ومن مهامها حماية القوافل من الميليشيات الموالية للحكومة. وعليه، بعد عام 2011 تفكك الاقتصاد السوري ويمكن القول إننا اليوم أمام اقتصاد دولة فاشلة وما ملأ الفراغ هو اقتصاد حرب يفتقر إلى التماسك ويعزّز نفوذ سماسرة الحرب والمنتفعين منها وأمرائها علاوة على المهرّبين وهو اقتصاد عاجز عن سد الاحتياجات المطلوبة من النظام ، خاصة وأن كرة ثلج العقوبات ما زالت في بدايتها وطالما بقي النظام رافضا للتسوية السياسية فان حجم الضغط الدولي عليه سيزيد، ومع أن النظام استعاد السيطرة على أجزاء كبيرة من البلد، ولكن قدرة مؤسساته على تقديم الخدمات تدهورت، ولطالما عمل النظام على إيجاد معادلة استقرار قائمة على أن النظام يضمن للموظفين راتب حد الكفاف، مع تغاضيه عن انتشار الفساد وهو الباب الذي ربط الكثيرين بالنظام، ولكن الواقع الاقتصادي اليوم يسي بمعادلة مختلفة فالراتب الوسطي للموظف في المؤسسات العامة لدى النظام لا يتجاوز 25دولار أميركي وبالتالي فحتمية اللجوء للفساد اليوم لا تتعلق بالبحث عن الغني بل بتأمين المستلزمات الأساسية للحياة وعليه بات النظام أمام خلل بنيوي لا يمكن إصلاحه، ومعادلة الاستقرار السابقة لم تعد صالحة بعد.

في أيلول 2019 بدء سعر صرف الليرة السورية بالانهيار فتداعي رجال الأعمال المحسوبين على النظام وبضغط منه للتبرع بمبالغ مالية لدعم سعر صرف الليرة السورية الذي وصل لحينها إلى حوالي 650 ليرة سورية وبحسب وسائل إعلام محلية واكبت الاجتماع، ومنها موقع



"سيرياستبس"، فإن سامر فوز تبرع في الاجتماع بعشرة ملايين دولار من أجل دعم الليرة السورية،1 بالإضافة لتبرعات أخرى من رجال الأعمال.

وبعد مرور عام كان مليء بالصدمات الاقتصادية للنظام وعلى رأسها إقرار قانون قيصر وما تبعه من عقوبات بحق النظام، اندلعت موجة حرائق كبيرة جدا في المنطقة الساحلية في سورية، وتحدث وزير الزراعة محمد حسان قطنا في مقابلة مع إذاعة "شام إف إم" المحلية عن "45 حريقا في اللاذقية و33 في طرطوس" وأخرى في حمص. ورجح أن تكون هذه المرة الأولى التي تشهد فيها سوريا "هذا العدد من الحرائق في يوم واحد".2 وأعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" عن حجم الأضرار والخسائر الناجمة عن الحرائق التي شهدتها سوريا، وأن النيران ألحقت الضرر بممتلكات حوالي 28 ألف أسرة أي 140 ألف شخص، مشيرة إلى أن ما يصل إلى 25 ألف شخص نزحوا بسبب الحريق، وفقاً لتقديرات أولية نشرها "أوتشا". وأفاد بأنه خلال الفترة من 8 إلى 10 تشرين الأول، تم الإبلاغ عن 156 حريقا على الأقل، موضحا أن محافظة اللاذقية شهدت (95) حريقا وطرطوس (49) وحمص (12). وأوضح أن الحرائق تسببت بتدمير المنازل وإلحاق الضرر في الأراضي الزراعية وفقدان الكهرباء وإمدادات المياه ومحدودية الوصول إلى الخدمات مثل المستشفيات، مبينا أنه تم الإبلاغ عن تدمير أكثر من 9000 هكتار من الأراضي الزراعية والغابات.3

وبعد هذه الحرائق تداعى رجال الأعمال إلى إطلاق حملات تبرع لمساعدة المتضررين من الحرائق وفيما يلي جدول يوضح ما قامت به غرفة صناعة دمشق وريفها وهي أقوى غرف التجارة في سورية من جمعه للمتضررين والبالغ حوالي 200 مليون ليرة سورية. أي ما يعادل أقل من 100 ألف دولار أمريكي فقط. 4

[1] سامر فوز يتبرع بعشرة ملايين دولار لدعم الليرة السورية، عنب بلدي، 29-9-2019
https://www.enabbaladi.net/archives/331177#ixzz6bfLZYVAX

[2] النيران تلتهم مناطق حرجية واسعة بسوريا ولبنان في أكبر سلسلة حرائق تشهدها المنطقة، 10-10-2020 ، https://2u.pw/IU6K3

[3] الأمم المتحدة تعلن عن حجم خسائر الحرائق في سوريا، 14-10-2020، https://2u.pw/WmeZ2

[4] منشور على صفحة اعمار سورية بتاريخ 11-10-2020 https://www.facebook.com/330639310602972/posts/1291088697891357/



قائمة المتبرعين من الصناعيين والتجار ضمن حملة غرفة صناعة دمشق وريفها لدعم المتضررين في حرائق الساحل			
الرقم	الاسم وقيمة التبرع	الرقم	الاسم وقيمة التبرع
1	وسيم القطان ٤٠ مليون ليرة	16	شركة شموط شاحنة مواد غذائية
2	عامر خيتي ٤٠ مليون ليرة	17	شركة زنبركجي تبرع مادي لم يحدده
3	محمد حمشو ٣٠ مليون ليرة وسيارة مواد غذائية	18	بسام سلطان البسة أطفال بقيمة ١٠٠ الف ليرة
4	أديب كبور ٢٠ مليون ليرة إضافة سيارة من منتجات شركته	19	محمود المفتي مواد عينية ومبالغ نقدية
5	الدكتور سامر الدبس بخمسة مليون ليرة	20	وضاح الخضر مليون ليرة وسيارة أغذية
6	فؤاد العاصي شركة الهرم ١٠ ملايين ليرة	21	شركة بتنجانة اخوان تبرع بالتكفل بمصاريف زراعة ١٠ الاف شجرة زيتون ومواد عينية غذائية ومنظفات
7	طريف الاخرس ٢٠ مليون ليرة	22	حسام عابدين مبلغ نقدي مليون ونصف
8	شركة دعبول مدار للألمنيوم ١٠ مليون ليرة	23	ايمن مولوي مواد منظفات ومليون ليرة
9	هيثم جود "٥" مليون ليرة وسيارة مشروبات غازية	24	هشام عرب الحلبي مليون ليرة
10	محمد أكرم الحلاق شاحنة منظفات	25	محمد العقاد ٢ مليون ليرة
11	مهند دعدوش ألبسة ولادية ومبلغ نقدي	26	محمودد خورشيد معمل بوظة امية سيارة سكر
12	حسام عابدين ٢ مليون ليرة مواد عينية	27	عمار البردان سيارة معلبات
13	طلال قلعة جي مواد عينية ومبلغ نقدي هو مليون ليرة	28	حسام الطير ١٫٥ مليون ليرة
14	لؤي نحلاوي كمية من مدافئ	29	زهير داوود للحلويات ٢ مليون
15	عدنان الساعور ٢٠ طنا من المواد غذائية	30	مازن حسن مليون ليرة



تعطي هذه الأرقام دلائل مهمة جدا؛ إما لجهة عدم قدرة النظام على الضغط على رجال الأعمال لدفعهم للدفع، وهو أمر مشكوك فيه لأن النظام ما زال يمتلك من وسائل الإجرام ما يخضع بها طبقة رجال الأعمال، أو أنه فعليا حتى رجال الأعمال باتوا أمام مأزق اقتصادي، ومن منقلب آخر، قد يكون رجال الأعمال الدمشقيين وبشكل لا إرادي فضلوا عدم مشاركة أموالهم مع من يعتقدون أنهم من اغتنوا من الحصراع في سورية ومن وجود النظام وهم غالبية سكان الساحل وهم العلويون. وعليه، يمكن القول بأن رسالة رجال الأعمال للنظام واضحة ومفادها: بلغ السيل الزبى، ولعل المتابع لما ينطق به عموم السوريين في مناطق النظام وبعض النخب هناك خير مؤشر على ذلك، حيث كتب أحد الكتاب الصحفيين في مناطق النظام عبارة من كلمتين توحي بحقيقة الوضع حيث كتب على صفحته المنشور التالي: " تشيرنوبيل اجتماعي" في كناية عن انفجار المفاعل النووي في تشيرنوبيل وما سببه من كوارث، ولسان حاله يقول: إن المجتمع السوري أصبح نتيجة الضغوط أقرب إلى حالة تشرنوبل بانتظار انفجاره.

حسب ابن خلدون: إن الحكام في طور هرم الدولة يجد خزائن الدولة فارغة أو تكاد، فتقع الدولة في ضائقة مالية، وأمام هذه الضائقة المالية الخانقة يضطر صاحب الدولة وحاشيته وجنوده إلى البحث عن مصادر أخرى، مصادر «غير طبيعية»، للحصول على المال، منها مصادرة أصحاب الجاه لمن دونهم ممن نمت ثروتهم بالتجارة أو الأمارة أو غيرهما، وعليه يمكن فهم ما قام به النظام بحق العديد من أصحاب رؤوس الأموال في هذا السياق وعلى رأسهم رامي مخلوف الواجهة المالية لعائلة الأسد، فرغم أن الصراع قد يحمل في طياته بعدا سياسيا هدفه إضعاف أي مراكز قوة داخل الطائفة العلوية، ولكنه أيضا، ينم عن عمق الأزمة الاقتصادية التي يعيشها النظام والتي تدفع بشار للعمل على تركيز كل المقدرات بيده، وكما يقال بالمثل الشعبي " التاجر المفلس يبحث في دفاتر الحسابات القديمة" ومما يزيد الطين بلة بالنسبة لبشار؛ هو الأزمات الاقتصادية لحلفائه الروس والإيرانيين، والتي دفعتهم للبحث عن أي فرصة اقتصادية محتملة في سورية، وكعادة النظام، فقد أعطى الأولوية للمصلحة



السياسية في ضمان استمرار الدعم الروسي والإيراني له على حساب المصلحة الاقتصادية. وبالتالي يمكن القول إن العامل الاقتصادي بات عنصرا ضاغطا جدا على النظام، ومع أن تداعيات الوضع الاقتصادي قد تكون متباينة ما بين الطبقات الاجتماعية، فالطبقة المسحوقة وخاصة من السنة ستتأثر بشكل كبير بسبب تأثر مناطقها بشكل مضاعف عن باقي المناطق، أما نسبة لا يستهان بها من العلويين إضافة لرجال الاعمال الموالين للنظام فقد استفادت في مراكمة ثروات خلال الفترة الماضية، وهي بذلك بحاجة للنظام للمحافظة على هذه الثروات، ولكن النظام وتحت الضغط الاقتصادي سيكون مضطرا للضغط على هذه الشرائح، وبالتالي قد يتحول النظام إلى مشكلة لهذه الفئات، أو بالحد الأدنى، العاجز عن تلبية متطلبات هذه الفئات، وعليه، سيبقى العامل الاقتصادي مؤذنا بانهيار للنظام قد يكون وشيك.

الخلاصة:

بعد عام 2011 دخل نظام الأسد اختبارا مصيريا لعبت فيه عدة عوامل دورا في استمراره؛ على رأسها التدخل الإيراني والروسي والتردد الغربي ومشاكل المعارضة البنيوية، وفي سبيل حصر العناصر ضمن اهتمامات الدراسة ومؤشراتها ضمن سياق النظرية الخلدونية؛ يمكن الوصول إلى النتيجة التالية:

على الصعيد العصبوي العلوي عادت العصبية العلوية لتفرض نفسها باختيار الوقوف بجانب النظام انطلاقا من عنصر الخوف الطائفي كمحدد لطريقة التفكير العصبي. وبالتالي، حسمت الغالبية من العلويين أمرها بالوقوف معه حتى أخر رمق وسكوتهم عن كل جرائمه، ومنها جرائم الإبادة باستخدام أسلحة التدمير الشامل " الكيماوي"، وقد ضمن هذا الموقف – لحد الآن - للعلويين المحافظة على جزء من موقعهم السلطوي ما قبل 2011، ولكن، مقابل فاتورة كبيرة من شباب الطائفة، وفي نفس الوقت، فإن صمود العصبية العلوية وبشكل فارقعن أحداث الثمانينات لم يكن بشكل مفرد، فالعصبية الكردية أصبحت موجودة والأغلبية السنية باتت أيضا تسيطر على أراض خاضعة لها.



وكلا المجموعتين باتتا محميتين من قوى تفوق النظام قدرة. وعليه، يمكن القول: إن فكرة الحسم العسكري باتت بعيدة المنال عن العلويين والتفكير بمآلات المستقبل لابد وأنها باتت ثقيلة عليهم، ومع زيادة القناعة بأن الضمان الأساسي اليوم للنظام لم تعد عائلة الأسد فقط، بل الوجود العسكري الروسي فإن فكرة إزاحة بشار باعتباره الضامن للطائفة وإحلال الروس مكانه فكرة تحمل احتمالية لا يستهان بها، ولكن يبقى على الروس أن يمتلكوا ما يضمن لهم النفوذ الحاسم على غالبية العلويين، وهو ما لم تظهر ملامحه حتى هذه اللحظة، ولعل السعي الروسي لإيجاد مراكز قوى عسكرية بديلة عند الضرورة كنموذج " النمر" سهيل الحسن يمكن قراءتها في هذا السياق. أما فكرة الترويج بدور مستقبلي لأسماء الأخرس كبديل عن بشار الأسد فهي فكرة سطحية فلن يشكل شخص سني مهما كان قربه من رأس النظام أي ضامن للطائفة العلوية وعليه لن يتلفوا حوله، كما أن الغالبية لن ترى في هذا الخيار حلا مرضيا لها، لذلك يمكن الوصول إلى أن العصبية العلوية ما زالت متماسكة ولكن موقع بشار الأسد فيها هو الذي أصبح مهددا، ولكن يبقي السؤال المهم: هل يمكن للعلويين التفكير في استبدال بشار الأسد؟ وما هو الضامن أن هذا التغيير لن ينتج كرة ثلج لن يستطيعوا إيقافها تودي بكل موقعهم السلطوي؟

تاريخيا كان وقوف العلويين مع رأس السلطة المتحدر من عائلة الأسد هو الحالة الطاغية على سلوك العلويين، ولكن نموذج إسماعيل خير بك وتخلي العلويين عنه وقبول العلويين لإعادة الاندماج ضمن الدولة السورية قد تعطي مؤشرات مختلفة فميزان القوى بين الدول قد يفرض نفسه لإيجاد حل لسورية ومن الحتمي بأن بشار الأسد سيدفع ثمن ذلك الحل لا محالة نتيجة ما قام به خلال السنوات التالية، كما أن التجربة التاريخية تعطي نتيجة بأن العلويين يقرأون موازين القوى ويقبلون التراجع إذا ما شعروا بأنهم لن يستطيعوا الوقوف في وجه ما سيفرضه ميزان القوى وهذا لا يعني تنازلهم المطلق بل يعني قبولهم ببعض التنازلات مثل قبول تغيير بشار الأسد أو القبول بحل فيدرالي أو تقسيم لسورية، إذا، فدولة الأسد قد تشهد انهيارا قادما، ولكن ذلك قد لا يعني بالضرورة زوال موقع العصبية العلوية ضمن النظام السياسي القادم، وإن كان هذا الموقع سيشهد انحسارا نسبيا بالضرورة .



وعلى الصعيد الاقتصادي يبدو أن قانون قيصر وجه ضربة قاصمة للاقتصاد السوري والصور التي تظهر من مناطق النظام لطوابير من الأفراد وهي تنتظر الحصول على "ربطة الخبز" هي مؤشر حاسم جدا لتحديد الخلل البنيوي الاقتصادي الذي يعيشه النظام وكل العناصر التي يمكن أن تشكل مخرجا للنظام وهي: رفع العقوبات الاقتصادية أو إعادة سيطرته على منابع النفط في شرق الفرات، أو بدء عملية إعادة الاعمار. كلها عناصر لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال علمية سياسية مبنية على القرار رقم 2254. وبالتالي، الوصول إلى مرحلة سياسية سيكون بشار الأسد كبش الفداء فيها.



الخاتمة: مستقبل دولة الأسد

سعت هذه الدراسة للاستفادة من نظرية ابن خلدون حول العصبة والعصبية التي أوردها فيما عرف بعلم العمران لتفسير دورة حياة المجتمعات ممثلة بدورة حياة التنظيم السياسي، وتطبيقها على النموذج السوري، وخاصة حكم آل الأسد.

وقد سعت الدراسة إلى مناقشة الإشكالية البحثية التالية وهي:

((رغم مرور 10 سنوات من عمر الثورة السورية، وتوقع غالبية السوريين باقتراب نهاية النظام مع الأشهر الأولى للثورة ولكن نظام الأسد ما زال مستمرا رغم انهيار أنظمة ديكتاتورية أخرى في المنطقة مما يظهر حالة الافتقار لنموذج واضح يعطي تفسيرا عقلانيا لأسباب الاستمرار واحتمالية الانهيار المستقبلي))

وهو ما سعت هذه الدراسة لبحث إشكاليته من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

أولا: كيف يمكن تحديد عناصر بناء الدول – الأنظمة السياسية وفق النظرية الخلدونية؟

فمن خلال المبحث الأول توصلت الدراسة إلى الإجابة عن هذا التساؤل كما يلي:

يمكن تحديد عناصر بناء الدول -الأنظمة السياسية وفق النظرية الخلدونية بعنصري تماسك العصبية والعامل الاقتصادي.

ثانيا: كيف يمكن تقييم عناصر بناء الدولة الأسدية وفق المنظور الخلدوني منذ عام 1970 وحتى عام 2011؟

توصل المبحث الثاني إلى الإجابة عن هذا التساؤل كما يلي:

حافظ النظام على عنصري استمراره وفق المنظور الخلدوني، ولكن ذلك لا يعني بأن عوامل التغير لم تكن تتأهب لتصدر الواجهة، فتلاحم العصبية العلوية والتفافها حول النظام كان



على حساب ظلم وانتقاص في الحقوق لباقي المكونات، وبشكل خاص للأغلبية السنية، والفشل البنيوي الاقتصادي ترك آثاره العميقة على الغالبية من المجتمع بشكل فقدان أمل وطموح نحو تغيير واقعهم المزري.

ثالثا: كيف يمكن تقييم عناصر استمرار الدولة الأسدية بعد عام 2011؟

توصلت المبحث الثالث إلى الإجابة عن هذا التساؤل كما يلي:

اختار العلويون الوقوف بجانب النظام انطلاقا من عنصر الخوف الطائفي كمحدد لطريقة التفكير العصبي، ويمكن القول إن فكرة الحسم العسكري باتت بعيدة المنال عن العلويين، والتفكير بمآلات المستقبل لابد وأنها باتت ثقيلة عليهم، ومع زيادة القناعة بأن الضمان الأساسي اليوم للنظام وللطائفة العلوية لم تعد عائلة الأسد فقط بل الوجود العسكري الروسي فإن فكرة إزاحة بشار باعتباره الضمان للطائفة والنظام، وإحلال الروس مكانه فكرة تحمل احتمالية لا يستهان بها، ولكن يبقى على الروس أن يمتلكوا ما يضمن لهم النفوذ الحاسم على غالبية العلويين وهو ما لم تظهر ملامحه حتى هذه اللحظة ولعل السعي الروسي لإيجاد مراكز قوى عسكرية بديلة عند الضرورة كنموذج " النمر" سهيل الحسن قد يمكن قراءتها في هذا السياق. وعليه، يمكن الوصول إلى أن العصبية العلوية ما زالت متماسكة، ولكن موقع بشار الأسد فيها هو الذي أصبح مهددا، فالتجربة التاريخية تعطي نتيجة بأن العلويين يقرؤون موازين القوى ويقبلون التراجع اذا ما شعروا بأنهم لن يستطيعوا الوقوف في وجه ما سيفرضه ميزان القوى، وهذا لا يعني تنازلهم المطلق، بل يعني قبولهم ببعض التنازلات مثل قبول تغيير بشار الأسد أو القبول بحل فيدرالي أو تقسيم لسورية، إذا، فدولة الأسد قد تشهد انهيارا قادما ولكن ذلك قد لا يعني بالضرورة زوال موقع العصبية العلوية ضمن النظام السياسي القادم وإن كان هذا الموقع سيشهد انحسارا نسبيا بالضرورة.



وعلى الصعيد الاقتصادي، يبدو أن قانون قيصر وجه ضربة قاصمة للاقتصاد السوري، وصور الطوابير تظهر الخلل البنيوي الاقتصادي الذي يعيشه النظام وكل العناصر التي يمكن أن تشكل مخرجا للنظام، وهي: رفع العقوبات الاقتصادية، أو إعادة سيطرته على منابع النفط في شرق الفرات، أو بدء عملية إعادة الإعمار. كلها عناصر لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال علمية سياسية مبنية على القرار رقم 2254. وبالتالي، الوصول إلى مرحلة سياسية سيكون بشار الأسد كبش الفداء فيها.

وقد قامت الدراسة باختبار الفرضية البحثية التالية:

أثبت ابن خلدون أن هناك علاقة طردية ما بين استمرار الدولة واستمرار عنصري "العصبة والعصبية" والعنصر الاقتصادي، ومن هذه الفرضية سعت هذه الدراسة الى اختبار الفرضية التالية:

تزداد فرص استبدال الأسد، وبالتالي نهاية دولة الأسد طردا مع زيادة الانهيار الاقتصادي وزيادة ترسخ الدور الروسي كضامن بديل لدى للعصبية الحاكمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الفرضية صحيحة نسبيا، حيث أنه هناك عوامل أخرى سيكون لها تأثيراتها، وهي: أداور القوى الدولية الفاعلة في سورية، إضافة إلى ترسخ الوجود للعصبيات الأخرى في سورية مع وجود دول ضامنة لهذه العصبيات، إضافة إلى تشكل مراكز قوى جديدة داخل العصبية العلوية قادرة على قيادة العلويين للانفصال عن عائلة الأسد بحجة أهمية التحالف مع الروس وتجاوز عائلة الأسد كحل يحافظ على موقع العلويين في مستقبل سورية، ولتجاوز المعضلة الاقتصادية الحالية وتجاوز إرث العشر سنوات من الصراع.



المراجع:

1. ابن خلدون،" مقدمة ابن خلدون"، حقق نصوصه عبد الله الدرويش، دار يعرب، دمشق، 2004.
2. إبراهيم حمامي،" الدولة العلوية خيار الأسد الأخير" مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015.
3. باتريك سيل ،" الأسد والصراع على الشرق الأوسط"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2007، ط10.
4. الاسكوا،" تقرير سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" الأمم المتحدة، 2020.
5. بشير زين العابدين،" الجيش والسياسة في سورية" 1918-2000، دار الجابية، 2008.
6. تورشتين شيوتز وورن،" العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية في سورية؟" ترجمة ماهر الجنيدي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، غازي عينتاب، 2018.
7. دانيل لوكا،" سورية الجنرال الأسد"، ترجمة فايز القنطار، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، غازي عينتاب.
8. راتب شعبو،" العلويون والثورة السورية"، مركز دراسات الجمهورية الديموقراطية، تشرين الثاني، 2015.
9. رايموند هينبوش،" سورية ثورة من فوق" رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011.
10. ساطع الحصري،" دراسات عن مقدمة ابن خلدون" مكتبة الخانجي دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967.
11. ستيفان وينتر، تاريخ العلويين من حلب القرون الوسطى الى الجمهورية التركية"، ترجمة أحمد نظير الأتاسي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، 2018.



12.سمير سعيفان،" الاقتصاد السياسي تحت حكم العسكر الحالة السورية بين 1963 -2010" مركز حرمون للدراسات، 19-8-2020.

13.سهام فوزي، التحول الديموقراطي في المجتمعات الأثنية: دراسة مقارنة للعراق وجنوب إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: الطبعة الأولى، 2019 .

14. عبد القادر نعناع،" أثر ثورات الربيع العربي في النزعات الانفصالية" أطروحة دكتورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2017.

15.عدنان سعد الدين،" الاخوان المسلمون في سورية مذكرات وذكريات الحكم البعثي العلوي من عام 1963 حتى عام 1977"، مكتبة مدبولي، القاهرة 2010.

16.عزمي بشارة،" سورية درب الآلام نحو الحرية" المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، 2012.

17.فولكر بيرتس،" الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد"، ترجمة عبد الكريم محفوظ، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

18.ليون ت غولد سميث،" دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم"، ترجمة عامر شيخوني، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت 2016.

19.محمد جمال باروت،" العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

20.محمد عابد الجابري،" فكر ابن خلدون العصبية والدولة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

21.مجموعة مؤلفين،" الأزمة السورية الجذور والأثار الاقتصادية والاجتماعية" المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، كانون الثاني 2013.



22.منير شحود،" الانفجار السوري الكبير" دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، غازي عينتاب، 2017

23.منيف الرزاز،" التجربة المرة" مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، 1986.

24.نشوان الأتاسي،" تطور المجتمع السورية 1831-2011"، أطلس للنشر والترجمة، بيروت، 2015.

25.نيقولاس فان دام،" الصراع على السلطة في سوريا -الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

26.نيقولاس فان دام، "تدمير وطن - الحرب الأهلية في سوري"، جنى تامر للدراسات والنشر، بيروت، 2018.

مواقع النت:

1. Elizabeth Tsurkov, " Between Regime and Rebels: A Survey of Syria's Alawi Sect", 22-6-2019 , https://www.nybooks.com/daily/2019/07/22/between-regime-and-rebels-a-survey-of-syrias-alawi-sect/

2. POPULATION BELOW POVERTY LINE, https://www.citypopulation.de/en/world/bymap/Poverty.html

3. الاقتصاد في مناطق النظام. مؤشرات متدنية عام 2019 وسيناريوهات الهبوط خلال 2020، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 10-6-2020 https://cutt.us/B96cp

4. الأمم المتحدة: تفاقم أزمة الجوع في سوريا و90 بالمئة تحت خط الفقر، DW https://2u.pw/pmWUy

5. النيران تلتهم مناطق حرجية واسعة بسوريا ولبنان في أكبر سلسلة حرائق تشهدها المنطقة، 10-10-2020 https://2u.pw/lU6K3



6. الأمم المتحدة تعلن عن حجم خسائر الحرائق في سوريا، 14-10-2020، https://2u.pw/WmeZ2

7. بيدهم 80% من الوظائف.. العلويون بسوريا آخر طائفة بالمنطقة تتحكم في بلد هي فيه أقلية – موقع الجزيرة-17-6-2020 https://2u.pw/xMm3h

8. سامر فوز يتبرع بعشرة ملايين دولار لدعم الليرة السورية، عنب بلدي، 29-9-2019 https://www.enabbaladi.net/archives/331177#ixzz6bFLZYVAX

9. سليم النحاس،" تفجير خلية الأزمة: هشام بختيار رئيساً لسوريا؟" المدن، 19-7-2109، https://2u.pw/Zh2yF

10. لافروف. دمشق كانت ستسقط لولا تدخلنا، الجزيرة، 18-1-2017، https://2u.pw/a1kXu

11. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة تقرير الجمهورية العربية السورية،" لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية 2019"، 1-3-2019، https://hno-syria.org/ar/#sector-needs

12. محسن المصطفى،" "مراكز القوة في جيش النظام 2020- نهج الصفاء العلوي" مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ، 13-3-2020.https://2u.pw/Uc7p2

13. منشور على صفحة اعمار سورية بتاريخ 11-10-2020 https://www.facebook.com/330639310602972/posts/1291088697891357/

14. هشام بو ناصيف،" مظلومية الضبّاط السنّة في القوات المسلحة السورية: ضبّاط الدرجة الثانية" 13-أيار -2016، https://www.aljumhuriya.net/ar/34927



Executive summary

This study sought to benefit from the perspective presented by Ibn Khaldun in determining the ages of states, to apply it to the model of the Assad state in Syria based on two main elements in the states' life cycle:

The first: the nerve League: The Khaldunian perspective was adopted to explain the factors of the League's cohesion, With the expansion of these factors by adding the element of sectarian fear raised by contemporary researchers in explaining the continued standing of the Alawite League behind the Assad regime, And discuss the impact of the Russian role as a potential guarantee factor for the Alawite clique as a substitute for the Assad family.

Second: The economic factor: The concept of the economic component proposed by Ibn Khaldun, represented by factors of internal economic factors, has also been expanded to include the potential impact of the economic sanctions imposed by America through the Caesar Act.

The study found that the chances of Bashar al-Assad's departure, and thus the end of the Assad state, increase in proportion to the increase in the economic collapse and the further entrenchment of the Russian role as an alternative guarantor for the ruling nervousness, and this result remains relatively correct, as there are other factors that will have their effects, namely:

First: The roles of international actors in Syria.

Second: The presence of other groups has become entrenched in Syria, with the presence of guarantor states for these groups.

Third: The formation of new power centers within the Alawite sectarianism capable of leading the Alawites to separate from the Assad family under the pretext of the importance of the alliance with the Russians and bypassing the Assad family as a solution that preserves the Alawites' position in the future of Syria, and to overcome the current economic dilemma and the legacy of the ten years of conflict.

ملخص الدراسة

رغم مرور عشر سنوات على عمر الثورة السورية وتوقع غالبية السوريين اقتراب نهاية النظام مع الأشهر الأولى للثورة، إلا أن نظام الأسد ما زال قائما رغم انهيار أنظمة ديكتاتورية أخرى في المنطقة مما يظهر حالة الافتقار لنموذج واضح يعطي تفسيرا عقلانيا لأسباب الاستمرار واحتمالية الانهيار المستقبلي، وهو ما سعت هذه الدراسة لبحث إشكاليته من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية

كيف يمكن تحديد عناصر بناء الدول – الأنظمة السياسية وفق النظرية الخلدونية؟

كيف يمكن تقييم عناصر بناء الدولة الأسدية وفق المنظور الخلدوني منذ عام 1970 وحتى عام 2011؟

كيف يمكن تقييم عناصر استمرار الدولة الأسدية بعد عام 2011؟

